

بيان الميزانية العامة للدولة

للعام المالي 1445 - 1446 هـ (2024م)



الفهرس

03	مقدمة
04	الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية
08	القسم الأول: التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط
09	أ. تطورات الاقتصاد العالمي
15	ب. تطورات الاقتصاد المحلي
27	القسم الثاني: التطورات والتقديرات المالية لعام 2024م والمدى المتوسط
29	أ. تطورات أداء المالية العامة في العام 2023م
36	ب. ميزانية عام 2024م وتقديرات المدى المتوسط
43	ج. النفقات في ميزانية 2024م على مستوى القطاعات
71	د. الإنفاق الاستراتيجي والممكنات الاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط
91	القسم الثالث: أهم المخاطر والتحديات المالية والاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط

مقدمة

تُصدر وزارة المالية بيان الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م، الذي يعرض تفاصيل الميزانية المعتمدة على جانب الإيرادات، والنفقات بحسب التصنيف الاقتصادي، وبحسب القطاعات وأهم المشاريع والبرامج، كما يعرض مستويات عجز أو فائض الميزانية والدين العام. كما يستعرض هذا البيان أبرز التطورات المالية والاقتصادية لعام 2023م، والإطار المالي والآفاق المستقبلية للاقتصاد على المدى المتوسط، وأهم الاستراتيجيات والممكنات الاقتصادية، وأهم التحديات التي تواجه الاقتصاد خلال العام المالي القادم وعلى المدى المتوسط.

يعكس البيان وفقا للتوجيهات الكريمة استمرار نهج وزارة المالية في تعزيز مستوى الإفصاح المالي والشفافية، التي تعد إحدى الركائز في عملية تطوير إعداد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة، مع رفع كفاءة إدارة المالية العامة. ويتبع تبويب البيانات المالية الواردة في هذه الوثيقة دليل إحصاءات مالية الحكومة (GFMS 2014) الصادر من صندوق النقد الدولي وهو تصنيف عالمي موحد، ووفق الأساس النقدي.

الملخص التنفيذي للإطار المالي والاقتصادي للميزانية

يشهد اقتصاد المملكة العربية السعودية مرحلة تحول محورية، تستند على منظومة متكاملة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، ومن هذا المنطلق تتجه المملكة بشكل رئيسي نحو التوسع في الإنفاق الاستراتيجي على القطاعات والمناطق، وتسريع الإنجاز في تنفيذ المشاريع؛ بهدف تنويع القاعدة الاقتصادية لتصبح أكثر استدامة، مع تعظيم العوائد والمكاسب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، بالإضافة إلى التركيز على الارتقاء بجودة الخدمات المقدمة للمواطنين وتمكينهم عبر منظومة الخدمات الاجتماعية مع الحفاظ على الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل.

تؤكد الميزانية العامة للدولة للعام المالي 2024م استمرار حكومة المملكة في استكمال مسيرة الإصلاحات الهيكلية، على الجانبين الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط والطويل، والتي تعزز متانة وقوة اقتصاد المملكة في مواجهة التحديات والتطورات الاقتصادية العالمية.

كما تواصل الحكومة دعم تنويع القاعدة الاقتصادية للمملكة؛ عبر إطلاق العديد من البرامج والمبادرات؛ للاستفادة من كافة الموارد واغتنام الفرص المتاحة لتنمية وتطوير القطاعات المختلفة. إذ أطلقت أربع مناطق اقتصادية خاصة تركز على المزايا التنافسية لكل منطقة؛ لتساهم في دعم الاقتصاد المحلي والمنشآت الصغيرة والمتوسطة في مناطق المملكة المختلفة وتعزيز الابتكار.

وتعزز الممكنات الاقتصادية الداعمة لنمو القطاع الخاص دورها في تنامي اقتصاد المملكة على المدى المتوسط والطويل، حيث تسعى المملكة نحو تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ عبر مجموعة من الأذرع الاستثمارية، منها صندوق الاستثمارات العامة الذي يعد أحد المحركات الأساسية للاقتصاد والاستثمار في المملكة؛ وذلك عبر تطوير مشاريع كبرى رائدة محلياً وعالمياً، وإطلاق قطاعات جديدة تساهم في تحقيق مستهدفات التنوع الاقتصادي.

أظهرت البيانات الفعلية خلال النصف الأول من العام 2023م نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، مدعوماً بنمو الأنشطة غير

النفطية بمعدل 5.4%، كانعكاس ناجح لجهود المملكة في تعزيز دور القطاع الخاص ليقود النمو في اقتصاد المملكة. بينما شهد الناتج المحلي للأنشطة النفطية انخفاضاً بمعدل 1.3% للفترة نفسها، ويعزى ذلك لالتزام المملكة بالخفض الطوعي لحصص الإنتاج المتفق عليها ضمن اتفاقية أوبك بلس. وتشير التقديرات الأولية لعام 2023م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ليصل إلى 0.03% بنهاية عام 2023م، مدفوعاً بارتفاع الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، حيث من المتوقع أن يسجل ارتفاعاً بنسبة 5.9%، مما يعكس النمو والتوسع المستمر الذي شهدته كافة القطاعات خلال العام الحالي. وفيما يخص المستوى العام لأسعار المستهلك، فمن المتوقع أن يصل متوسط معدل التضخم إلى 2.6% بنهاية العام 2023م، ويعد هذا المعدل منخفضاً نسبياً مقارنة بالتضخم العالمي.

وتشير التقديرات الأولية لعام 2024م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 4.4% مدفوعاً بالنمو في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، نتيجة الإصلاحات الاقتصادية والجهود المبذولة في تسريع عملية التنوع الاقتصادي؛ لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى البرامج والمبادرات المُمكنة والدافعة للقطاع الخاص؛ ليكون هو المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، والمساهم في خلق فرص وظيفية جديدة ومستدامة في سوق العمل، مع الاستمرار في تنفيذ برامج ومشاريع رؤية السعودية 2030 بصفتها أداة رئيسية لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي.

أما على جانب تطورات الأداء المالي في عام 2023م، فمن المتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,193 مليار ريال بارتفاع نسبته 5.6% مقارنة بالمقدر في الميزانية؛ ويعود ذلك إلى نمو الإيرادات غير النفطية والتي تعكس نمو الأنشطة الاقتصادية غير النفطية، والتطوير المستمر في الإدارة الضريبية وتحسن إجراءات التحصيل.

كما يُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات في عام 2024م حوالي 1,172 مليار ريال وصولاً إلى 1,259 مليار ريال في عام 2026م، وتتسم هذه التوقعات بالتحفظ بما يتماشى مع التوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات النفطية وغير النفطية في الميزانية، تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمي.

ومن المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2023م حوالي 1,275 مليار ريال مرتفعاً بنسبة 14.5% عن الميزانية المعتمدة؛ ويعزى هذا الارتفاع بشكل رئيس إلى حرص الحكومة على

حماية المواطنين من موجة التضخم المستمرة التي يشهدها الاقتصاد العالمي عبر تعزيز الإنفاق الاجتماعي، مع الاستمرار في تطوير مستوى الخدمات العامة المقدمة للمواطنين والمقيمين، بالإضافة إلى مواصلة تنفيذ العديد من المشاريع والاستراتيجيات التي من شأنها أن تحقق تغييرات هيكلية إيجابية تؤدي إلى توسيع وتنويع القاعدة الاقتصادية.

تعزز الحكومة خلال العام القادم وعلى المدى المتوسط عبر سياساتها المالية على التوسّع في مستويات الإنفاق الموجّه بشكل رئيسي إلى البرامج والمشاريع التنموية والاستراتيجيات المناطقية والقطاعية الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، بالإضافة إلى تحسين ورفع جودة الخدمات العامة وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة؛ مما يساهم في رفع جودة الحياة وفقاً لرؤية السعودية 2030، بالإضافة إلى تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، والاستمرار في تحسين منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية. كما تواصل الحكومة سعيها في تعزيز كفاءة الإنفاق والتخطيط المالي عبر المراجعات الدورية لسياساتها المالية؛ لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وبناء هيكلية اقتصادية تضمن الاستدامة المالية المتكاملة. وعليه، من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات حوالي 1,251 مليار ريال لعام 2024م ويصل إلى نحو 1,368 مليار ريال في عام 2026م.

تشير التقديرات المحدثة لميزانية العام 2023م إلى تحقيق عجز متوقع بنحو 82 مليار ريال (ما نسبته 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي) ومن المقدر أن يبلغ عجز الميزانية في العام 2024م نحو 79 مليار ريال (ما نسبته 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي) مع توقعات استمراره عند هذه المستويات على المدى المتوسط انعكاساً لتوجه الحكومة في تبني الإنفاق التوسّعي.

وتلبية للاحتياجات التمويلية، ووفقاً لخطة الاقتراض السنوية المعتمدة؛ من المتوقع الاستمرار في عمليات الاقتراض المحلية والخارجية لتمويل العجز المتوقع في الميزانية وسداد أصل الدين المستحق خلال العام 2023م وعلى المدى المتوسط، والاستفادة من الفرص المتاحة حسب ظروف الأسواق؛ لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية استباقية لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة، وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، وللانتفاع من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل بهدف تمويل الإنفاق التحولي للمشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، وبذلك يتوقع أن يبلغ إجمالي رصيد الدين العام حوالي 1,024 مليار ريال (ما يعادل 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي في العام 2023م)، كما أنه من المقدر

أن يبلغ حجم الدين في العام القادم 2024م نحو حوالي 1,103 مليار ريال (مايعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، ونموه عند مستويات مستدامة على المدى المتوسط لتلبية الاحتياجات التمويلية.

تهدف ميزانية العام 2024م إلى تعزيز المركز المالي للحكومة بالحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية؛ لتعزيز قدرة المملكة على التعامل مع الصدمات الخارجية، إذ تستهدف السياسة المالية الحفاظ على مستوى الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي (ساما) لتكون حوالي 395 مليار ريال بنهاية العام 2024م.

وقد أعدت عدة سيناريوهات لإيرادات عام 2024م تأخذ بالاعتبار التطورات العالمية والمحلية، وحالة عدم اليقين بشأن تداعيات الظروف الجيوسياسية القائمة ومعدلات التضخم، حيث شملت على السيناريو الأساس -وهو المعتمد في الميزانية- بالإضافة إلى سيناريوهات بإيرادات أقل وأعلى من السيناريو الأساس، وفي ظل وجود مساحة مالية مرنة؛ تُسهم هذه السيناريوهات في تحسين التخطيط المالي وتمكين الحكومة من التعامل مع أي منها. وستعرض هذه السيناريوهات في جزئية أبرز المخاطر والتحديات المالية والاقتصادية في هذا التقرير.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

	تقديرات		ميزانية 2024	توقعات 2023	ميزانية 2023	فعلي 2022	
	2026	2025					
إجمالي الإيرادات	1,259	1,227	1,172	1,193	1,130	1,268	
إجمالي النفقات	1,368	1,300	1,251	1,275	1,114	1,164	
عجز / فائض الميزانية	109-	73-	79-	82-	16	104	
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**	%2.3-	%1.6-	%1.9-	%2.0-	%0.4	%2.5	
الدين العام	1,285	1,176	1,103	1,024	951	990	
كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**	%26.9	%26.2	%25.9	%24.8	%24.6	%23.8	

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

** الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م بحسب تقديرات الميزانية المحدثة.

01

التطورات والآفاق الاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط



التطورات والآفاق الاقتصادية

لعام 2024م والمدى المتوسط

أ. تطورات الاقتصاد العالمي

نمو الاقتصاد العالمي

لا يزال الاقتصاد العالمي يواجه العديد من الصعوبات والتحديات منذ جائحة كورونا مروراً بالأحداث الجيوسياسية وما صاحبها من تعطل سلاسل الإمداد وارتفاع معدلات التضخم، فضلاً عن ارتفاع نسب الدين لهذا العام، إذ تأثر النمو الاقتصادي العالمي وارتفعت حالة عدم اليقين؛ في ظل تزايد المخاطر واتساع الانقسام الجيوسياسي في العالم، بالإضافة إلى تشديد البنوك المركزية للسياسة النقدية لاحتواء التضخم، مما ساهم في تباطؤ النشاط الاقتصادي لدى الدول المتقدمة والدول الصاعدة والنامية، وفي مقدمتها الولايات المتحدة والصين، إذ دفعت هذه العوامل العديد من المنظمات والمؤسسات الدولية إلى خفض توقعات نمو الاقتصاد العالمي.

وتشير توقعات صندوق النقد الدولي في تقرير آفاق الاقتصاد العالمي لشهر أكتوبر 2023م إلى تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي من 3.5% في عام 2022م إلى 3.0% في عام 2023م ثم 2.9% في عام 2024م. مع زيادة متوقعة في حدة تباطؤ نمو اقتصادات الدول المتقدمة بشكل عام ليصل النمو إلى 1.5% للعام 2023م، و1.4% للعام 2024م مقارنة بنحو 2.6% في عام 2022م.

كما تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى انخفاض معدل التضخم العالمي من 8.7% في عام 2022م ليصل إلى 6.9% لعام 2023م، و5.8% لعام 2024م. مع توقع بانخفاض معدل التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة من 7.3% في عام 2022م ليصل إلى 4.6% لعام 2023م ومن 9.8% في عام 2022م إلى 8.5% لعام 2023م في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية، كما يتوقع أن يصل معدل التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة في عام 2024م نحو 3.0% و7.8% في اقتصادات الأسواق الصاعدة والاقتصادات النامية على التوالي.

توقع البنك الدولي تباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إلى 2.1% لعام 2023م و2.4% لعام 2024م، وتوقع تقرير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نموًا بمعدل 3.0% لعام 2023م متباطأً بعدها ليصل إلى 2.7% لعام 2024م، بسبب الاضطرابات الاقتصادية والجيوسياسية التي تواجه العالم.

توقعات معدلات نمو الاقتصاد العالمي

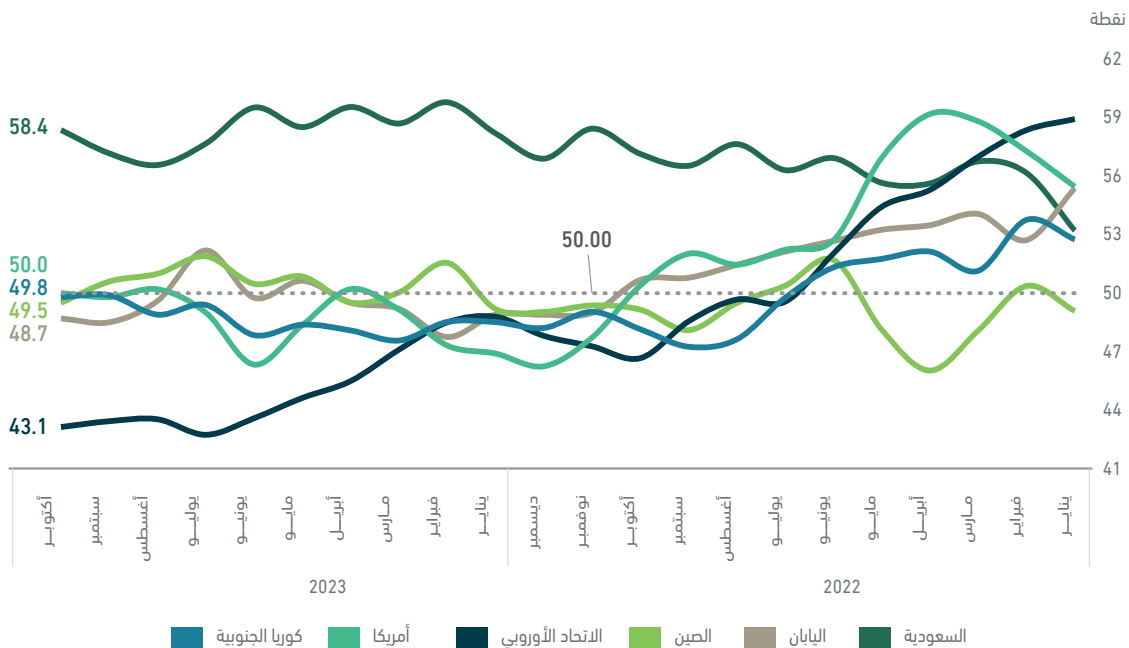
العام	2021	2022	توقعات 2023	توقعات 2024
الاقتصاد العالمي	6.3%	3.5%	3.0%	2.9%
اقتصادات الدول المتقدمة	5.6%	2.6%	1.5%	1.4%
اقتصادات الأسواق الصاعدة والدول النامية	6.9%	4.1%	4.0%	4.0%
الولايات المتحدة الأمريكية	6.0%	2.1%	2.1%	1.5%
الصين	8.5%	3.0%	5.0%	4.2%
اليابان	2.2%	1.0%	2.0%	1.0%
الهند	9.1%	7.2%	6.3%	6.3%
منطقة اليورو	5.6%	3.3%	0.7%	1.2%
المملكة العربية السعودية	4.0%	8.7%	0.8%	4.0%
التضخم				
التضخم العالمي	4.7%	8.7%	6.9%	5.8%
التضخم في اقتصادات الدول المتقدمة	3.1%	7.3%	4.6%	3.0%
التضخم في الأسواق الصاعدة والدول النامية	5.9%	9.8%	8.5%	7.8%

المصدر: تقرير صندوق النقد الدولي - آفاق الاقتصاد العالمي - أكتوبر 2023م

مؤشر مديري المشتريات عالميًا

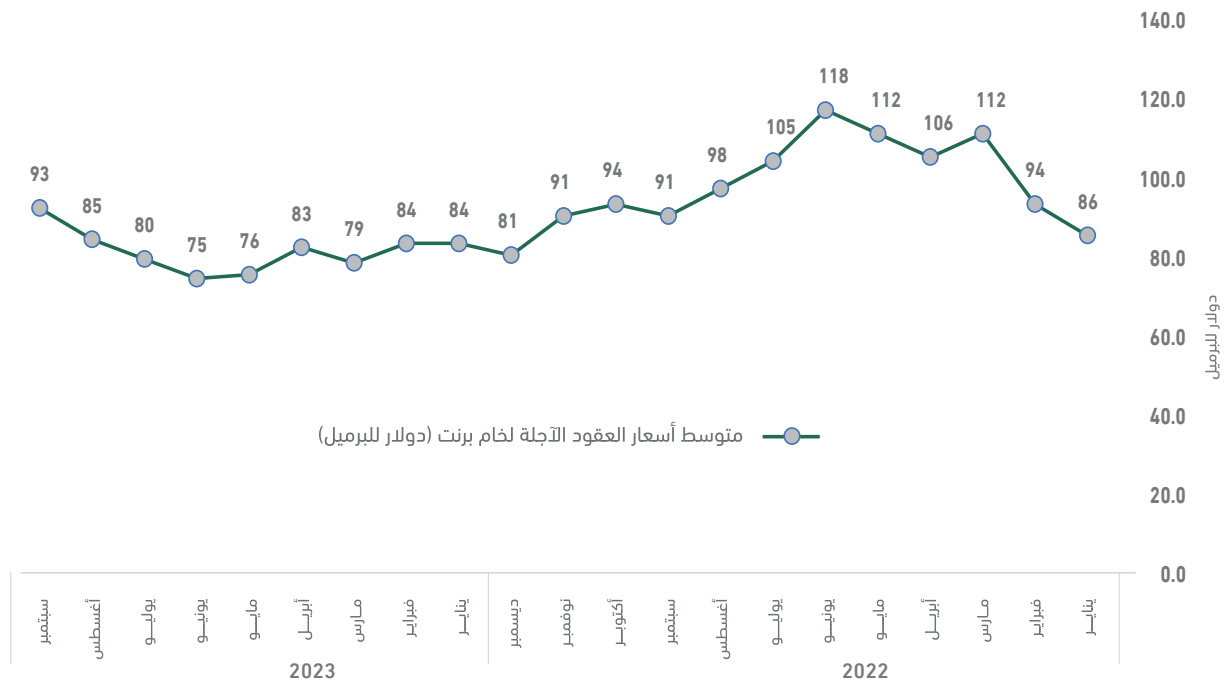
يعد مؤشر مديري المشتريات أحد أهم المؤشرات الاقتصادية التي تتابع حركة القطاع الخاص غير المنتج للنفط عالميًا، وقد أثرت حالة عدم الاستقرار للأسواق العالمية بشكل كبير على الإنتاج الصناعي عالميًا خلال النصف الأول من العام الحالي، حيث سجل المؤشر تذبذبًا وانخفاضًا في كثير من دول العالم خلال الفترة من يناير إلى أكتوبر من عام 2023م إلى ما دون المستوى المحايد (50 نقطة)، وتشير هذه القراءات إلى أن هناك تباطؤ في النمو الاقتصادي يسود معظم الدول الموضحة في الرسم البياني أدناه، وتجدر الإشارة إلى أن دول الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة الأمريكية وكوريا الجنوبية كانت من أسرع الدول التي سجلت انخفاضًا في أداء المؤشر خلال الفترة؛ لتدخل مؤخرًا في منطقة الانكماش؛ نتيجة لانخفاض الإنتاج وإجمالي الطلبات الجديدة والتوظيف، ورغم هذه التحديات تصدّرت المملكة العربية السعودية دول العالم في أداء مؤشر مديري المشتريات للقطاع الخاص غير النفطي في نموٍ متتالٍ منذ بداية عام 2022م عند 53.2 نقطة، وصولًا إلى 58.4 نقطة في شهر أكتوبر 2023م، ليعكس قوة ومتانة اقتصاد المملكة إذ أسهمت الإصلاحات الاقتصادية للتحوّل الوطني وفق رؤية السعودية 2030 في تمكين القطاع الخاص، عبر رفع جودة الخدمات الحكومية المقدمة للقطاع الخاص وكفاءتها ورقمنتها، وإطلاق العديد من البرامج، والمبادرات، وصناديق التمويل، وحاضنات ومسرّعات الأعمال.

مؤشر مديري المشتريات



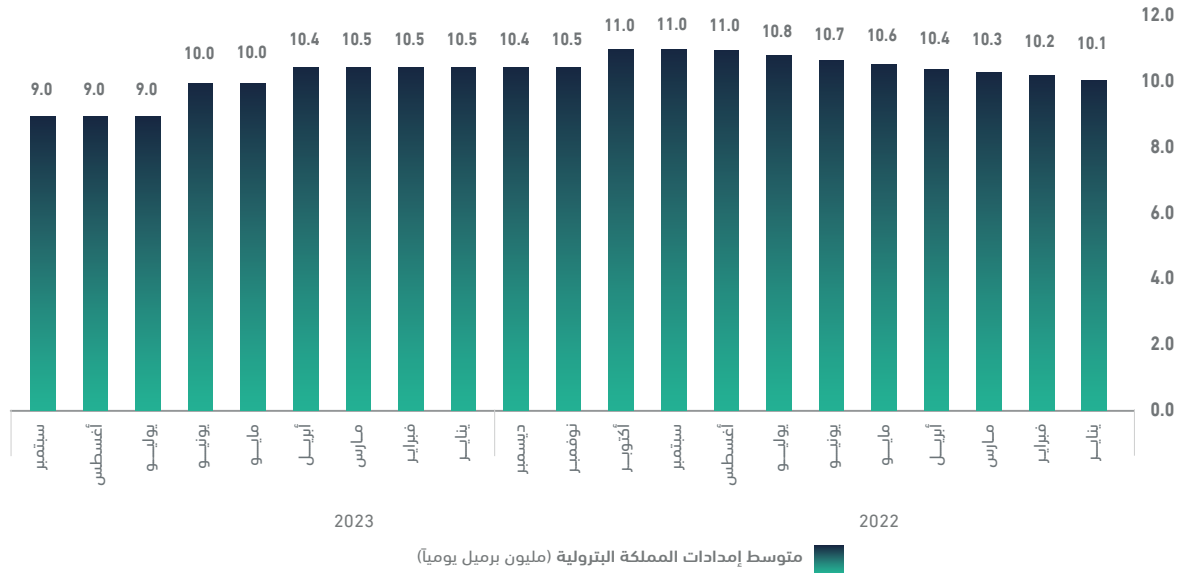
أسواق البترول

انخفض متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت منذ بداية العام 2023م وحتى نهاية شهر سبتمبر من العام نفسه بنسبة 20.0%؛ ليسجل حوالي 81.9 دولار للبرميل مقابل 102.5 دولار للبرميل للفترة نفسها من العام السابق، وبالرغم من حالة عدم اليقين التي مرت بها الأسواق العالمية؛ سجل متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت خلال شهر سبتمبر للعام 2023م ارتفاعاً ليصل إلى حوالي 93 دولار للبرميل، ويعزى انخفاض متوسط أسعار البترول خلال العام 2023م مقارنة بالعام السابق إلى استمرار تشديد السياسات النقدية من قبل البنوك المركزية وارتفاع إنتاج البترول من الدول خارج مجموعة أوبك بلس، بالإضافة إلى أن الأسعار في عام 2022م كانت مرتفعة بسبب توقعات انخفاض الإمدادات بشكل كبير بسبب الأزمة الروسية الأوكرانية.



المصدر: رويترز

أما الإمدادات فقد انخفض متوسط إمدادات المملكة منذ بداية العام 2023م حتى نهاية شهر سبتمبر بنحو 6.9% ليصل إلى حوالي 9.8 مليون برميل يوميًا، وبانخفاض مقداره 0.7 مليون برميل يوميًا مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، ويعزى ذلك إلى الخفض الطوعي للمملكة والجهود المبذولة التي قدمتها اتفاقية أوبك بلس لدعم استقرار الأسواق وكفاءة أدائها لمصلحة المنتجين والمستهلكين موضحة في الرسم البياني أدناه.



المصدر: جودي، تقرير أوبك لشهر أكتوبر 2023م

توقع التقرير الشهري لأسواق البترول الصادر عن منظمة أوبك في نوفمبر 2023م، أن يسجل الطلب العالمي على البترول لعام 2023م نموًا بنحو 2.47% مقارنةً بالعام السابق ليصل المتوسط إلى 102.1 مليون برميل يوميًا. إذ من المتوقع أن تشهد دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية في الأمريكيتين خلال العام 2023م ارتفاعًا إقليميًا بقيادة الولايات المتحدة؛ لنمو الطلب على وقود الطائرات والبنزين. إضافةً إلى انتعاش الاقتصاد الصيني، وزيادة الطلب على الوقود في قطاع النقل والصناعات. ومن المتوقع أن يتحسن الطلب العالمي على البترول في عام 2024م وأن يسجل نموًا بمقدار 2.3 مليون برميل يوميًا مقارنةً بالعام السابق؛ ليصل إلى متوسط 104.4 مليون برميل يوميًا.

اللجنة النقدية والمالية الدولية

عقدت اللجنة النقدية والمالية الدولية التابعة لصندوق النقد الدولي اجتماعها الثامن والأربعين في مدينة مراكش- المملكة المغربية في أكتوبر 2023م، وناقشت اللجنة متانة الاقتصاد العالمي، حيث نوهت بارتفاع توقعات نمو الاقتصاد العالمي بشكل طفيف منذ اجتماع اللجنة في أبريل 2023م، وأشارت إلى أنه على الرغم من ذلك لا تزال توقعات النمو ضعيفة على المدى المتوسط، لما يواجهه الاقتصاد العالمي من حالة عدم اليقين.

ونوهت اللجنة أنه بفضل الإجراءات التي أُتخذت في عام 2023م لاحتواء التقلبات المالية؛ تراجعت معدلات التضخم عالميًا إذ أصبحت المخاطر محدوده على المدى القريب رغم التوقعات المستقبلية السلبية بسبب التوتر في الأوضاع الجيوسياسية، وتعاقد مخاطر الدين، وتشديد الأوضاع المالية، إضافةً إلى التحديات الأخرى كتغير المناخ، وانعدام الأمن الغذائي.

وأشارت اللجنة إلى أولوياتها في المساهمة في خفض معدلات التضخم العالمي، وحماية الاستقرار المالي، وضمان الاستدامة المالية، والالتزام بتحقيق استقرار الأسعار. ونوهت بأن البنوك المركزية تسعى بالتعاون مع السلطات الرقابية والتنظيمية إلى مراقبة المخاطر المحيطة بالمؤسسات المصرفية وغير المصرفية، مع عمل اللجنة -في حال الضرورة- على معالجة نقص البيانات والفجوات الرقابية والتنظيمية في القطاع المصرفي، والقطاع المالي غير المصرفي، باعتماد سياسات السلامة الاحترازية الكلية للتخفيف من المخاطر النظامية المحتملة، إذ تسعى اللجنة إلى رفع درجة الأمان في المالية العامة للوقاية من الصدمات، وإتاحة الحيز اللازم في ميزانية صندوق النقد الدولي لتقديم الدعم، وأكدت اللجنة على أهمية إنعاش وتيرة الإصلاحات الهيكلية؛ عبر تحسين نسب المشاركة في سوق العمل وزيادة الإنتاجية، ودعم النمو الاقتصادي، وتعزيز التحول الرقمي.

ب. تطورات الاقتصاد المحلي

القطاع الحقيقي

تمكّن اقتصاد المملكة من تجاوز الأزمات والتحديات العالمية المتتالية؛ ويعزى ذلك -بعد توفيق الله- إلى القاعدة الاقتصادية القوية والمتينة. إذ واصل اقتصاد المملكة أداءه المتميز مُسجلاً أعلى معدل نمو في دول مجموعة العشرين خلال العام 2022م، وتجاوزت قيمته الاسمية التريليون دولار للمرة الأولى تاريخياً. وتستمر المملكة في تنفيذ العديد من البرامج والمبادرات والإصلاحات الهيكلية في إطار رؤية السعودية 2030 لتمكين التحول والتنوع الاقتصادي، والمساهمة في تعظيم دور القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ لرفع معدلات النمو الاقتصادي والحفاظ على الاستقرار والاستدامة المالية.

- سجل اقتصاد المملكة خلال النصف الأول من عام 2023م نموًا بنسبة 2.5% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي، وساهمت الأنشطة غير النفطية والأنشطة الحكومية في هذا النمو، إذ سجل الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية نموًا بمعدل 5.4%؛ نتيجةً للأداء الإيجابي المستمر للقطاع الخاص، فيما سجلت الأنشطة الحكومية نموًا بمعدل 1.6%، بينما شهد الناتج المحلي للأنشطة النفطية انخفاضًا بنسبة 1.3%، لاستمرار المملكة في خفض الطوعي لحصص الإنتاج المتفق عليها في أوبك بلس لدعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.
- وفقًا للبيانات الفعلية الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء؛ حقق الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية للربع الأول من العام 2023م نموًا بمعدل 5.4%، وواصل أداءه الإيجابي خلال الربع الثاني بنمو بلغ 5.3%؛ مما يعكس نجاح جهود المملكة في تعزيز دور القطاع الخاص والتنوع الاقتصادي التي انعكست إيجابيًا على أداء الأنشطة غير النفطية، إذ سجل نشاط الخدمات الجماعية والاجتماعية والشخصية ونشاط النقل والتخزين والاتصالات النمو الأعلى بمعدل 13.5% و9.9% على التوالي للربع الثاني 2023م، فيما سجل نشاط تجارة الجملة والتجزئة والمطاعم والفنادق نموًا بمعدل 7.4%، يليه نشاط الصناعات التحويلية -باستثناء تكرير الزيت- بمعدل نمو 4.3%. كما سجل نشاط التشييد والبناء نموًا بلغ 2.4% للفترة نفسها من العام الحالي. وشهد الناتج المحلي للأنشطة النفطية نموًا خلال الربع الأول من العام 2023م بمعدل 1.4%، إلا أنه أخذ في الانخفاض خلال الربع الثاني من العام الحالي بمعدل بلغ 3.8%

نتيجة لإعلان المملكة عن خفض طوعي بمقدار 500 ألف برميل يوميًا من بداية شهر مايو حتى نهاية العام 2023م، ومُدّد لاحقًا حتى نهاية العام 2024م.

- وبالنظر إلى تقديرات عام 2023م، تشير التقديرات الأولية إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنحو 0.03%، مدفوعًا بشكل أساسي بارتفاع الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية، حيث من المتوقع أن يسجل نمو يبلغ 5.9%؛ نتيجة لاستمرار النمو والتوسع الذي شهدته معظم الأنشطة غير النفطية خلال العام الحالي. ومن المتوقع أن يسجل معدل التضخم نحو 2.6% بنهاية العام الحالي، حيث تعتبر مستويات التضخم في المملكة منخفضة نسبيًا مقارنة ببقية دول العالم؛ لتحسن الظروف الاقتصادية المستمر في المملكة، بالإضافة إلى استمرار التدابير الاستباقية التي اتخذتها المملكة منذ العام 2022م؛ لمواجهة موجة الارتفاع العالمي في معدلات التضخم.

- وسجلت مؤشرات الاستهلاك الرئيسية معدلات نمو إيجابية، حيث سجل الإنفاق الاستهلاكي الخاص خلال النصف الأول من العام 2023م نموًا بنسبة 5.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام الماضي. حيث سجل مؤشر مبيعات نقاط البيع¹ ومؤشر التجارة الإلكترونية نموًا منذ بداية العام حتى شهر سبتمبر بمعدل 10.2% و31.2% على التوالي، انعكاسًا للجهود المبذولة في تطوير البنية التحتية للمدفوعات، التي ساهمت في تعزيز التحول نحو الاعتماد على وسائل الدفع الإلكتروني؛ وستستمر الجهود نحو تحقيق مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي، وتقليل التعامل النقدي للوصول بنسبة المدفوعات الإلكترونية إلى 70% من إجمالي عمليات الدفع بحلول عام 2025م، ونتيجةً لذلك شهدت السحوبات النقدية² انخفاضًا بنسبة 0.8%. كما ساهمت الجهود المبذولة في تطوير القطاع السياحي إلى تحسّن الاستهلاك الخاص، إذ حققت المملكة المركز الثاني عالميًا في نمو عدد السياح الوافدين منذ بداية العام الحالي وحتى شهر يوليو بنسبة 58% مقارنة للفترة نفسها من العام 2019م ووفقًا لتقرير السياحة العالمي.

- وأظهرت معظم مؤشرات الاستثمار الخاص نموًا، حيث سجل إجمالي تكوين رأس المال الثابت (غير الحكومي) خلال النصف الأول من العام 2023م نموًا بمعدل 13.2% مقارنة

1. مؤشر التجارة الإلكترونية عبر بطاقات مدى

2. السحوبات النقدية من المصارف وبطاقات مدى

بالفترة المماثلة من العام الماضي. ويشير مؤشر مديري المشتريات الذي يعكس أداء القطاع الخاص غير المنتج للنفط إلى وصول القراءة منذ بداية العام 2023م وحتى شهر أكتوبر في المتوسط إلى 58.4 نقطة من العام الحالي بارتفاع سنوي بلغ 3.9%، كنتيجة لمواصلة نمو القطاع الخاص غير النفطي مع تزايد النشاط التجاري والأعمال الجديدة، على الرغم من التحديات الناشئة عن ظروف السياسة النقدية والتطورات العالمية، مع تحسن ثقة الشركات في النشاط الاقتصادي المستقبلي، وتجدر الإشارة إلى أن شهر فبراير كان الأعلى قراءة منذ 8 أعوام، إذ وصل المؤشر إلى 59.8 نقطة.

يشهد **سوق العمل** تطورات إيجابية كبيرة خلال الفترة الحالية؛ استجابة لخطط الإصلاحات خلال السنوات الماضية، حيث أشارت نشرة سوق العمل الصادرة عن الهيئة العامة للإحصاء في بياناتها إلى انخفاض معدل البطالة الإجمالي في الربع الثاني من العام 2023م إلى 4.9% مقارنة بـ 5.1% في الربع الأول. كما انخفضت معدلات البطالة بين السعوديين إلى 8.3% بانخفاض مقداره 0.2 نقطة مئوية مقارنة بالربع الأول، إذ تُعد هذه النسبة ثاني أقل معدل منذ أكثر من عقدين. وجاء هذا الانخفاض تزامناً مع النمو المستمر والمتسارع الذي شهده القطاع الخاص والمنشآت الصغيرة والمتوسطة منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى توفير البيئة المحفزة والممكنة للقطاع الخاص عبر عدد من الخطط الاستراتيجية والمبادرات الداعمة، التي تمثلت في تنمية القطاعات الواعدة، مثل تطوير قطاع السياحة، ورفع نسبة المحتوى المحلي في مشاريع تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية، وتحفيز الصادرات الوطنية وبرامج التخصيص، التي ساهمت في خلق فرص جديدة للمواطنين، ومكنت سوق العمل من استيعاب المزيد من القوى العاملة السعودية. وساهمت الجهود المتواصلة لتوطين الوظائف النوعية وتوفير الوظائف المستدامة إلى زيادة أعداد العاملين السعوديين في القطاع الخاص بنهاية الربع الثالث من العام 2023م بنحو 153 ألف عامل، بنمو مقداره 7.2% مقارنة بنهاية الربع الثالث من العام 2022م، وبذلك بلغ إجمالي عدد العاملين السعوديين في القطاع الخاص 2.3 مليون موظفاً وموظفةً، كما بلغ إجمالي الوظائف التي أُضيفت في الاقتصاد السعودي في القطاع الخاص بنهاية الربع الثالث من العام 2023م حوالي 1.122 مليون³ وظيفة مقارنة بالربع الثالث من العام 2022م، تشمل السعوديين وغير السعوديين. واستمرت معدلات مشاركة المرأة في سوق العمل في الارتفاع بشكل مطرد، إذ ارتفع المعدل في الربع الثاني من العام 2023م ليصل إلى 35.3% متجاوزاً بذلك

مستهدف رؤية السعودية 2030 عند مستوى 30%، مما يعكس جلياً ارتفاع نسبة الوعي بأهمية مشاركة المرأة ونجاح خطط ومبادرات تمكين المرأة التي أطلقتها الحكومة تدريجياً خلال السنوات الماضية لتواصل المرأة شراكتها الفعالة وتوسع حضورها في التنمية الوطنية، وتزيد معدل إسهامها في النمو بجميع المجالات.

معدلات التضخم

بحسب البيانات الفعلية للهيئة العامة للإحصاء؛ ارتفع متوسط النمو في الرقم القياسي لأسعار المستهلك (معدل التضخم) منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر بمعدل 2.5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، إذ سجل قسم السكن والمياه والكهرباء والغاز وأنواع وقود أخرى منذ بداية العام حتى أكتوبر من عام 2023م أعلى نسبة ارتفاع بين الأقسام الرئيسية في المؤشر العام للأسعار بنسبة 8.0%، يليه المطاعم والفنادق بنسبة 4.5%، ثم قسم التعليم وقسم الترفيه والثقافة بنسب بلغت 2.4% و 1.6% على التوالي.

وبالنظر إلى متوسط المؤشر العام لأسعار الجملة فقد حقق ارتفاعاً منذ بداية العام الحالي حتى شهر أكتوبر بنسبة 0.5% مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق، حيث كان الارتفاع الأكبر في قسم المنتجات الغذائية والمشروبات والتبغ والمنسوجات بنسبة 3.7%، وقسم سلع أخرى قابلة للنقل فيما عدا المنتجات المعدنية والآلات والمعدات بنسبة 0.7% خلال الفترة نفسها.

فيما شهد الرقم القياسي لأسعار العقارات ارتفاعاً منذ بداية العام حتى نهاية شهر سبتمبر بمعدل 0.8% مقارنةً بالفترة المماثلة من العام الماضي، مُسجلاً ارتفاعاً في مؤشر الربع الثالث من العام 2023م بنسبة 0.7% مقارنةً بالربع المماثل من عام 2022م؛ نتيجةً لارتفاع أسعار العقارات السكنية بنسبة 1.1%، وانخفاض العقارات التجارية بنسبة 0.1% والزراعية بنسبة 0.3% مما قلل من نسبة ارتفاع المؤشر العام.

وتأثرت معدلات التضخم خلال العام 2023م بعدة عوامل على جانبي الطلب والعرض، منها تحسن الاستهلاك المحلي الخاص بالرغم من استمرار ارتفاع أسعار الفائدة منذ عام 2022م، بالإضافة إلى الأزمة الروسية-الأوكرانية التي كان لها الدور في اضطراب سلاسل الإمداد. إلا أن السياسات المالية والنقدية المتبعة في المملكة حدت من أثر التضخم؛ للوصول إلى تراجع معدل التضخم بشكل مستقر نسبياً.

الميزان التجاري وميزان المدفوعات

رغم ما يشهده العالم من تقلبات اقتصادية وجيوسياسية وحالة من عدم اليقين؛ أظهر تقرير التجارة الدولية لشهر أغسطس 2023م الذي نشرته الهيئة العامة للإحصاء تحقيق الميزان التجاري للمملكة فائضًا بحوالي 286.4 مليار ريال من بداية عام 2023م وحتى شهر أغسطس. حيث سجلت الصادرات السلعية انخفاضًا بنسبة 24.7% من بداية عام 2023م وحتى شهر أغسطس؛ نتيجةً لانخفاض أسعار البترول (خام برنت) بنسبة 24.5% والطلب العالمي على البتروكيماويات خلال الفترة نفسها. في حين ارتفعت الواردات السلعية بنحو 14.0% خلال الفترة نفسها. وعلى الرغم من ارتفاع الواردات السلعية إلا أن غالبيتها واردات وسيطة ورأسمالية والتي تدخل في عملية الإنتاج وتشكل ما نسبته 65.4% من إجمالي الواردات، حيث نمت الواردات الوسيطة والرأسمالية بنحو 10.9% خلال الفترة نفسها مؤكدةً النظرة الإيجابية المستقبلية حيال أداء القطاع غير النفطي على المدى القصير والمتوسط.

من جهة أخرى، حقق الحساب الجاري لميزان المدفوعات فائضًا خلال النصف الأول من العام 2023م بحوالي 117.4 مليار ريال؛ نتيجةً لتحقيق فائض في ميزان السلع والخدمات خلال الفترة نفسها. حيث سجل ميزان الخدمات نموًا إيجابيًا خلال النصف الأول من العام 2023م بنسبة 34.7% مقارنةً بالفترة نفسها من العام الماضي؛ ليقص العجز في الميزان إلى 70.1 مليار ريال، مقابل عجز بلغ حوالي 107.3 مليار ريال للفترة نفسها من العام الماضي، ويعود ذلك إلى نمو إجمالي الصادرات الخدمية في النصف الأول من العام 2023م بنسبة 107.0% لتصل لحوالي 106.9 مليار ريال مقارنةً بحوالي 51.6 مليار ريال للفترة نفسها من العام الماضي. يأتي التحسن في الصادرات الخدمية إلى النمو الإيجابي الكبير الذي يشهده بند السفر الذي يشكل نسبة 78.3% من قيمة الصادرات الخدمية، حيث سجلت صادرات بند السفر رقمًا تاريخيًا بلغ حوالي 83.7 مليار ريال بنمو بلغ حوالي 129.6%، مسجلًا أعلى فائض نصف سنوي في تاريخ ميزان بند السفر بحوالي 39.9 مليار ريال خلال النصف الأول من العام 2023م مقارنةً للفترة نفسها من العام الماضي، ويعود هذا الارتفاع إلى التحسن والتطور الذي يشهده القطاع السياحي، مدعومًا بالجهود المبذولة لتسهيل إجراءات الدخول إلى المملكة، عبر تعديل لائحة التأشيرات بغرض الزيارة، حيث شملت زيادة الفئات المؤهلة، وتوفير المزيد من الخيارات للراغبين في زيارة المملكة لغرض السياحة والعمرة، ومنها إتاحة التأشيرة السياحية للمقيمين وأقاربهم من الدرجة الأولى في دول الخليج.

الاستثمار الأجنبي المباشر

تمكّنت المملكة بمركزها الاقتصادي من جذب استثمارات أجنبية مباشرة بنحو 14.3 مليار ريال خلال النصف الأول من عام 2023م، حيث ارتفع عدد التراخيص الاستثمارية التي أصدرتها وزارة الاستثمار بنحو 60.4% لتصل إلى حوالي 3,456 ترخيص خلال النصف الأول من العام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي.

وتُعد الاستراتيجية الوطنية للاستثمار عنصراً أساسياً وممكنًا في رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى توليد فرص استثمارية متنوعة وقوية، ورفع صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحسين البيئة الاستثمارية، وتسهيل العقبات أمام المستثمر الأجنبي؛ لزيادة نسبة مشاركة الاستثمارات من إجمالي الناتج المحلي من 22% في عام 2019م إلى 30% في عام 2030م.

القطاع المالي

تطورات القطاع المصرفي

عند النظر إلى القطاع المصرفي في المملكة، وبحسب بيانات البنك المركزي السعودي، نجد أن المؤشرات استمرت في عكس مستويات متانة وأمان كبيرين. حيث ارتفعت إجمالي **الموجودات** لدى البنوك خلال الأرباع الثلاثة الأولى من العام 2023م بمقدار 9.4% لتصل إلى 3.9 ترليون ريال مقارنة بـ 3.56 ترليون ريال للفترة نفسها من العام السابق، متجاوزة بذلك أحد مستهدفات برنامج تطوير القطاع المالي لعام 2025م لوصول الموجودات البنكية إلى 3.5 ترليون ريال، ويعود هذا النمو إلى الزيادة في الإقراض؛ إذ تمثل محفظة القروض ما يزيد على 65% من إجمالي الأصول. وبالنظر إلى محفظة القروض عن كثب، يظهر أن **الائتمان الممنوح للقطاع الخاص** نما بحوالي 9.3% لشهر سبتمبر من عام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام 2022م، فيما تراجع القروض الاستهلاكية في نهاية الربع الثالث بمقدار 0.8% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. هذا وتمثل **القروض الاستهلاكية** حوالي 18% من إجمالي محفظة القروض، ويعد استمرار نمو الائتمان الممنوح للقطاع الخاص أمراً مهماً لضمان التقليل من التأثير السلبي الناجم عن الارتفاع في أسعار الفائدة على النمو في القروض الاستهلاكية.

وسجلت القروض العقارية التي منحتها البنوك التجارية للأفراد والشركات في نهاية الربع الثالث من العام 2023م ارتفاعاً سنوياً بنسبة 12.3% لتصل إلى ما يقارب 747.2 مليار ريال، مشكّلةً بذلك ما نسبته 29.4% من إجمالي الائتمان المصرفي، ويُعزى هذا النمو بشكل رئيس إلى برامج الحكومة الهادفة إلى زيادة نسبة تملك المواطنين للمساكن. وقد نمت التسهيلات الممنوحة للمنشآت الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر بنسبة 18.8% خلال الفترة نفسها برغم ارتفاع تكاليف التمويل.

حافظت نسبة **القروض المتعثرة إلى إجمالي القروض** على مستويات متدنية عند 1.69% بأقل من مستويات ما قبل جائحة كوفيد-19، فيما بقي **معدل كفاية رأس المال** عند مستوى 20.1% في نهاية الربع الثاني من العام 2023م وهذا يؤكد أن البنوك في مستويات آمنة حيث توصي لجنة بازل للإشراف على البنوك بألا تقل نسبة كفاية رأس المال عن 10.5%.

من جهة أخرى، فقد سجل عرض النقود (ن3)4 ارتفاعاً خلال شهر سبتمبر من عام 2023م بحوالي 8.0% على أساس سنوي؛ ليصل عند مستوى 2.66 تريليون ريال؛ نتيجة نمو الودائع الزمنية والادخارية بنحو 49.4%، بالإضافة إلى النقد المتداول خارج المصارف بحوالي 4.3%. كما شهدت الودائع الأخرى شبه النقدية انخفاضاً بنحو 3.8%، في حين انخفضت الودائع تحت الطلب بحوالي 4.8%. ويعود هذا النمو في عرض النقود إلى التحسن المستمر في النمو الاقتصادي، وتأثير ارتفاع أسعار الفائدة التي حفّزت على التوجه إلى الودائع الزمنية والادخارية. وارتفع **إجمالي الائتمان المصرفي** حتى نهاية شهر سبتمبر من عام 2023م بنحو 9.9% مقارنة بشهر سبتمبر من العام الماضي، كتأكيدٍ لاستمرار النمو الإيجابي للنشاط الاقتصادي. كما ارتفعت مطلوبات المصارف من القطاع العام حتى نهاية شهر سبتمبر من العام الحالي بنسبة 9.5% بالمقارنة مع الشهر نفسه من العام الماضي مدفوعاً بنمو كل من الائتمان المصرفي المقدم للمؤسسات العامة بنسبة 20.6%، والنمو في إصدار السندات الحكومية وشبه الحكومية بنسبة 6.8%.

تطورات سوق الأوراق المالية (تداول)

تأثرت جُلّ الأسواق المالية العالمية سلباً وبشكل كبير نظراً لعدة عوامل، من أبرزها ضعف استجابة معدلات التضخم للسياسات النقدية المتشددة والذي بدوره أعاد إشعال مخاوف التضخم وعزز من احتمالية تشديد السياسة النقدية من البنك الاحتياطي الفيدرالي لفترة

4. مكونات عرض النقود بالتعريف الشامل ن3: العملة الوطنية والأجنبية والتي تشمل النقد المتداول خارج المصارف بالإضافة إلى الودائع تحت الطلب؛ مضافاً لها الودائع الزمنية والادخارية؛ مضافاً لها الودائع الأخرى شبه النقدية والتي تتكون من "ودائع المقيمين بالعملة الأجنبية والودائع مقابل اعتمادات مستندية والتحويلات القائمة، وعمليات إعادة الشراء (الريبو) التي نفذتها المصارف مع القطاع الخاص".

أطول. وقد تأثرت بذلك أسواق الأسهم في المنطقة، إلا أن تأثير ذلك على السوق المالية السعودية كان طفيفاً، حيث انخفض مؤشر **السوق الرئيسية (تاسي)** بنسبة 3.06% بنهاية الربع الثالث من العام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، وأغلق المؤشر عند مستوى 11,055 نقطة منخفضاً بـ 349.36 نقطة. في حين سجل **عدد الأسهم المتداولة** ارتفاعاً بنسبة 4.55% ليصل إلى 67.19 مليار سهم، أما إجمالي **عدد الصفقات** فقد انخفض بنسبة 0.52% ليصل إلى 67.50 مليون صفقة حتى نهاية الربع الثالث مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق، وذلك وفق البيانات الصادرة عن شركة السوق المالية السعودية (تداول).

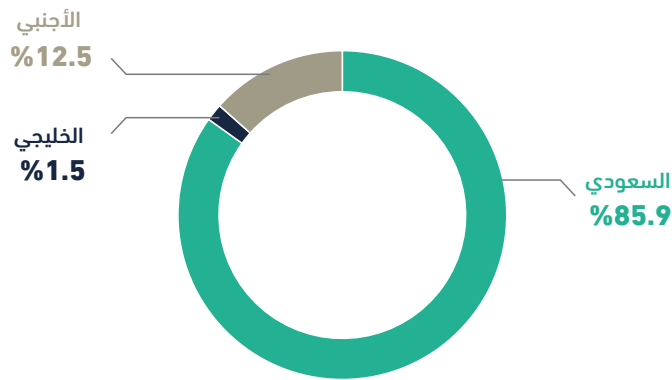
وتشير البيانات إلى أن **القيمة السوقية للأسهم المصدرة** قد سجلت ارتفاعاً لتصل إلى حوالي 11.4 تريليون ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2023م، أي بنمو 5.3% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق. في حين انخفضت إجمالي **القيمة للأسهم المتداولة** بنسبة 30.5% مقارنة بالفترة نفسها من العام السابق إذ بلغت حوالي 974.2 مليار ريال. وبلغت **حصة المستثمر المؤسسي** ما يزيد على 40% من إجمالي القيمة المتداولة خلال الأرباع الثلاثة الأولى من هذا العام مقارنة بـ 37% للفترة نفسها من العام السابق. ويستهدف برنامج تطوير القطاع المالي وصول حصة المستثمر المؤسسي من إجمالي قيمة التداول إلى 41% بنهاية العام 2023م وتبدو الفرصة سانحة لتحقيق هذا المستهدف فيما تبقى من هذا العام. ويوضح الرسم البياني أدناه تنامي القيمة السوقية للأسهم المصدرة بشكل ربعي منذ بداية العام 2022م مع نسب النمو:



المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

ارتفعت قيمة ملكية المستثمر الأجنبي بما يزيد عن 3.7 مليار ريال بنهاية الربع الثالث من عام 2023م مقارنة بالفترة نفسها من العام الماضي، إلا أن نسبة ملكية المستثمر الأجنبي قد انخفضت بشكل طفيف لتصبح 12.5% مقارنة بحوالي 13.4% للفترة نفسها من العام السابق، ويعود ذلك لنمو حصة المستثمر السعودي بوتيرة أعلى من النمو للمستثمر الأجنبي.

نسب الملكية حسب الجنسية



المصدر: شركة السوق المالية السعودية (تداول)

أهم عوامل النمو الاقتصادي في عام 2024م

يواصل الاقتصاد السعودي الأداء الإيجابي في دفع عجلة النمو، عبر تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية الداعمة للتنويع الاقتصادي، وزيادة مساهمة القطاع الخاص؛ لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 وضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية المستدامة. وفي ضوء التطورات المحلية الإيجابية تمت مراجعة معدلات النمو الاقتصادي في المملكة لعام 2024م والمدى المتوسط، ومن المتوقع استمرار المحافظة على معدلات إيجابية للنمو الاقتصادي خلال عام 2024م وعلى المدى المتوسط بقيادة القطاع غير النفطي، عبر الجهود المبذولة نحو تسريع عملية التنويع الاقتصادي؛ لضمان النمو الاقتصادي المستدام في ظل الإصلاحات. حيث تشير التقديرات الأولية لعام 2024م إلى نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بمعدل 4.4%، مدعوماً بالنمو المتوقع في الناتج المحلي الإجمالي للأنشطة غير النفطية، عبر الجهود المبذولة نحو تعزيز وتطوير القطاع الخاص ورفع مساهمته ليقود النمو الاقتصادي، مما يسهم في خلق فرص وظيفية جديدة ومستدامة في سوق العمل، والاستمرار في تنفيذ برامج ومشاريع رؤية السعودية 2030 بصفتها أداة رئيسية لتحقيق أهداف التحول الاقتصادي.

تُشير التوقعات إلى الاستمرار في تبني السياسات والإصلاحات المناسبة؛ لتعزيز البيئة الاستثمارية والمواصلة في تذليل عقبات الاستثمار في المملكة، وتمكين المستثمرين من الوصول إلى الفرص الاستثمارية، تحت مظلة الاستراتيجية الوطنية للاستثمار؛ مما يسهم في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى رفع مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي إلى 65% بنهاية عام 2030م مقارنة بمساهمة القطاع الخاص غير النفطي في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 41% خلال عام 2022م، عبر تحقيق شراكة فاعلة مع القطاع الخاص وتعزيز نمو مستدام عبر العديد من البرامج مثل برنامج "شريك" الهادف إلى تعزيز التعاون بين القطاعين العام والخاص وزيادة الاستثمارات المحلية لشركات القطاع الخاص لتصل إلى 5 تريليون ريال بحلول عام 2030م، وبرنامج "التخصيص" الذي يهدف إلى تعزيز دور القطاع الخاص في تقديم الخدمات وإتاحة الأصول الحكومية أمامه. ومن المتوقع أن يساهم تحسين البيئة الاستثمارية في رفع مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر لتصل مساهمته إلى 5.7% من الناتج المحلي الإجمالي بحلول 2030م، عبر إطلاق أربع مناطق اقتصادية خاصة تستهدف استقطاب استثمارات خاصة؛ لتطوير وتنويع الاقتصاد بالاعتماد على المزايا التنافسية لكل منطقة لدعم القطاعات الحيوية والواعدة، إضافة إلى إطلاق برنامج المقرات الإقليمية للشركات والذي يهدف إلى تحويل المملكة إلى مركز إقليمي رائد. من جهة أخرى تساهم الصناديق التنموية في عملية التحوّل الاقتصادي ودفع عجلة التنمية، إذ يستكمل صندوق التنمية الوطني دوره المحفّز للتنويع الاقتصادي، حيث يهدف إلى تحقيق التنمية المستدامة للقطاعات الاقتصادية؛ عبر التحوّل إلى مؤسسة تمويلية تنموية وطنية متكاملة تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030. ويعمل الصندوق على تحفيز مساهمة القطاع الخاص عبر أعمال الصناديق والبنوك التنموية التابعة له، من خلال اسهامه في نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للمملكة بضع أكثر من 570 مليار ريال بحلول عام 2030م، ومضاعفة حصة الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بأكثر من ثلاثة أضعاف ليصل إلى 605 مليارات ريال بحلول 2030م.

يعد صندوق الاستثمارات العامة ركيزة أساسية في عملية التحول الاقتصادي وتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030 عبر تنويع الاقتصاد، وتمكين القطاع الخاص، وتنمية القطاعات الواعدة. عبر الالتزام بضع 150 مليار ريال بالمتوسط سنويًا في الاقتصاد المحلي

حتى عام 2025م، والمساهمة عبر الشركات التابعة له في الناتج المحلي الإجمالي غير النفطي بقيمة 1.2 تريليون ريال بشكل تراكمي حتى عام 2025م. كما يستهدف الصندوق ضخ استثمارات محلية في مشاريع جديدة بالتركيز على 13 قطاعًا حيويًا واستراتيجيًا، للمساهمة في رفع مستوى المحتوى المحلي إلى 60% في الصندوق والشركات التابعة، معززًا بذلك جهود تنويع مصادر الإيرادات وتحسين جودة الحياة. كما يستهدف الصندوق بنهاية 2025م أن يتجاوز حجم الأصول 4 تريليون ريال، وخلق 1.8 مليون وظيفة بشكل مباشر وغير مباشر. تستكمل المملكة جهودها في تطوير القطاع الصناعي كأحد أهم القطاعات الحيوية في الاقتصاد السعودي، عبر بلورة القاعدة الصناعية من خلال "الاستراتيجية الوطنية للصناعة" التي تركز على 12 قطاعًا فرعيًا لتنويع الاقتصاد الصناعي ومضاعفة الناتج المحلي الصناعي بنحو ثلاث مرات مقارنة بعام 2020م؛ ليصل إلى 895 مليار ريال في عام 2030م، بالإضافة إلى مضاعفة قيمة الصادرات الصناعية لتصل إلى 557 مليار ريال في عام 2030م. ومن المتوقع أن تساهم "الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية" في ترسيخ مكانة المملكة كمركز لوجستي عالمي يربط بين القارات الثلاث، مُساهمةً في تطوير قطاع الطيران عبر مضاعفة أعداد المسافرين بمعدل ثلاث مرات لتصل إلى 330 مليون مسافر بحلول 2030م، وسيعمل مطار الملك سلمان الدولي على رفع طاقته الاستيعابية لتصل إلى 120 مليون مسافر بحلول 2030م؛ لربط المملكة بالعالم من خلال إطلاق 250 وجهة جديدة، ورفع سعة الشحن الجوي لتصل إلى 4.5 ملايين طن سنويًا بحلول عام 2030م.

وتستمر رحلة تنويع الاقتصاد عبر الاستفادة من القطاعات الواعدة، إذ تعمل المملكة على بناء قطاع رياضي فعّال وذلك بتعزيز دور القطاع الخاص وتمكينه للمساهمة في تنمية القطاع، فقد أُطلق "مشروع الاستثمار والتخصيص للأندية الرياضية" تحقيقًا لمستهدفات رؤية السعودية 2030 في القطاع الرياضي.

وعلى جانب القطاع السياحي، تستهدف المملكة رفع نسبة مشاركة قطاع السياحة في الناتج المحلي الإجمالي إلى 10% بحلول العام 2030م، حيث يعتبر أحد أهم القطاعات الاستثمارية الواعدة التي تشهد نموًا متسارعًا مع توفر فرص متنوعة. وتساهم "الاستراتيجية الوطنية للسياحة" في تنمية القطاع من خلال خلق مليون وظيفة جديدة في القطاع، إضافةً إلى رفع مستهدف عدد الزيارات من 100 مليون زائر إلى 150 مليون زائر بحلول عام 2030م،

مدعوًا بمواكبة تشغيل بعض المشاريع الكبرى مثل مشروع البحر الأحمر الذي أعلن عن تشغيل المرحلة الأولى واستقبال الزوار من جميع أنحاء العالم، ومن المتوقع أن يصل عدد الزوار إلى 450 ألف زائر بنهاية العام القادم. إشارة إلى أن المملكة تُعد واحدة من أسرع الوجهات نموًا في السياحة الوافدة بنسبة مقدارها 58% للسبعة أشهر الأولى من العام الحالي مقارنة بالعام 2019م، مما يعكس الجهد المبذول في تنمية القطاع السياحي. وعلى جانب قطاع الترفيه تنطلق مواسم السعودية في الربع الرابع من العام الحالي وتستمر حتى الربع الأول من عام 2024م؛ لتسهم في نمو الأنشطة المرتبطة بالقطاع السياحي وزيادة أعداد السياح مما يؤثر إيجابًا على مؤشرات الاستهلاك الخاص، بالإضافة إلى دور مواسم السعودية في تحسين جودة حياة المواطنين والمقيمين.

أما القطاع النفطي، فقد سجل إنتاج النفط منذ بداية عام 2023م وحتى نهاية الربع الثالث انخفاضاً بنسبة 6.9% نتيجةً للخفض الطوعي من المملكة للنفط الخام بمقدار 500 ألف برميل يوميًا، بدءًا من شهر مايو وحتى نهاية العام 2024م، إضافة إلى خفض الطوعي الإضافي البالغ مليون برميل يوميًا بدءًا من شهر يوليو 2023م والمستمر حتى نهاية شهر ديسمبر 2023م وذلك بهدف دعم استقرار أسواق البترول وتوازنها.

تقديرات أبرز المؤشرات الاقتصادية على المدى المتوسط

(نسبة مئوية مالم يذكر غير ذلك)

	تقديرات**			توقعات**	فعلي*
	2026	2025	2024	2023	2022
المؤشرات الاقتصادية					
نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي	5.1%	5.7%	4.4%	0.03%	8.7%
الناتج المحلي الإجمالي الاسمي (مليار ريال)	4,774	4,494	4,261	4,136	4,157
التضخم	1.9%	2.1%	2.2%	2.6%	2.5%

* المصدر: الهيئة العامة للإحصاء
** تقديرات أولية

التطورات والتقديرات المالية
لعام 2024م والمدى المتوسط



التطورات والتقديرات المالية لعام 2024م والمدى المتوسط

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، حيث تُركّز في مسيرتها على تبني سياسات مالية تساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة للميزانية العامة للدولة، في ظل التوجه نحو التوسع في الإنفاق على الاستراتيجيات المناطقية والقطاعية، والذي بدوره يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام، وتشير التقديرات المحدثّة لميزانية عام 2023م إلى تحقيق عجز في الميزانية بنحو 82 مليار ريال (أي ما يعادل 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، مع الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطات الحكومية والدين العام بما يتماشى مع مبادئ الاستدامة المالية.

تطورات أداء المالية العامة

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي* (فعلي 2022 - توقعات 2023)	توقعات 2023	ميزانية 2023	فعلي 2022	
الإيرادات				
إجمالي الإيرادات				
-5.9%	1,193	1,130	1,268	
الضرائب				
8.9%	352	322	323	
45.8%	36	22	24	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
5.0%	264	254	251	الضرائب على السلع والخدمات
9.0%	20	18	19	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
11.0%	32	28	28	ضرائب أخرى
-11.0%	841	808	945	الإيرادات الأخرى
النفقات				
إجمالي النفقات				
9.5%	1,275	1,114	1,164	
المصروفات (النفقات التشغيلية)				
5.0%	1,072	957	1,021	
4.5%	536	514	513	تعويضات العاملين
5.5%	272	218	258	السلع والخدمات
27.1%	39	39	30	نفقات تمويل
32.6%	20	22	30	الإعانات
124.6%	7	2	3	المنح
22.6%	97	67	79	المنافع الاجتماعية
5.9%	101	96	107	مصروفات أخرى
41.8%	203	157	143	الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)
عجز / فائض الميزانية				
-	82-	16	104	عجز / فائض الميزانية
	2.0%	0.4%	2.5%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**
الدين والأصول				
الدين العام				
-	1,024	951	990	
	24.8%	24.6%	23.8%	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي**
-	395	399	318	الاحتياطات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية
* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

** الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثّة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م بحسب تقديرات الميزانية المحدثّة.

أ- تطورات أداء المالية العامة في العام 2023م

الإيرادات

تُرَكِّز حكومة المملكة على تنمية وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة الاقتصادية، حيث يعكس نموها المستمر والمستدام آثار الإصلاحات الهيكلية تحت مظلة رؤية السعودية 2030، حيث تسعى المملكة إلى استكمال تنفيذ المبادرات والإصلاحات المالية والاقتصادية التي تُعزِّز من نمو الناتج المحلي غير النفطي وتحقيق الاستدامة المالية على المدى المتوسط.

من المُتوقع أن يبلغ إجمالي الإيرادات حوالي 1,193 مليار ريال لعام 2023م بانخفاض نسبته 5.9% مقارنة بالعام السابق، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى انخفاض أسعار النفط للعام الحالي مقارنة بأسعار النفط في عام 2022م.

الضرائب

يُتوقع أن تبلغ إيرادات الضرائب لعام 2023م حوالي 352 مليار ريال بارتفاع نسبته 8.9% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة جهودٍ ومبادراتٍ قامت بها الحكومة والتي شملت تمديد مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية للمكلفين الخاضعين لجميع الأنظمة الضريبية حتى نهاية ديسمبر 2023م، علاوةً على الجهود المبذولة لرفع التزام المكلفين باستخدام الطول التقنية في عمليات تحصيل الإيرادات الضريبية عبر الفوترة الإلكترونية.

ومن المُتوقع أن تسجل **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** نحو 36 مليار ريال في عام 2023م مرتفعة بنسبة 45.8% مقارنة بالعام السابق؛ لارتفاع إيرادات ضريبة دخل الشركات والمنشآت نتيجة التحسن في أداء القطاعات الاقتصادية ومن أهمها قطاع الصناعات التحويلية، لارتباط إيراداتها المتحصلة في عام 2023م بالأداء الاقتصادي للعام 2022م الذي حقق معدلات نمو إيجابية، بالإضافة إلى تطور عمليات التحصيل وارتفاع نسب الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

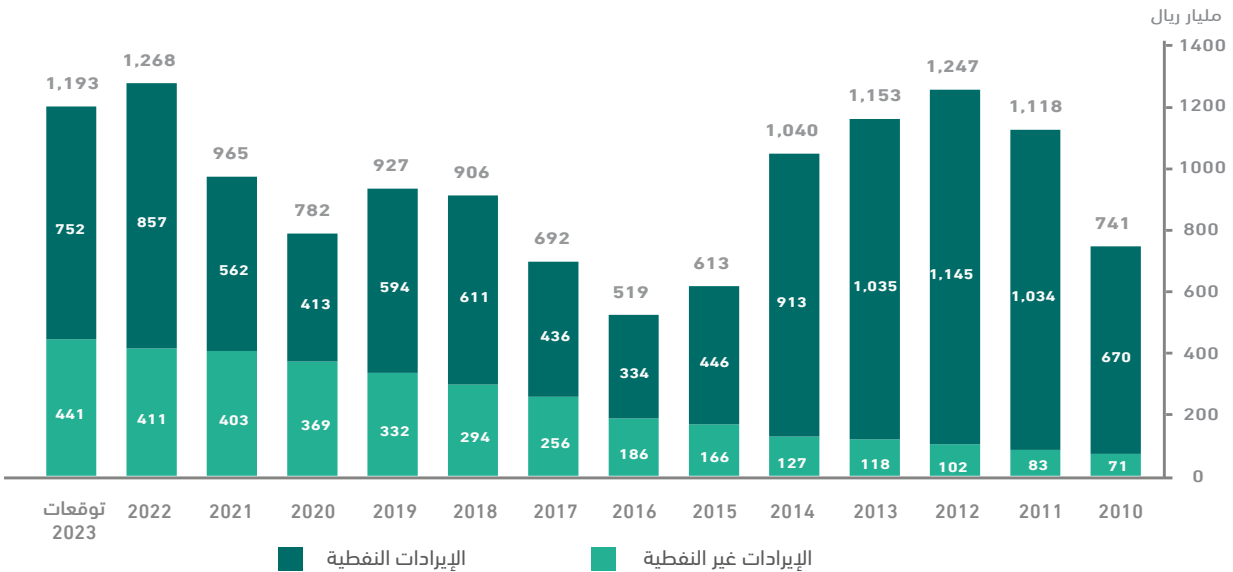
ويُتوقع أن تسجل **الضرائب على السلع والخدمات** نحو 264 مليار ريال لعام 2023م بارتفاع نسبته 5.0% مقارنة بالعام السابق، نسبةً إلى النمو في النشاط الاقتصادي والتحسن في مؤشرات الاستهلاك، بالإضافة إلى ذلك ساهمت جهود تطوير الأنظمة الضريبية إلى ارتفاع الالتزام الضريبي لدى المكلفين.

كما يُتوقع أن تسجل **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية)** نحو 20 مليار ريال بنهاية عام 2023م وذلك بارتفاع نسبته 9.0% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى ارتفاع حجم الطلب المحلي الذي انعكس على نمو الواردات. ومن المتوقع أن تبلغ **إيرادات الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 32 مليار ريال لعام 2023م مُسجلة ارتفاعاً بلغ 11.0% مقارنة بالعام السابق؛ لارتباط إيراداتها المتحصلة في عام 2023م بالأداء الاقتصادي الإيجابي لعام 2022م، بالإضافة إلى تطور عمليات التحصيل وارتفاع نسب التزام المكلفين.

الإيرادات الأخرى

وفيما يتعلق بالإيرادات الأخرى التي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات لعام 2023م، فمن المتوقع أن يبلغ مجموعها حوالي 841 مليار ريال لعام 2023م بانخفاض نسبته 11.0% مقارنة بالعام السابق؛ ويعود ذلك بشكل رئيس إلى الانخفاض المتوقع في الإيرادات النفطية، إذ بلغت العقود الآجلة لخام برنت حتى شهر سبتمبر من العام الحالي حوالي 81.9 دولار للبرميل مقابل 102.5 دولار للبرميل خلال الفترة نفسها من العام السابق، وبلغ متوسط إنتاج النفط 9.8 مليون برميل يومياً حتى شهر سبتمبر بتراجع نسبته 6.9% مقارنة بالعام السابق؛ نظراً لالتزام المملكة باتفاقية أوبك بلس لتحقيق التوازن والاستقرار في أسواق البترول.

الإيرادات النفطية والإيرادات غير النفطية



النفقات

في إطار التقدم الملحوظ في تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030، تسعى المملكة لاستمرار التقدم بوتيرة أعلى في عملية تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة، عبر تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والمشاريع الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام، عبر تطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة ودعم القطاعات الواعدة، والاستمرار في المراجعات الدورية لمنظومة الدعم والإعانات الاجتماعية بما يضمن تعزيز كفاءة الإنفاق الموجه لدعم الفئات المستهدفة، علاوةً على تمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية، ورفع جودة الخدمات العامة ومستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين.

من المتوقع أن يبلغ إجمالي النفقات للعام المالي 2023م نحو 1,275 مليار ريال، بارتفاع بنسبة 9.5% عن المنصرف الفعلي لعام 2022م وبنحو 14.5% عن الميزانية المعتمدة؛ نتيجة لتطلعات المملكة نحو التركيز على الإنفاق التوسعي الاستراتيجي الموجه للقطاعات الواعدة ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي المستدام، الذي يسهم بدوره في تنمية وتنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى الجانب الآخر عناية المملكة وحرصها واهتمامها بالمواطن عبر دعم الإنفاق الاجتماعي، والتركيز على رفع مستوى جودة الحياة.

وعند المقارنة مع المنصرف الفعلي للعام المالي 2022م، يتوقع أن ترتفع النفقات التشغيلية بنهاية العام المالي 2023م بنحو 5.0% لتصل إلى 1,072 مليار ريال؛ لارتفاع الصرف على باب المنافع الاجتماعية بنسبة 22.6% أي بحوالي 18 مليار ريال؛ نظراً لاستمرار الدعم المالي الإضافي وفتح التسجيل في برنامج حساب المواطن، إضافةً إلى زيادة الحد الأدنى الأساسي لاحتساب المعاش لمستحقي الضمان الاجتماعي. كما يتوقع ارتفاع باب المنح بنحو أكثر من 100% أي بحوالي 4 مليار ريال؛ انطلاقاً من الدور الريادي الذي تقوم به المملكة على المستويين الإقليمي والعالمي في المجالات الإنسانية والاقتصادية التنموية.

ويتوقع ارتفاع باب السلع والخدمات بنسبة 5.5% أي بحوالي 14 مليار ريال؛ لارتفاع الصرف المقدم للعديد من البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالقطاعات الواعدة، وجهود المملكة في تنمية قطاع السياحة في إطار الجهود المبذولة لرفع مستوى جودة الحياة وفق رؤية السعودية 2030. علاوةً على ارتفاع طفيف في العقود التشغيلية لدعم إنتاج

المحتوى المحلي التقني. كما يتوقع أن ترتفع **نفقات التمويل** بنسبة 27.1% أي بحوالي 8 مليار ريال مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2022م؛ مدفوعةً بارتفاع أسعار الفائدة وحجم محفظة الدين العام.

في حين يتوقع ارتفاع الصرف على باب **تعويضات العاملين** بنسبة 4.5% أي بنحو 23 مليار ريال مقارنة بالمنصرف الفعلي لعام 2022م، ويعود ذلك بشكل رئيس إلى أثر العلاوة السنوية، إضافةً إلى استمرار تحول عدد من الجهات الحكومية من نظام الخدمة المدنية إلى نظام العمل والمخصصات المالية الإكتوارية المرتبطة بها.

من المتوقع أن ترتفع **النفقات الرأسمالية** بنهاية العام المالي 2023م بنسبة 41.8% أي بحوالي 60 مليار ريال عن المنصرف الفعلي لعام 2022م لتصل إلى حوالي 203 مليار ريال؛ لاستمرار جهود الحكومة في تحقيق مستهدفات التوجه التنموي على المستوى القطاعي والمناطقى، ويتجلى ذلك في تنفيذ مشروع التوسعة السعودية الثالثة للمسجد الحرام، والمشاريع الكبرى بما فيها البنية التحتية وإيصال الخدمات لمشروع نيوم، وتكاليف المسار الرياضي، والرياض الخضراء، وحديقة الملك سلمان، بالإضافة إلى الاستمرار في تنفيذ مبادرة توطين قطاع الصناعات العسكرية، وأولت الحكومة أهميةً كبيرةً لتطوير الخدمات العامة والبنى التحتية لشتى مناطق المملكة، واستمرار الصرف على الإنشاءات الخدمية ومنها إنشاء الحدائق ومحطات وشبكات المياه، وتعزيز مصادر المياه المُحلاة، مع الاستمرار في الإنفاق على تطوير المطارات الداخلية، علاوةً إلى ارتفاع الصرف على هيئات تطوير المدن المختلفة؛ وذلك سعيًا من الحكومة لإحداث التنمية الشاملة في جميع مناطق المملكة دون استثناء؛ كهيئات التطوير في المنطقة الشرقية، ومنطقة مكة المكرمة، ومنطقة المدينة المنورة، بالإضافة إلى الهيئات الملكية لمحافظة العلاء، ومدينة الرياض.

الأداء على مستوى القطاعات

أما أداء النفقات على مستوى القطاعات، فمن المتوقع أن يرتفع الإنفاق على قطاع البنود العامة بنهاية العام المالي 2023م بحوالي 36.0% مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق، نتيجة التوسع في الإنفاق الداعم لتسريع تنفيذ الاستراتيجيات والمشاريع التنموية الكبرى، بالإضافة إلى تطوير البنية التحتية في مناطق المملكة المختلفة لتعزيز إمكانية الوصول إلى الخدمات وتسهيل حركة السلع والأفراد. كما يتوقع ارتفاع الصرف على القطاع

العسكري وقطاع الصحة والتنمية الاجتماعية بحوالي 8.6% و10.3% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق؛ نتيجةً لمواصلة التقدم في توطين الصناعات العسكرية، واستمرار تحسين أنظمة الرعاية والإعانات الاجتماعية، وتحسين جودة الخدمات في القطاع الصحي مما يُسهم في رفع جودة الحياة وفقاً لرؤية السعودية 2030. ومن المتوقع ارتفاع الإنفاق على كل من قطاع الإدارة العامة، والخدمات البلدية بحوالي 9.7% و15.7% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق. ويتوقع انخفاض في الإنفاق على كل من قطاع التجهيزات الأساسية والنقل وقطاع الأمن والمناطق الإدارية بحوالي 10.3% و4.2% على التوالي مقارنة بالفترة المماثلة من العام السابق.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي* (فعلي 2022 - توقعات 2023)	توقعات 2023	ميزانية 2023	فعلي 2022	القطاع
9.7%	45	37	41	الإدارة العامة
8.6%	248	259	228	العسكري
4.2%-	110	105	115	الأمن والمناطق الإدارية
15.7%	87	63	75	الخدمات البلدية
0.1%	202	189	202	التعليم
10.3%	250	189	227	الصحة والتنمية الاجتماعية
5.0%	80	72	77	الموارد الاقتصادية
10.3%-	37	34	41	التجهيزات الأساسية والنقل
36.0%	216	165	159	البنود العامة
9.5%	1,275	1,114	1,164	المجموع

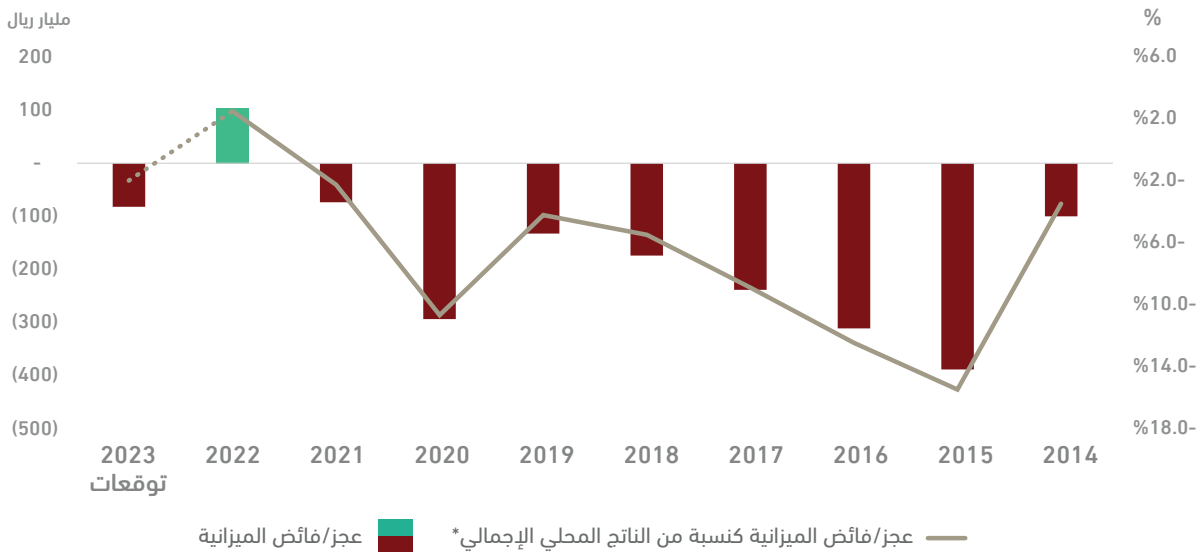
المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية
* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

عجز الميزانية والدين العام

تستمر السياسة المالية للمملكة في العمل على تحقيق التوازن بين أهداف النمو الاقتصادي والمحافظة على الاستدامة المالية، وتنمية الإيرادات غير النفطية والاستمرار في العمل على رفع كفاءة الإنفاق، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في الاقتصاد. نتيجة لتسريع تنفيذ المشاريع والبرامج ذات العائد الاجتماعي والاقتصادي، من المتوقع أن تحقق ميزانية العام 2023م عجزاً في الميزانية بنحو 82 مليار ريال (ما يعادل 2.0% من الناتج المحلي الإجمالي)، أخذاً في الاعتبار مبادئ الاستدامة المالية التي تسعى إلى الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية والدين العام.

عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية

*الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

وقد بلغ إجمالي عمليات التمويل الحكومية حتى الربع الثالث من العام 2023م حوالي 129 مليار ريال (يشمل سداد مدفوعات أصل الدين بحوالي 125 مليار ريال) إذ يشكل سداد أصل الدين المحلي نحو 56 مليار ريال وسداد أصل الدين الخارجي نحو 70 مليار ريال، بإجمالي رصيد الدين حتى الربع الثالث من العام 2023م نحو 994 مليار ريال. وتُشكل الديون المحلية نسبة 63% من إجمالي محفظة الدين العام بينما بلغت الديون الخارجية نسبة 37%. وقد بدأت عمليات تمويل سداد مستحقات أصل الدين لعام 2023م وبالغلة نحو 108 مليار ريال منذ النصف الثاني من عام 2022م، حيث نُفذت عمليات إعادة الشراء المبكر خلال العام 2022م بنحو 15 مليار ريال لتتخفض بذلك إجمالي مستحقات أصل الدين إلى نحو

93 مليار ريال. كما نُفذت عملية تمويل استباقية خلال العام 2022م بنحو 48 مليار ريال وغطى المتبقي من مستحقات أصل الدين لعام 2023م البالغة 45 مليار ريال بنهاية شهر فبراير من العام الحالي 2023م. الجدير بالذكر أنه خلال العام 2023م نُفذت عملية شراء مبكر لجزء من سندات وصكوك قائمة ومستحقة في الأعوام 2024م، 2025م، 2026م بنحو 36 مليار ريال بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة ضمن برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي بنحو 36 مليار ريال. حيث يأتي ذلك بهدف الإدارة الاستباقية لمخاطر إعادة التمويل والاستحقاقات المستقبلية لمحفظة الدين.

ومن المتوقع أن تبلغ إجمالي عمليات التمويل لكامل العام 2023م نحو 163 مليار ريال، منها عمليات التمويل المتبقية للربع الرابع من العام والتي تبلغ حوالي 34 مليار ريال شاملة عمليات التمويل الحكومي البديل.

حركة الاقتراض حتى الربع الثالث العام 2023م



المصدر: المركز الوطني لإدارة الدين

*تشمل على عملية شراء مبكر لجزء من أدوات دين للمملكة قائمة ومستحقة في الأعوام 2024م، 2025م، 2026م بنحو 36 مليار ريال، بالإضافة إلى إصدار صكوك جديدة ضمن إطار برنامج صكوك المملكة المحلية بالريال السعودي بنحو 36 مليار ريال.

ويُتوقع أن يبلغ رصيد الدين العام 1,024 مليار ريال (أي ما يعادل 24.8% من الناتج المحلي الإجمالي) في نهاية العام 2023م مقارنة مع 990 مليار ريال (أي ما يعادل 23.8% من الناتج المحلي الإجمالي) للعام السابق.

كما تستهدف السياسة المالية محافظة المملكة على مركزها المالي وتحقيق الاستفادة المالية عبر الحفاظ على مستويات آمنة من الاحتياطيات الحكومية؛ حيث من المقدر أن تصل إلى مستويات تقارب الـ 395 مليار ريال في العام 2023م.

ب. ميزانية عام 2024م وتقديرات المدى المتوسط

تقديرات ميزانية 2024م

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

ميزانية 2024	توقعات 2023	ميزانية 2023	
الإيرادات			
1,172	1,193	1,130	إجمالي الإيرادات
361	352	322	الضرائب
31	36	22	الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية
279	264	254	الضرائب على السلع والخدمات
21	20	18	الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية
30	32	28	ضرائب أخرى
812	841	808	الإيرادات الأخرى
النفقات			
1,251	1,275	1,114	إجمالي النفقات
1,062	1,072	957	المصروفات (النفقات التشغيلية)
544	536	514	تعويضات العاملين
277	272	218	السلع والخدمات
47	39	39	نفقات تمويل
38	20	22	الإعانات
4	7	2	المنح
62	97	67	المنافع الاجتماعية
91	101	96	مصروفات أخرى
189	203	157	الأصول غير المالية (النفقات الرأسمالية)
عجز / فائض الميزانية			
79-	82-	16	عجز / فائض الميزانية
%1.9-	%2.0-	%0.4	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
الدين والأصول			
1,103	1,024	951	الدين العام
%25.9	%24.8	%24.6	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي
395	395	399	الاحتياطيات الحكومية لدى البنك المركزي السعودي

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية.

الإيرادات

تسعى الحكومة خلال عام 2024م إلى الاستمرار في تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية التي طُبِّقت خلال السنوات الماضية؛ لتمكين التحول الاقتصادي وتنويع القاعدة الاقتصادية نحو تعزيز الإيرادات غير النفطية المرتبطة بطبيعتها بالأنشطة الاقتصادية، لتحقيق نموًا ناتجًا عن ارتفاع معدلات نمو الناتج المحلي غير النفطي، بما يضمن وجود مصادر مستقرة للإيرادات على المدى المتوسط والطويل لتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي، بالإضافة إلى الجهود المستمرة في تطوير الإدارة الضريبية ورفع مستويات الامتثال.

تشير التقديرات إلى أن إجمالي الإيرادات في عام 2024م سيبلغ حوالي 1,172 مليار ريال بانخفاض نسبته 1.7% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2023م، نتيجةً إلى توجه الحكومة في بناء تقديرات الميزانية للإيرادات النفطية وغير النفطية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسبًا لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالم.

الضرائب

من المقدر أن تصل الإيرادات المحصلة من الضرائب في عام 2024م إلى حوالي 361 مليار ريال مرتفعة بنسبة 2.5% مقارنة بتقديرات عام 2023م؛ نتيجةً لاستمرار التحسن في الأنشطة الاقتصادية، والأثر الإيجابي للتطوير المستمر في الإدارة الضريبية، وتحسن عمليات التحصيل الذي ساهم بدوره في رفع إجمالي الإيرادات الضريبية.

ومن المُتوقع أن تبلغ إيرادات **الضرائب على الدخل والأرباح والمكاسب الرأسمالية** 31 مليار ريال في عام 2024م بتراجع نسبته 14.3% مقارنة بالمُتوقع تحصيله في عام 2023م، ويعود ذلك إلى تحصيل إيرادات غير متكررة خلال عام 2023م تخص أعوام سابقة، بالإضافة إلى أثر مبادرة إلغاء الغرامات والإعفاء من العقوبات المالية التي تنتهي بنهاية عام 2023م والتي ساهمت في تحفيز المكلفين بالسداد عن الفترات السابقة.

من المقدر **للضرائب على السلع والخدمات** أن تحقق نحو 279 مليار ريال في 2024م، بارتفاع نسبته 5.8% عن المُتوقع تحقيقه في عام 2023م، وذلك نتيجة التوقعات الإيجابية لمؤشرات الإنفاق الاستهلاكي، بالإضافة إلى التقدم في مشروع الفوترة الإلكترونية الذي سيساهم في رفع نسب الالتزام والتحسن في تحصيل الإيرادات الضريبية.

ويُتوقع أن تحقق **الضرائب على التجارة والمعاملات الدولية (الرسوم الجمركية) 21** مليار ريال في عام 2024م بارتفاع نسبته 3.0% عن المتوقع تحصيله بنهاية عام 2023م، مدفوعة باستمرار نمو الواردات في العام القادم بالإضافة إلى أثر التضخم العالمي على أسعار السلع المستوردة.

كما أنه من المُقدر أن تسجل **الضرائب الأخرى (منها: الزكاة)** حوالي 30 مليار ريال في العام 2024م بانخفاض نسبته 6.1% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م، ويعزى ذلك إلى الانتهاء من تحصيل إيرادات غير متكررة من تسويات زكاة البنوك بنهاية عام 2023م.

الإيرادات الأخرى

يُقدر أن تبلغ **الإيرادات الأخرى** التي تشمل الإيرادات النفطية والأرباح من استثمارات الحكومة، ومبيعات السلع والخدمات، إضافة إلى الجزاءات والغرامات، نحو 812 مليار ريال لعام 2024م بانخفاض نسبته 3.5% مقارنة بالمتوقع تحقيقه في عام 2023م. يعود ذلك للتوجه الذي تتبناه الحكومة في بناء تقديرات الإيرادات في الميزانية على معايير تتسم بالتحفظ؛ تحسباً لأي تطورات قد تطرأ على الاقتصاد المحلي والعالمى.

وقد أعدت عدة سيناريوهات لإيرادات عام 2024م تأخذ بالاعتبار التطورات العالمية والمحلية، وحالة عدم اليقين بشأن تداعيات الظروف الجيوسياسية القائمة ومعدلات التضخم، حيث شملت على السيناريو الأساس -وهو المعتمد في الميزانية- بالإضافة إلى سيناريوهات بإيرادات أقل وأعلى من السيناريو الأساس، وستستعرض هذه السيناريوهات في جزئية أبرز المخاطر والتحديات المالية والاقتصادية في هذا التقرير.

النفقات

في ضوء ما شهدته المملكة من تحول في مسيرة الإصلاحات الاقتصادية والمالية الهيكلية خلال السنوات الماضية، وما خلقتة المساحة المالية الناتجة عن زيادة الإيرادات الهيكلية في عام 2022م بأثرها الإيجابي في تسريع تنفيذ عدد من المشاريع والبرامج التنموية، بالإضافة إلى المراجعات المستمرة التي تقوم بها الحكومة عبر دراسة الخيارات المتاحة واستغلالها؛ لتحقيق الموازنة بين متطلبات زيادة الإنفاق و ضمان الاستقرار المالي والاستدامة المالية، تأتي ميزانية العام المالي 2024م وعلى المدى المتوسط مرتفعة عما نُشر في بيان الميزانية العامة للدولة لعام 2023م، مستندة على الوضع المالي والقدرة التمويلية للمملكة.

وتواصل الحكومة توجيه الإنفاق للعام 2024م وعلى المدى المتوسط بشكل رئيسي للإنفاق الاستراتيجي المناطقي والقطاعي ذي الطبيعة التنموية، الذي سيسهم في تحقيق عوائد اقتصادية واجتماعية مستدامة؛ كما أنه سيساهم في تنويع القاعدة الاقتصادية على المدى المتوسط والطويل، كما ستستمر الحكومة في دعم الإنفاق الاجتماعي، الذي يعد أحد أهم أولويات الإنفاق الحكومي عبر المراجعات الدورية لبرامج منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية وتحسينها، بما يكفل الوصول للفئات المستهدفة، علاوة على مواصلة الجهود في رفع مستوى جودة الخدمات، والمرافق الحكومية وتطوير البنية التحتية في مختلف مناطق المملكة، والذي بدوره سيسهم في رفع مستوى جودة الحياة للمواطنين والمقيمين، وتمكين القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية بالمملكة. وعليه؛ من المقدر أن يبلغ إجمالي النفقات لعام 2024م حوالي 1,251 مليار ريال.

من المقدر أن تبلغ النفقات التشغيلية للعام 2024م نحو 1,062 مليار ريال منخفضة بنحو 0.9% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م وهو ما يشكل 84.9% من إجمالي النفقات، وتقدر نفقات تعويضات العاملين بحوالي 544 مليار ريال بارتفاع نسبته 1.6% مقارنة بالمتوقع لعام 2023م؛ انعكاساً لأثر العلاوة السنوية. ومن المقدر أن يبلغ الإنفاق على باب السلع والخدمات حوالي 277 مليار ريال بارتفاع بحوالي 1.6% عن المتوقع لعام 2023م، نتيجة الاستمرار في تنفيذ وتشغيل البرامج والاستراتيجيات المتعلقة بالقطاعات الواعدة. كما تقدر نفقات التمويل في عام 2024م بحوالي 47 مليار ريال مرتفعة بنسبة 21.7% مقارنة بالمتوقع في عام 2023م؛ ويأتي هذا الارتفاع نتيجة انعكاس أثر ارتفاع محفظة الدين العام نتيجة للتوسع في الإنفاق لتسريع وتيرة التنفيذ لبعض البرامج والمشاريع ذات العائد الاقتصادي والاجتماعي الممكنة لتحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030.

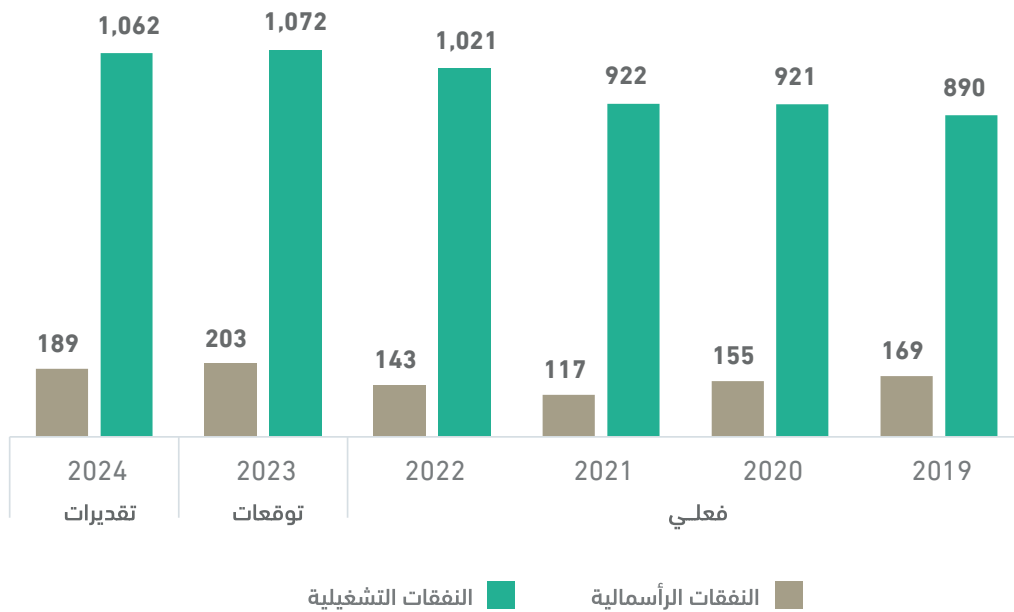
من المقدر أن تصل نفقات باب الإعانات إلى حوالي 38 مليار ريال مرتفعة عن توقعات عام 2023م بنحو 88.1%، ويعزى هذا الارتفاع لتعديل تصنيف ميزانية بعض الجهات الحكومية لتكون إعانة بدلاً من تضمينها في أبواب أخرى. ومن المقدر أن تبلغ نفقات باب المنافع الاجتماعية نحو 62 مليار ريال.

يُقدر للنفقات الرأسمالية أن تبلغ نحو 189 مليار ريال في العام 2024م والتي تشكل 15.1% من إجمالي النفقات، إذ من المقدر أن تنخفض النفقات الرأسمالية بنحو 7.1% مقارنة

بالمتوقع للعام 2023م، والجدير بالذكر أن الحكومة تعتزم مواصلة التوسع في تنويع مصادر النمو الاقتصادي، عبر توجيه الإنفاق إلى الاستراتيجيات المنطقية والقطاعية، بالإضافة إلى تسريع تنفيذ المشاريع الكبرى وبرامج الرؤية بما يحقق المستهدفات التنموية لرؤية السعودية 2030، علاوةً على استمرار الحكومة في تمكين وتعزيز دور القطاع الخاص وتحفيز البيئة الاستثمارية.

النفقات التشغيلية والرأسمالية

(مليار ريال)



المصدر: وزارة المالية

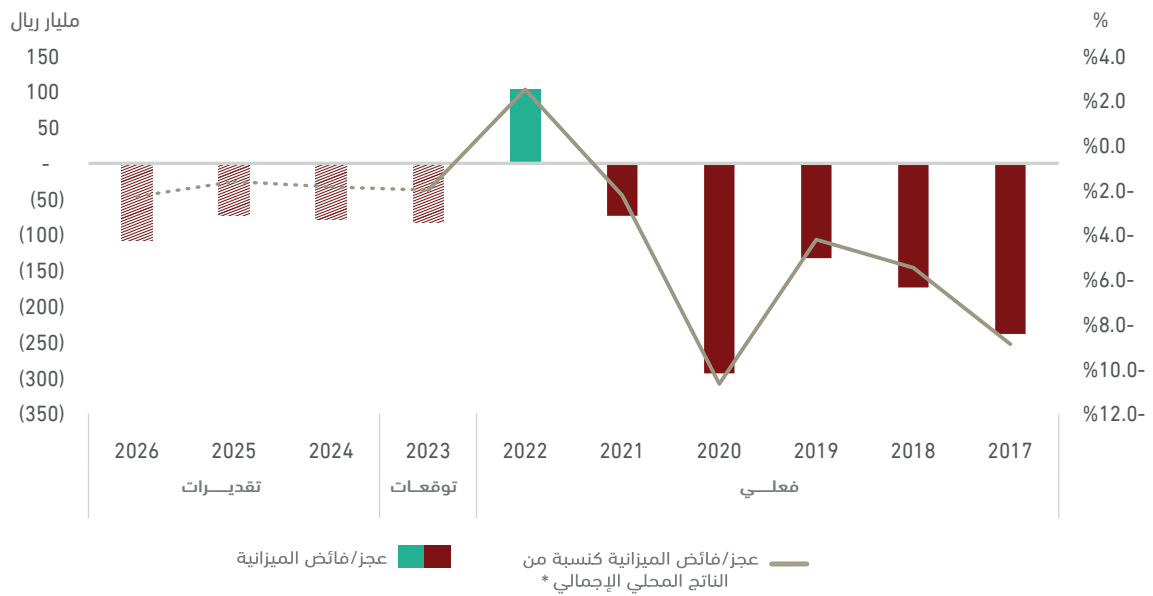
عجز الميزانية والدين العام

تستكمل حكومة المملكة تنفيذ المبادرات والإصلاحات الهيكلية على الجانب الاقتصادي والمالي في ظل رؤية السعودية 2030، كتطوير المالية العامة عبر تحقيق أهداف الاستدامة المالية، بالإضافة إلى تبني سياسات مالية تساهم في تحقيق الاستقرار والاستدامة للميزانية العامة للدولة.

وفي هذا الإطار تعكس ميزانية عام 2024م والمدى المتوسط التقدم في تنفيذ الإصلاحات الهيكلية الشاملة، الدافعة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام وتحسين جودة الخدمات العامة، وتنفيذ المزيد من الاستراتيجيات الجديدة. وعليه من المُقدر أن تحقق

الميزانية عجزاً بنحو 79 مليار ريال (ما يعادل 1.9% من الناتج المحلي الإجمالي) في عام 2024م، مع توقع استمرار تحقيق عجوزات في الميزانية عند مستويات مقاربة على المدى المتوسط؛ نتيجة لاستهداف الحكومة لسياسات مالية توسعية داعمة للنمو الاقتصادي المستدام.

عجز/فائض الميزانية كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي



المصدر: وزارة المالية

*الأرقام الفعلية المحدثة للناتج المحلي الإجمالي بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء.

لتلبية احتياجات المملكة من التمويل؛ تعمل وزارة المالية بالتعاون مع المركز الوطني لإدارة الدين على إعداد خطة سنوية للاقتراض وفق استراتيجية الدين متوسطة المدى، بهدف الحفاظ على استدامة الدين، وتنويع مصادر التمويل بين محلية وخارجية، والوصول إلى أسواق الدين العالمية؛ لتعزيز مكانة المملكة في الأسواق الدولية، ضمن أطر وأسس مدروسة لإدارة المخاطر، كما تراعي هذه الاستراتيجية مستهدفات رؤية السعودية 2030 في تعزيز نمو القطاع المالي وتعميق سوق الدين المحلي.

تهدف الاستراتيجية إلى تنويع أدوات التمويل ما بين إصدار السندات والصكوك والقروض، والاستمرار في البحث في أسواق ومنهجيات تمويل جديدة عبر التمويل الحكومي البديل عن طريق تمويل المشاريع وتمويل البنى التحتية ووكالة ائتمان الصادرات، ويأتي ذلك ضمن استراتيجية الوزارة لدعم استمرارية واستكمال المشاريع التنموية الكبرى في المملكة.

ومن المتوقع أن يبلغ حجم الدين العام في عام 2024م حوالي 1,103 مليار ريال (أي ما يعادل 25.9% من الناتج المحلي الإجمالي)، على أن يمول عجز الميزانية المتوقع وسداد أصل الدين المستحق عبر الإصدارات السنوية، والاستفادة من الفرص المتاحة في الأسواق لتنفيذ عمليات تمويلية إضافية بشكل استباقي؛ لسداد مستحقات أصل الدين للأعوام القادمة وتمويل بعض المشاريع الاستراتيجية، بالإضافة إلى الانتفاع من فرص الأسواق لتنفيذ عمليات التمويل الحكومي البديل، التي من شأنها تعزيز النمو الاقتصادي كتمويل المشاريع الرأسمالية والبنية التحتية، بهدف تنويع قنوات التمويل للحفاظ على كفاءة الأسواق وتعزيز عمقها.

المالية العامة على المدى المتوسط

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

تقديرات	ميزانية	توقعات	ميزانية	فعلي		
2026	2025	2024	2023	2023	2022	
1,259	1,227	1,172	1,193	1,130	1,268	إجمالي الإيرادات
1,368	1,300	1,251	1,275	1,114	1,164	إجمالي النفقات
109-	73-	79-	82-	16	104	عجز / فائض الميزانية
%2.3-	%1.6-	%1.9-	%2.0-	%0.4	%2.5	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي **
1,285	1,176	1,103	1,024	951	990	الدين العام
%26.9	%26.2	%25.9	%24.8	%24.6	%23.8	كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي **

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية

** الناتج المحلي الإجمالي لعام 2022م بحسب بيانات الهيئة العامة للإحصاء للأرقام الفعلية المحدثة والناتج المحلي الإجمالي لعام 2023م بحسب تقديرات الميزانية المحدثة.

ج- النفقات في ميزانية 2024م على مستوى القطاعات

يستعرض هذا الجزء أبرز البرامج والمشاريع المحددة التي سيُنْفَق عليها في كل قطاع سواء لاستكمال التنفيذ أو للبرامج والمشاريع الجديدة:

قطاع التجهيزات الأساسية والنقل	
أولاً: معلومات عن القطاع	
مخصص القطاع في ميزانية العام 2024م	38 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الطرق، والموانئ، والمطارات، والاتصالات وتقنية المعلومات، والبيانات والذكاء الاصطناعي، والخدمات البريدية والفضاء والمدن الصناعية مثل مدن الجبيل وينبع ورأس الخير وجازان.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	17 جهة
ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م	
النطاق	المنجز
الاتصالات وتقنية المعلومات	المملكة تتفوق رقمياً وتحقق المرتبة الثالثة عالمياً في مؤشر نضج الحكومة الرقمية الصادر من البنك الدولي.
	زيادة عدد الشركات التقنية المدرجة في السوق المالية السعودية والوصول إلى 18 شركة، بقيمة اسمية أكثر من 3 مليار ريال.
	احتلت المملكة المركز الثاني من بين دول مجموعة العشرين G20، والمركز الرابع عالمياً في جاهزية التنظيمات الرقمية من خلال بناء إطار تنظيمي مستدام والتحول نحو التنظيم التعاوني الرقمي لتمكين الاقتصاد الرقمي.
	ارتفاع حجم سوق الاتصالات والتقنية في المملكة إلى 163 مليار ريال بنهاية العام 2023م، محققاً نموًا بنسبة 6% عن عام 2022م.
	وصول عدد العاملين والعاملات في مهن الاتصالات وتقنية المعلومات إلى 354 ألف عامل وعاملة، بنسبة نمو 9% عن عام 2022م.
	استقطاب استثمارات بأكثر من 4 مليار دولار في الحوسبة السحابية من أكبر الشركات العالمية (Microsoft، Oracle، HUAWEI، Zoom).

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
حققت المملكة المركز الأول في المؤشر العالمي للذكاء الاصطناعي لعام 2023م في ركيزة الاستراتيجية الحكومية للذكاء الاصطناعي، كما احتلت المرتبة الـ 2 على مستوى العالم بالوعي المجتمعي بالذكاء الاصطناعي لمؤشر جامعة ستانفورد.	
تقدمت مدينة الرياض إلى المرتبة الـ 30 عالمياً في مؤشر (IMD) للمدن الذكية لعام 2023م، كما حققت مكة المكرمة وجدة والمدينة المنورة المراتب الـ 52 والـ 56 والـ 85 عالمياً على التوالي.	
تسجيل رقم عالمي جديد في موسوعة غينيس لمنصة إحسان، حيث سجلت رقماً قياسياً لأعلى عدد أفراد متبرعين لحملة خيرية بعدد فاق نصف مليون متبرع خلال 24 ساعة، كما احتلت المركز الأول من بين 24 منصة إلكترونية حكومية في مؤشر نضج التجربة الرقمية.	البيانات والذكاء الاصطناعي
تطوير منصة "استشراف" لدعم اتخاذ القرار تعنى بتقديم رؤى وتنبؤات مستقبلية لصناع القرار في المملكة وتوفير أكثر من 51 مليار ريال من الفرص والوفورات والإيرادات، وأكثر من 100 جهة حكومية مستفيدة، وأكثر من ألف دراسة تحليلية لدعم اتخاذ القرار.	
حققت المملكة المرتبة 38 في مؤشر أداء الخدمات اللوجستية وفق تقرير البنك الدولي، كما احتلت المملكة المرتبة الـ 16 عالمياً في مؤشر اتصال شبكة الملاحة البحرية وتعزيز تنافسيتها الدولية.	
إطلاق ناقل جوي وطني جديد تحت مسمى "طيران الرياض" وذلك بهدف تعزيز موقع المملكة الاستراتيجي الذي يربط بين ثلاث من أهم قارات العالم.	
رعاية 3 اتفاقيات لتوفير السيارات الكهربائية بمكاتب تأجير السيارات حول المملكة للمساهمة في خفض الانبعاثات الكربونية.	
نجاح الخطة التشغيلية لقطار المشاعر المقدسة في موسم الحج لعام 1444هـ بنقل أكثر من مليوني راكب عبر أكثر من ألفين قطار.	النقل والخدمات اللوجستية
توقيع اتفاقيتين لإنشاء مناطق لوجستية بميناء الملك عبد العزيز بالدمام، ومنطقة الخمرة جنوب جدة، بهدف زيادة موارد الدولة من خلال جذب المزيد من الفرص الاستثمارية وتوفير وظائف جديدة مباشرة وغير مباشرة في قطاع الخدمات اللوجستية.	
إطلاق المخطط العام لمطار أ بها الدولي الجديد بهوية معمارية متسقة مع تراث منطقة عسير، ليصبح معلماً بارزاً من المعالم المميزة بالمملكة.	

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
	تطوير وتحسين نظام التعافي من الكوارث لضمان سلامة الأنظمة الحكومية الحساسة في حال التعطل الجزئي أو الكامل للخدمات الرئيسة والذي يعتمد على تجهيز البنية التحتية.
البيانات والذكاء الاصطناعي	دعم وتطوير الكفاءات الوطنية في مجال البيانات والذكاء الاصطناعي من خلال قيادة البرامج والأنشطة المتنوعة لصناعة القدرات والكفاءات لسوق العمل في أكاديمية سدايا والتي تهدف إلى تأهيل 8 آلاف مختص وألفين خبير بحلول عام 2025م.
	تعزيز خدمات النفاذ الوطني الموحد من خلال التوسع في ربط المنصات والتطبيقات المقدمة للخدمات الحكومية والخاصة والتوسع في الخدمات المدعومة عبر تطبيق نفاذ لتشمل عددًا أكبر وأكثر تنوعًا من الخدمات.
	التوسع في خدمات التصديق الرقمي من خلال ربط المنصات الحكومية بخدمات الختم الرقمي؛ لخلق تواصل آمن بين الأنظمة والأجهزة والمستفيدين.
الاتصالات وتقنية المعلومات	نمو حجم سوق الاتصالات وتقنية المعلومات بنسبة 6% عن العام 2023م، ووصول حجم السوق إلى 172 مليار ريال.
	استحداث 25 ألف وظيفة في الاقتصاد الرقمي في مجالات عدة مثل الذكاء الاصطناعي والتكنولوجيا وغيرها.
	تحقيق نسبة 85% في مؤشر نضج التجربة الرقمية للمستفيدين بنهاية عام 2024م.
النقل والخدمات اللوجستية	تفعيل مراكز لوجستية خلال عام 2024م لتصبح 23 مركز لوجستي مفعّل من أصل 59 مركز لوجستي مستهدف تفعيلها بحلول عام 2030م.
	إطلاق مشروع طريق يربط ميناء جدة الإسلامي بطول 17 كم بعدد 4 مسارات رئيسة لحركة الشاحنات وعدد 6 مسارات لطرق الخدمة لطريق الملك فيصل من الميناء إلى المنطقة اللوجستية بالخمرة، وكذلك إنشاء 15 جسراً لرفع واستيعاب حركة الشاحنات.
	إنشاء منطقة لاختبارات وتجارب التقنيات الحديثة التابعة لمشروع أرض التجارب والتي تساهم في تمكين القطاع الخاص بعمل التجارب المختلفة لتقنياتهم في بيئة مهنية وتحاكي الواقع، وتمكّن القطاع الحكومي من وضع التشريعات المناسبة بناءً على ما يتم عمله من تجارب.
	إطلاق خدمة الطرود المفقودة لتمكن الناقلين والعاملين في مجال الطرود البريدية برفع بيانات الشحنات التي لم تستلم من قبل المستفيدين في المنصة، والاعلان عنها للبحث عنها من قبل المستفيد والمطالبة بشحنته والحصول عليها.

قطاع التعليم

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع
في ميزانية العام 2024م

195 مليار ريال

المدارس، والكليات، والمدن الجامعية، والابتعاث الخارجي لبرنامج خادم الحرمين الشريفين، ودعم الأبحاث والتطوير والابتكار، والمستشفيات الجامعية، ودعم مصادر المعرفة.

أبرز مهام القطاع

عدد الجهات الحكومية
التابعة للقطاع

37 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز

النطاق

رفع نسبة الالتحاق في التعليم لمرحلة رياض الأطفال إلى 33% والتي تجاوزت مستهدفات المؤشر الاستراتيجي للعام 2023م والمقدر بـ 32% لتحسين مخرجات التعليم الأساسية.

13 ألف معلم ومعلمة تم تمكينهم من تدريس تخصصات إضافية من خلال الحصول على دبلوم عالٍ معد من الجامعات السعودية في تخصصات أخرى.

تأهيل 16 ألف معلمة رياض أطفال على مهارات الفنون السمعية لتحسين مستوى وجودة التعليم، ضمن استراتيجية تنمية القدرات الثقافية تحت مشروع "البرنامج التأهيلي لمعلمات رياض الأطفال على مهارات الفنون السمعية"، والمبني على الإطار الوطني لتعليم الثقافة والفنون في التعليم العام.

تنفيذ 29 بطولة جامعية في مناطق ومحافظات ومدن مختلفة من أرجاء المملكة منها: 17 للطلاب، و12 للطالبات؛ وهي: (الكاراتيه - كرة السلة - الكرة الطائرة - اختراق الضاحية)، وبمشاركة 205 ألف طالب وطالبة.

تحقيق 12 مركزاً متقدماً في جائزة مؤسسة حمدان بن راشد آل مكتوم للأداء التعليمي المتميز للدورة الخامسة والعشرون، والحصول على أربعة جوائز في فئة الطالب المتميز، وأربعة جوائز في فئة المعلم المتميز، بالإضافة إلى الحصول على جائزة المدرسة المتميزة للأداء التعليمي المتميز على مستوى دول الخليج العربي، وتحقيق جائزة حمدان الألكسو للبحث التربوي على مستوى الوطن العربي.

التوسع في فصول الطفولة المبكرة حيث بلغ عدد مدارس الإسناد الجديدة 275 مدرسة.

التعليم

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
	تهيئة البيئات والمنشآت التعليمية وفق معايير الوصول الشامل في المجال البيئي والتقني والتعليمي لتحقيق وصول الأشخاص ذوي الإعاقة واستفادتهم من كافة الخدمات والمرافق دون وجود عوائق تحيل من تحقيق أهدافهم.
	توفير التعليم الإلكتروني للطلاب السعوديين في الخارج، وتفعيله في مسارين، مسار كامل المنهج السعودي، مسار الهوية الوطنية للطلاب الدارسين في المدارس المحلية لبلد المقر.
	تطوير مجموعة من الخدمات والمشاريع في التحول الرقمي، وذلك من خلال العمل على استراتيجية رقمية للتعليم، وتقديم خدمات إلكترونية للطلبة كمعادلة شهادة الطلبة الدارسين في الخارج إلكترونياً، بالإضافة إلى إنشاء ثلاث مدارس سعودية إلكترونية للطلاب السعوديين في الخارج.
التعليم	تأهيل وتطوير مجموعة محددة و متميزة من شاغلي الوظائف التعليمية من خلال ابتعاثهم لدراسة الماجستير في اللغة الصينية في جامعات صينية متميزة لتمكينهم من دعم الوزارة لتحقيق أهدافها الاستراتيجية.
	زيادة نسبة السعوديين الخريجين من التعليم التقني والمهني الذين التحقوا بسوق العمل خلال 6 أشهر من تخرجهم إلى 41% في عام 2024م، وذلك بهدف ضمان المواءمة بين مخرجات التعليم واحتياجات سوق العمل.
	زيادة عدد الشراكات الاستراتيجية الناجحة والمفعلة التي يتم عقدها لبرامج التدريب مع القطاع الخاص إلى 46 شراكة مع القطاعين العام والخاص.
	أتمتة إجراءات تحديد المستوى للطلاب، وهو نظام إلكتروني يُمكن من خلاله التقديم آلياً لطلب تحديد المستوى والتسجيل في نظام نور وربط الخدمة بالمنصات الأخرى.

قطاع الخدمات البلدية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع
في ميزانية العام 2024م

81 مليار ريال

أبرز مهام القطاع

البنية التحتية للمدن، وتنمية المدن السعودية، والإسكان، وإقامة الأنشطة الترفيهية والمهرجانات والمناسبات، ورفع من جودة الحياة داخل المدن.

عدد الجهات الحكومية
التابعة للقطاع

307 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز

النطاق

تسليم أكثر من 66 ألف أسرة سعودية منازلها وإطلاق أكثر من 24 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع المطورين العقاريين، لرفع نسبة التملك للأسر السعودية وتوفير مشاريع سكنية متكاملة المرافق وخدمات ذات جودة وفقاً لمعايير جودة الحياة، مما ساهم في رفع نسبة التملك للأسر السعودية وتمكين قطاع التطوير العقاري السكني من تعزيز المعروض وتطوير نماذج الشراكات لتشجيع الاستثمار ورفع قدرات المطورين العقاريين.

خدمة أكثر من 58 ألف مستفيد للدعم السكني وتوفير الدعم المالي لمستحقي الدعم بالتعاون مع صندوق التنمية العقارية.

الشؤون البلدية
والقروية الإسكان

الوصول إلى تشجير 1.4 مليون شجرة على مستوى مناطق المملكة لزيادة الرقعة الخضراء والمساهمة في جودة الحياة وتحقيق مستهدفات السعودية الخضراء.

تفعيل تقنيات الذكاء الاصطناعي في الخدمات البلدية لرصد وتحديد عناصر التشوه البصري بالاستفادة من الكاميرات المدمجة في المركبات البلدية (Dash Cam) وتحليل صور الأقمار الصناعية لرفع أداء المقاولين وتفعيل دور الجهات ذات العلاقة.

إطلاق المعرض العقاري "سيطي سكيب" تحت عنوان "لبناء مسكن المستقبل"، بحضور نخبة من المتحدثين والخبراء والمهتمين بالقطاع العقاري، والمطورين العقاريين الدوليين والمحليين، والمصممين الداخليين، والمهتمين بشراء الوحدات العقارية.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
	توفير 50 ألف وحدة سكنية بالشراكة مع المطورين العقاريين وذلك لرفع نسبة التملك للأسر السعودية بناء على الخطة التنفيذية لبرنامج الإسكان في مرحلته الثانية.
الشؤون البلدية والقروية الإسكان	تنفيذ 35 حديقة على مستوى مناطق المملكة بالشراكة مع القطاع الخاص، مما يساهم في تحقيق المستهدف لتخصيص 70% من الخدمات البلدية.
	استكمال خصصة خدمات الرقابة وإدارة المختبرات البلدية في كافة الأمانات، مما يساهم في تحقيق المستهدف لتخصيص 70% من الخدمات البلدية.
	تأهيل المكاتب الهندسية للإشراف والتصميم وفقاً لمتطلبات الموجهات العمرانية لتعزيز جمالية مدن ومناطق المملكة ورفع جودة مخرجات الأعمال الإنشائية.

قطاع الصحة والتنمية الاجتماعية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2024م	214 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	الجانب الصحي ويشمل الخدمات الصحية والإسعافية والتشريعية والابحاث، والموارد البشرية والجانب الاجتماعي ويشمل خدمات الضمان والرعاية الاجتماعية والثقافي والإعلامي والرياضي والترفيهي، وإدارة برنامج جودة الحياة.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	28 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
213 عضواً تم نقله عن طريق الاخلاء الطبي الجوي داخلياً ودولياً.	
تدشين خدمة الإسعاف الجوي حيث بلغت التغطية السكانية نسبة 70%، وتم إسعاف عدد 964 مستفيد بمعدل زيادة 155% عن العام السابق.	
توطين علاج الأورام السرطانية بتقنية البروتون العلاجي، وذلك من خلال إطلاق مشروع المركز السعودي للعلاج بالبروتون كأول مركز لعلاج الأورام بتقنية البروتون في الشرق الأوسط في مدينة الملك فهد الطبية محققاً شراكة نوعية بين القطاعين الحكومي والخاص.	
تدشين الملف الصحي الموحد (نفيس)، وذلك من خلال نظام للربط بين السجلات الطبية الإلكترونية في مختلف الجهات المعنية بالخدمات الصحية، حيث تم ربط 14.7 مليون مستفيد في النظام.	الصحة
حصول مركز اتصال الصحة 937 على جائزة الأفضل في تجربة المريض بالشرق الأوسط.	
زيادة عدد المواطنين المشاركين في مبادرة "امش 30" بنسبة 53% لعام 2023م، كما ارتفعت مشاركة السيدات بنسبة 56% عن العام السابق.	
زيادة في توصيل الأدوية عبر خدمة البريد الدوائي بنسبة 30% منذ إطلاق الخدمة.	
تأسيس وإطلاق قناة السعودية الآن والمختصة بنقل الفعاليات والمناسبات والأحداث المحلية لتعكس تطوير وازدهار المملكة، وإبرازها على الصعيدين المحلي والدولي.	
إطلاق البرنامج التدريب المهني في المحتوى الرقمي (IGNITE)، والذي يستهدف توفير فرص تدريب مهني في مجال الألعاب، والفيديو، والصوتيات، والإعلانات الرقمية لتعزيز صناعة المحتوى الرقمي المحلي، حيث سيساهم في رفع مهارات الموهوبين مهنيًا من خلال التدريب على رأس العمل، وتهيئة حديثي التخرج لسوق العمل في مجال المحتوى الرقمي، وتعزيز صناعة المحتوى الرقمي المحلي، إضافة إلى تعزيز العلاقة مع الجامعات والأكاديميات، والقطاع الخاص داخل المملكة.	
إطلاق جائزة التميز الإعلامي لليوم الوطني النسخة الثالثة 2022م بمشاركة أكثر من 1,000 حملة ومنتج، لتعزيز تفاعل المؤسسات والأفراد، والاحتفاء بالمبادرات بإنتاج الأعمال الإبداعية الوطنية المميزة، وتشجيع الحس الإبداعي لدى المواطنين والمقيمين.	الإعلام
إقامة "واحة الإعلام" لمواكبة عدد من الأحداث المحلية والخارجية، مثل: قمة مجموعة العشرين G20، قمة جدة الـ 32، موسم حج 1444هـ بمشاركة أكثر من 200 إعلامي دولي وأكثر من 100 وسيلة إعلامية دولية لاستعراض التحول الكبير الذي تشهده المملكة.	

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
<p>تفعيل مسرعة أعمال أنشطة الترفيه بمشاركة 100 منشأة ورائد أعمال ضمن المعسكر التطويري وتم تخريج 28 منشأة ترفيهية، كما ساهم البرنامج في تسريع الأعمال ورفع متوسط نمو المشاريع بما يقارب 44%، بالإضافة إلى تحقيق إيرادات للمشاريع بأكثر من 8 مليون ريال.</p>	الترفيه
<p>إطلاق المنتدى الدولي للترفيه 2023 (IAAPA Summit) الذي يهدف إلى تبادل أفضل ممارسات المجال الترفيهي عبر أنواع من المشاريع التي تقوم عليها شركات رائدة، من خلال مجموعة من الجلسات الحوارية وورش العمل التدريبية المتخصصة، وشارك في المنتدى الدولي للترفيه قرابة 1,000 مشارك واشتمل على حضور دولي من 39 دولة بحضور 45 من الخبراء والمتحدثين محليين وعالميين و10 بنوك و5 صناديق استثمارية.</p>	
<p>إطلاق فعاليات جولة المملكة 2023م وتشمل مجموعة من الحفلات والمسرحيات التي تجاوز عددها أكثر من 60 عرض باستضافة عدد من النجوم السعوديين والعرب حيث ساهمت في تلبية الطلب المتزايد على الفعاليات الترفيهية.</p>	
<p>ختم موسم الرياض لعام 2022م، كأبرز حدث ترفيهي في منطقة الشرق الأوسط، حيث بلغ عدد الزوار أكثر من 12 مليون زائر خلال فترة الموسم، وساهم في خلق ما يقارب 25 ألف وظيفة مباشرة، وتعظيم الأثر الترفيهي لدى سكان المملكة وزوارها، كما تم إطلاق موسم الرياض لعام 2023م.</p>	
<p>زيادة عدد الأندية المفعلة للألعاب المختلفة إلى أكثر من 110 نادي، والتي ساهمت في رفع مستوى المنتخبات الوطنية والمشاركة في المنافسات العالمية.</p>	الرياضة
<p>إطلاق وتفعيل برنامج تخصيص الأندية الرياضية من خلال تخصيص 8 أندية رياضية للمساهمة في دعم وتعزيز الاستثمار في الرياضة للقطاع الخاص.</p>	
<p>استضافت المملكة 8 فعاليات رياضية عالمية كبرى بحضور أكثر من 370 ألف شخص، للمساهمة في زيادة نسبة المشاركة المجتمعية وتوسيع نطاق مشاركة الناشئين في الفعاليات الرياضية.</p>	
<p>فوز المملكة باستضافة بطولة آسيا 2027م لكرة القدم وتنظيم كأس العالم 2034م.</p>	
<p>تحقيق المملكة العربية السعودية لعدد (60) من الميداليات الإقليمية والعالمية في عدة مسابقات مما ساهم في تعزيز صورة المملكة دولياً.</p>	الرياضة
<p>تطوير ثلاث منشآت رياضية (مدينة الملك فهد بالطائف، مدينة الملك سعود بالباحة، مدينة الأمير سلطان بن عبد العزيز بأبها) لاستضافة بطولة كأس الملك سلمان.</p>	
<p>تطوير 54 اتحاداً ضمن برنامج تطوير الاتحادات التابع لمبادرة دعم وتطوير الاتحادات.</p>	

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
ارتفاع معدل السعوديين في قرارات التوظيف وارتفاع عددهم في سوق العمل عبر توفير 343 ألف فرصة عمل ليصل عدد السعوديين العاملين في القطاع الخاص إلى أكثر من 2.3 مليون بنهاية الربع الثالث من العام الحالي.	
التوسع في تقديم خدمات إلكترونية لتحسين وتسهيل الحصول على الخدمات المقدمة للفئات المستفيدة منها من خلال إطلاق عدد من المنصات التفاعلية أبرزها تدشين المنصة الوطنية للمسؤولية الاجتماعية، وإطلاق عدد من الخدمات على المنصة الوطنية للتبرعات (تبرع)، مما ساهم في تحسين رحلة المستفيد وانعكس بشكل مباشر على عدد عمليات التبرع على المنصة.	الموارد البشرية
إطلاق المنصة الوطنية للعمل التطوعي، ما أدى إلى تسجيل أكثر من مليون متطوع بالمنصة وأكثر من 5 آلاف جهة مسجلة.	
تمكين ريادة الأعمال برفع قدرات 75 ألف من رواد الأعمال وأصحاب المشاريع للمنشآت الصغيرة والناشئة بخدمات نوعية تعزز من فرص نجاح المشاريع واستدامتها.	
الاستمرار في تمكين المواطنين من مستفيدي الضمان الاجتماعي من تحقيق الاستقلال المادي ورفع مستوى الدخل من خلال توفير فرص وظيفية للالتحاق بسوق العمل استفاد منها أكثر من 49 ألف مواطن، بالإضافة إلى رفع القدرات والمهارات لمستفيدي الضمان الاجتماعي بتنظيم 895 دورة تطويرية لتدريب أكثر من 22 ألف مواطن وتزويدهم بالممكنات اللازمة مما يساهم في ارتفاع فرصة الحصول على وظيفة.	التنمية الاجتماعية
توفير برامج التدريب والتمكين المهني للأشخاص ذوي الإعاقة من خلال توقيع 45 شراكة في مجال التدريب المهني لتدريب الأشخاص ذوي الإعاقة وتهيئتهم لسوق العمل.	
إطلاق موسم رمضان 1444هـ المتضمن تجارب ثقافية متنوعة، من خلال فعاليات في كافة مناطق المملكة وتتميز بالهوية الرمضانية، ويأتي سوق رمضان ضمن مجموعة من الفعاليات الثقافية المتخصصة في تراث فنون الطهي في المملكة.	
تعزيز حضور المملكة الثقافي في العالم وتعزيز الصورة الذهنية الثقافية عبر المشاركات الدولية لتسويق المنتج السعودي الثقافي في العالم من خلال المشاركة في (28) معرض في (13) دولة، في قطاعات مختلفة مثل؛ قطاع الأزياء، قطاع الأدب والنشر والترجمة، قطاع فنون الطهي، قطاع الموسيقى، قطاع العمارة والتصميم، قطاع الأفلام، قطاع التراث.	الثقافة
تسجيل رقم قياسي في موسوعة غينيس للبن الخولاني تمثل في أطول عبارة مكتوبة على لوحة بـ 6,088 حبة من البن الخولاني السعودي.	
تشغيل عدد 9 من البيوت الحرفية لدعم وتمكين الحرفيين والصائغين في مختلف مناطق المملكة.	
إطلاق مشروع "طروق السعودية" المعني بتوثيق جميع الفنون الأدائية والموسيقية في مناطق المملكة بأكثر من 250 فيديو توثيقي للفنون الأدائية والموسيقية، وتحويل موسيقى لعدد 270 لحناً تراثياً، وإيجاد مكتبة موسيقية إيقاعية شاملة.	

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
	اعتماد 3 مراكز استجابة متقدمة للتعامل مع حالات إصابات الحوادث الإشعاعية والنووية الحرجة.
	إطلاق مركز التميز الوطني لإدارة الأزمات والكوارث الصحية، لتطوير الإمكانيات البشرية بالتدريب والبحث العلمي والشراكات الاستراتيجية والاعتمادات وتطبيق أفضل الممارسات العالمية في مجال إدارة المخاطر والطوارئ واستمرارية الأعمال.
	الانتهاء من أعمال إنشاء عدد من المستشفيات في عدة مناطق بالمملكة بسعة إجمالية بحوالي 1,100 سرير.
الصحة	إنشاء المركز التعاوني المشترك مع منظمة الصحة العالمية للتغذية والغذاء WHOCC وذلك لدعم الهدف الدولي لمنظمة الصحة العالمية "ضمان تمتع الجميع بأنماط عيش صحية وبالرفاهية في جميع الأعمار" عن طريق وضع تشريعات تسهم في تعزيز الصحة العامة والوقاية من الأمراض المزمنة، إضافة إلى دعم المكتب الإقليمي للشرق الأوسط لمنظمة الصحة العالمية في المساهمة في إعداد وتطبيق السياسات ذات العلاقة بالغذاء.
	مشروع ربط مركبات الإسعاف بالإشارات المرورية عن بعد بمسافة محددة، بحيث يسمح للمركبات الإسعافية بفتح الإشارة الحمراء للعبور في حال وجود حالة تستدعي ذلك.
	الإطلاق الرسمي لمنصة سعوديبيديا باللغات الأخرى مع القنوات الرقمية لتكون مرجعاً موحدًا لكل المحتوى المرئي السعودي محليًا وعالميًا.
الإعلام	إطلاق جائزة التميز الإعلامي للأعمال الإعلامية الإبداعية الوطنية.
	إطلاق منصة الفسح الفوري للمحتوى الرقمي لتسهيل وتسريع عمليات المراجعة والفسح للمحتوى الرقمي.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
	رفع معدل الحضور الجماهيري في مباريات دوري المحترفين السعودي بنسبة 10% للمساهمة في جعله ضمن أقوى 10 دوريات في العالم.
	زيادة عدد الأندية المفعلة لرياضات مختلفة ليصل إلى 122 نادي؛ لرفع مستوى المنتخبات الوطنية في المنافسات العالمية.
	تفعيل 7 منصات رقمية ضمن مبادرة التحول الرقمي، ودعم عملية التحول الرقمي في القطاع الرياضي، وتمكين التفاعل الرقمي بين الوزارة والأندية من خلال إنشاء منصة إلكترونية مرنة.
الرياضة	تسعين ورفع كفاءة المنشآت الرياضية ليصل إلى 76 منشأة رياضية لاستضافة الفعاليات التنافسية والتدريبية، مما سيساهم في زيادة الاستثمار في القطاع الرياضي، ويعزز السياحة الرياضية، إضافة إلى خلق فرص عمل جديدة.
	زيادة عدد الأندية المشاركة في مبادرة الحوكمة إلى 74 نادي وذلك لرفع مستوى الأندية الرياضية بمجال الحوكمة مما يساهم في خلق أندية مستقرة مالياً وادارياً.
	دعم وتمكين المرأة في الرياضات المختلفة من خلال زيادة عدد المنتخبات النسائية من 25 إلى 35 منتخب، وإعداد لاعبات محترفات في مختلف الألعاب المحلية والإقليمية والدولية.
	تطوير الأكاديميات الرياضية تعنى بتنمية المواهب الرياضية التطويرية لـ 3,000 طفل لتعزيز ممارسة الأنشطة الرياضية في المجتمع وتحقيق التميز في عدة رياضات إقليمياً وعالمياً.
الموارد البشرية	إطلاق برنامج تطوير القيادات والمواهب لرفع مستوى الأداء الحكومي من خلال بناء قاعدة من الكفاءات الجاهزة والمحتملة، ويهدف إلى تحلil القدرات القيادية لدى القيادات المستقبلية والتي يبنى عليها تنفيذ برامج تطويرية لقيادات المستقبل في القطاع العام.
	إطلاق حملة "عون" للتطوع الوطني عبر منصة رقمية تربط الأسرة وأفرادها بفرص التطوع، وتقديم لهم المزايا لتشجيع مشاركتهم فيها.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
--------	----------

تحسين خدمات كبار السن من خلال عدة مشاريع منها: تمكين المراكز الاجتماعية لكبار السن، والدعم المالي لعائل كبير السن المحتاج، ودعم الأجهزة الطبية ودمج دور الرعاية الاجتماعية.

خفض نسبة الأحداث العائدين إلى دور الأحداث بعد تأهيلهم؛ لقياس فعالية التأهيل المقدم لهم وخفض مدة إيقاف الأحداث قبل المحاكمة، والتنسيق مع وزارة العدل والقضاء الأعلى لعمل المحاكمات عن بعد.

التنمية الاجتماعية

زيادة عدد الجمعيات التعاونية في المملكة لتصبح 467 جمعية تعاونية ورفع مساهمتها في الناتج المحلي غير النفطي بنحو 1.87 مليار ريال سعودي، إضافة إلى زيادة نسبة مساهمتها في خلق الوظائف بأكثر من 10 آلاف وظيفة.

تنفيذ مجموعة من العروض التفاعلية للأسرة لرفع مستوى الوعي المعلوماتي وتعزيز العادات القرائية.

تخريج أول دفعة من برنامج تدريب فناني الأوبرا وتطوير المواهب السعودية في فنون الأوبرا.

الثقافة

إقامة مهرجان سينمائي دولي للأفلام القصيرة لعرض مجموعة مختارة من أفضل الأفلام القصيرة حول العالم حيث يتم من خلاله ترشيح أبرز الأفلام القصيرة للفوز بجوائز المهرجان، تعزيزاً لنشر ثقافة الأفلام في المجتمع.

تطوير ودعم المسلسلات المحلية من خلال إطلاق معمل تطوير خاص لمشاريع المسلسلات التي تحمل طابع وثقافة محلية.

قطاع الموارد الاقتصادية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع
في ميزانية العام 2024م

84 مليار ريال

البنية التحتية للبيئة والمياه والزراعة، وإنتاج المياه المحلاة والصرف الصحي، ومصادر الطاقة والثروة المعدنية، إضافة إلى تطوير بيئة السياحة والاستثمار، وتنمية الصناعة، والصادرات ودعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وعقارات الدولة، وتعزيز المحتوى المحلي، والتخطيط المالي والاقتصادي.

أبرز مهام القطاع

عدد الجهات الحكومية
التابعة للقطاع

48 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز

النطاق

تعزيز أكبر منظومة نقل مياه محلاة بين المدن في العالم بسعات إضافية لتصل إلى 16.1 مليون م³ يومياً، وتعزيز الأمن المائي في المملكة عن طريق رفع سعات الخزن المائي الاستراتيجي إلى مستويات متوافقة مع المخاطر المحتملة.

تأهيل أكثر من 975 هكتار من المدرجات الزراعية في الجنوب الغربي للمملكة مؤهلة ومجهزة بتقنيات حصاد مياه الأمطار؛ وذلك لرفع كفاءة استخدام المياه في الأغراض الزراعية، والاعتماد على مصادر متجددة تسهم في تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية وزيادة إنتاجية المحاصيل الزراعية.

إنتاج أكثر من 3 مليون شتلة برية عبر مشاريع قصيرة لتنمية وزيادة الغطاء النباتي وتحسين الظروف المناخية من المساهمة في التخفيف من التصحر وآثاره ضمن مبادرة السعودية الخضراء.

البيئة والمياه
والزراعة

المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال توفير أكثر من 10 مليون طن من 12 سلعة غذائية أساسية، والمساهمة في توريد أكثر من 1 مليون طن من السلع الاستراتيجية محلياً، وتعزيز المخزون الاستراتيجي بقيمة أكثر من 2.4 مليار ريال من المنتجات الزراعية لضمان استقرار سلاسل الامداد والتغذية.

تسجيل محمية عروق بني معارض ضمن قائمة التراث العالمي باليونسكو كأول موقع تراث عالمي طبيعي في المملكة.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
تقدم المملكة بمستوى الشفافية لدى منظمة التجارة العالمية (WTO) تحت اتفاقية العوائق الفنية (TBT) إلى المرتبة التاسعة من أصل 164 دولة، مما ساهم في تذليل العوائق الفنية أمام التجارة، وتيسير نفاذ المنتجات الخارجية إلى المملكة.	التجارة
تحسن ترتيب المملكة في تقرير ريادة الأعمال العالمي في مجموعة من المؤشرات من أهمها تقدم المملكة إلى المرتبة الثانية من أصل 49 دولة في مؤشر ريادة الأعمال (NECI)، ومحافظتها على المرتبة الأولى في عدد من المؤشرات الفرعية مثل مؤشر سهولة البدء في الأعمال، ومؤشر توفر الفرص الجيدة لبدء عمل تجاري.	
تحقيق رقم قياسي في الاتفاقيات المنجزة في ملتقى "بيان 23"، حيث بلغت أكثر من 52 مليار ريال، ويهدف الملتقى لتعزيز التواصل بين المستثمرين ورؤاد الأعمال، وبناء شبكة ريادية محلية وعالمية.	
تمويل صندوق التنمية الصناعي السعودي لأكبر مجمع هيدروجين أمونيا في العالم في نيوم بقيمة 4.7 مليار ريال بما يتماشى مع تحقيق رؤية السعودية 2030 ومبادرة السعودية الخضراء.	الصناعة والثروة المعدنية
إطلاق علامتي "صنع في مكة" و"صنع في المدينة" واعتماد معمارية هوية صناعة سعودية والهويات الفرعية لتعزيز الهوية السعودية.	
إطلاق مبادرة (BRIDGE) خلال مؤتمر ليب باستثمارات تقدر بـ 26 مليون دولار أمريكي والتي تهدف إلى دعم الشركات التقنية للنمو والتوسع دولياً وتصدير خدماتها للأسواق العالمية.	
زيادة المحتوى المحلي الصناعي في المشتريات الحكومية من خلال إدراج 207 منتج من إجمالي 264 منتجاً للقائمة الإلزامية في لائحة التفضيل سعري الإضافي.	
جذب استثمارات تقدر بأكثر من 7 مليار ريال وخلق أكثر من 21 ألف فرصة وظيفة جديدة.	
تعزيز مصادر الطاقة الواعدة من خلال استكشاف مصادر للطاقة الحرارية الأرضية من مصادر جيولوجية لإنتاج مصادر طاقة جديدة وواعدة بالمملكة.	

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
الإطلاق التجريبي لمنصة بيانات السعودية Data Saudi والتي تتضمن أكثر من 100 مؤشر اقتصادي واجتماعي على مستوى المملكة، وأكثر من 40 مؤشر اقتصادي واجتماعي على مستوى مناطق المملكة؛ لتمكين المستثمرين من الاستفادة منها مما يساهم في جذب الاستثمارات ونمو اقتصاد المملكة.	
تنفيذ التعداد السكاني الخامس في تاريخ المملكة وفق منهجية متطورة وباستخدام التقنيات الحديثة التي تتوافق مع أفضل النماذج والمعايير الدولية المتبعة في دول مجموعة العشرين G20 ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD.	الاقتصاد والتخطيط
إطلاق تحدي ابتكاري لتعزيز الأمن الغذائي في المناطق القاطنة "Food Ecosystems in Arid Climates" بالتعاون مع "Uplink" التابعة للمنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) لجمع حلول تساهم في توفير الأغذية المحلية في الدول المتضررة من شح الأمطار والجفاف والتصحر، وذلك لتحقيق أهداف التنمية المستدامة وتعزيز حضور المملكة الدولي.	
تمكين استثمارات واعدة بحجم استثمار كُلي يُقدر بأكثر من 4 مليار ريال سعودي والمساهمة في خلق وظائف مباشرة وغير مباشرة في الاقتصاد وتعزيز الناتج المحلي.	
حصول منصة "استثمر في السعودية" على المركز الأول مع مستوى (متقدم) في منظور "رضا المستفيد" بنسبة 93% على مستوى المملكة.	
إطلاق 5 مناطق اقتصادية خاصة جديدة بلوائح جاذبة للمستثمرين والتي نتج عنها حتى تاريخه استثمارات محققة بما يزيد عن 30 مليار، وتم توقيع 8 اتفاقيات مع الجهات الحكومية ذات العلاقة، بما يمكن سهولة ممارسة الأعمال وتفعيل الحوافز في المناطق الاقتصادية الخاصة.	الاستثمار
بناء وتمكين منظومة صناعة السيارات في المملكة بإجمالي استثمارات تناهز 16.4 مليار ريال سعودي. لخلق فرص استثمارية داعمة لصناعة السيارات وأجزاءها في المملكة.	
تفعيل مجلس الاستثمار للمساهمة في تعزيز التواصل المؤسسي بين القطاعين العام والخاص لتطوير أداء المملكة في تنمية الاستثمار في كافة القطاعات.	
إطلاق المبادرة الوطنية لسلاسل الإمداد العالمية، التي تستهدف تعزيز موقع المملكة كمركز رئيس وطقة وصل حيوية في سلاسل الإمداد.	

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
تنفيذ الفوترة الإلكترونية (فاتورة) للحد من تعاملات الاقتصاد الخفي والتهرب الضريبي والتستر التجاري.	الزكاة والضريبة والجمارك
إطلاق برنامج المشغل الاقتصادي الخليجي لتعزيز التعاون بين دول الخليج، وتأمين سلاسل الإمداد، وتيسير التجارة بين الدول المجاورة.	
افتتاح منفذ الربع الخالي البري على الحدود السعودية العمانية بكامل طاقته الاستيعابية مما يساهم بتعزيز التجارة بين البلدين وتحقيق انسيابية ومرونة حركة التنقل.	
ارتفاع عدد محاضر الضبط مقارنة بالعام الماضي بنسبة 20% أي بنحو 3.2 ألف ضبطية وأكثر من 121 طن من المواد المخدرة وغيرها من المضبوطات؛ مما يترتب عليه حماية الأمن الوطني والاجتماعي.	
نجاح جهود المملكة في دعم الاستقرار في سوق البترول العالمية من خلال الدور القيادي والريادي في التوصل إلى اتفاق جديد لمجموعة أوبك بلس لدعم الاستقرار في سوق البترول العالمية للعام 2024م، مع تعديل الإنتاج للدول غير القادرة على إنتاج حصتها.	الطاقة
إنشاء شركة محلية تعد الأولى من نوعها في العالم في مجال أجهزة مستشعرات الألياف البصرية المدمجة، عبر دعم تطوير تقنية محلية ابتكارية لتحليل معلومات المكامن النفطية بكفاءة عالية.	
طرح وقود البنزين النظيف في الأسواق المحلية وتوفير مركبات نقل ذات مواصفات عالمية متوائمة مع الوقود النظيف لتقليل الانبعاثات الناتجة من حرق الوقود في المركبات.	
إصدار العديد من السياسات وتنفيذ العديد من المبادرات التي ساهمت في تحسين كفاءة استهلاك الطاقة في قطاعات الصناعة، والنقل البري، والمباني، وتنتج عنها تحقيق وفورات في الطاقة تقدر بـ 492 ألف برميل نפט مكافئ يوميًا عن عام 2022م، بإجمالي تخفيض انبعاثات غازات الاحتباس الحراري بما يعادل 57 مليون طن مكافئ ثاني أكسيد الكربون، بتحسّن بلغ 12% عن عام 2021م.	
الإعلان عن اكتشاف حقليين و6 مكامن للبترول والغاز والتي ستسهم في زيادة الاحتياطيات الهيدروكربونية المؤكدة في المملكة لضمان استدامة الإمدادات، وتعزيز مكانة المملكة الرائدة في سوق الطاقة العالمي.	

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

النطاق	المنجز
	حققت المملكة المرتبة الـ 13 عالمياً في مؤشر عدد السياح الدوليين لعام 2022م، والمرتبة الـ 11 عالمياً في مؤشر إيرادات السياحة الدولية لعام 2022م، والمرتبة الـ 2 عالمياً في نسبة نمو السياح الدوليين للربع الأول من عام 2023م.
السياحة	تحقيق أكثر من 35 ألف وظيفة في القطاع السياحي وذلك من خلال تمكين نمو قطاع السياحة الموجة للسائح الدولي والمحلي، مما يساهم في خفض نسبة البطالة وخلق مسارات ومهن وظيفية جديدة في سوق العمل.
	استضافة يوم السياحة العالمي لعام 2023م في الرياض والذي استضافت فيه وزارة السياحة أكثر من 50 وزير سياحة من مختلف دول العالم بمشاركة أكثر من 300 من قادة القطاع السياحي في المملكة بالإضافة إلى منظمة السياحة العالمية بهدف تبني عدد من القرارات الدولية وتعزيز صورة المملكة دولياً.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
	الوصول إلى 20 ألف منشأة مؤهلة في خدمة جدير، بهدف تمكين المنشآت الصغيرة والمتوسطة وتعزيز فرصها الاستثمارية في القطاعين العام والخاص.
التجارة	استضافة مسابقة كأس العالم لريادة الأعمال (EWC) بالتعاون مع منظمة "GEN" غير الربحية، وذلك من خلال استقطاب 100 رائد أعمال من أكثر من 180 دولة حول العالم.
	تفعيل بوابة إلكترونية لدعم المنشآت الصناعية بخدمات الاستشارات الفنية للمصنعين وتوعيتهم.
الصناعة والثروة المعدنية	صرف تسهيلات ائتمانية بقيمة 8.8 مليار ريال وتغطية تأمينية بقيمة 6.8 مليار ريال للمصدرين السعوديين وللمستوردي السلع والمنتجات السعودية غير النفطية؛ لتمكين المصدرين السعوديين من زيادة صادراتهم غير النفطية بما ينعكس بالإيجاب على نسبة الصادرات السعودية غير النفطية وتحسين ميزان المدفوعات.
	جذب استثمارات جديدة في قطاع الآلات والمعدات والأجهزة الكهربائية تصل إلى 669 مليون ريال، وذلك تبعاً لمستهدفات استراتيجية قطاع الآلات والمعدات، وخلق وظائف بعدد 1.9 ألف وظيفة للعام 2024م.
	طرح أكثر من 10 موقع للمنافسات التعدينية لرخص الكشف لجذب وتحفيز القطاع وزيادة معدل الإنفاق على الاستكشاف التعديني في المملكة.
	استقطاب استثمارات صناعية عن طريق تخصيص أراضي صناعية بمدن الهيئة الملكية للجبيل وينبع بحجم استثمارات يقدر بحوالي 29.6 مليار ريال.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
الطاقة	تحقيق متطلبات الأمان النووي لإنشاء أول محطة نووية في المملكة ضمن المشروع الوطني للطاقة الذرية، بهدف إيجاد مصادر متنوعة لإنتاج الطاقة.
	الإطلاق التجريبي لمبادرة كثافة استهلاك الطاقة للمباني السكنية الجديدة والقائمة بهدف التيسير على الملاك في معرفة مستويات كفاءة الطاقة في المباني.
	تطوير مشروعات للطاقة المتجددة بسعة تصل إلى 20 جيجا واط بتقنياتي الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، بهدف زيادة نسبة الطاقة المتجددة للوصول إلى المزيج الأمثل ورفع كفاءة قطاع الكهرباء وخفض الانبعاثات الكربونية.
	إطلاق منصة إلكترونية للتدريب بهدف تقديم البرامج التدريبية عن بعد للمستفيدين تعنى بكفاءة الطاقة؛ مما يساعد في إعداد وتطوير كوادر تساهم في إنجاح مشاريع كفاءة الطاقة ورفع الوعي في المجالات المتعلقة بكفاءة الطاقة.
	طرح أكثر من 17 رخصة لأنشطة نظام توزيع الغاز الجاف وغاز البترول السائل للأغراض السكنية والتجارية للمستثمرين المؤهلين للمنافسة بهدف زيادة فرص حصول المستهلكين على خدمات الغاز في مختلف مناطق المملكة، وتعزيز مشاركة القطاع الخاص في تقديم الخدمات.
البيئة والمياه والزراعة	المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي في المملكة من خلال توفير أكثر من 11 مليون طن من 12 سلعة غذائية أساسية والمساهمة في توريد 1.1 مليون طن من السلع الاستراتيجية محلياً.
	مبادرة تنمية الغطاء النباتي والتشجير من خلال زراعة أكثر من 500 ألف شتلة للمساهمة في تخفيض الانبعاثات الكربونية.
	تعزيز الحماية والرقابة في المناطق المحمية؛ من خلال توظيف التكنولوجيا والتقنيات الحديثة في رصد الكائنات الفطرية وتسجيل أعدادها وأنواعها.
السياحة	إطلاق التحالف السعودي لتقنيات الغذاء والزراعة للمساهمة في توطيد التقنيات الزراعية وإيجاد الحلول النوعية وتفعيل التعاون بين الجهات ذات العلاقة.
	تحقيق 88 مليون زائر من خلال الزيادة في عدد الزوار بحيث يساهم في ارتفاع وتحسين الطاقة الاستيعابية للمطارات والطرق والخدمات التقنية والحكومية، كما يساهم في نشر الثقافة السعودية وتعزيزها.
	تحقيق 289 مليار ريال كإجمالي حجم إنفاق سياحي؛ بحيث يساهم مباشرة في الاقتصاد المحلي ورفع الموارد غير النفطية ودعم القطاع الخاص بتوفير طلب أعلى في القطاع السياحي.

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
الاقتصاد والتخطيط	تصميم وتنفيذ منصة تفاعلية تعكس مستويات التنمية على مستوى مناطق المملكة ومحافظاتها بشكل تفاعلي.
	إطلاق منصة قاعدة البيانات المتعلقة بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، بهدف مساعدة ودعم مستخدمي البيانات.
	تمكين ودعم 20 شركة وطنية رائدة وواعدة لتوسع استثماراتهم الخارجية وتسهيل دخولهم في عدد من الدول.
الاستثمار	إطلاق منصة ميزا للخدمات ذات القيمة المضافة مما يتيح للمستثمرين الوصول إلى مجموعة واسعة من الخدمات ومزودها عبر المنصة الإلكترونية الجديدة.
	إطلاق برنامج المستثمر الاستراتيجي، وتطوير 6 خدمات في البرنامج تُقدم بناءً على طلب المستثمر، واستحداث 3 أنشطة ومزايا تمنح للمستثمرين المسجلين.
	زيادة وتيرة تطوير الفرص الاستثمارية والوصول لألفين فرصة استثمارية مطورة بحجم استثمار 1.6 تريليون ريال للفرص المنشورة في منصة "استثمر في السعودية".
الزكاة والضريبة والجمارك	إنشاء مركز بحثي في مجال الزكاة والضريبة والجمارك لدى الهيئة لتطوير المناهج التعليمية ذات العلاقة بالزكاة والضريبة والجمارك بالجامعات.
	تفعيل منظومة الأسواق الحرة بالمنافذ وتحسين تجربة المسافرين بالمنافذ، حيث ستساهم في تعزيز وتنمية اقتصاد المملكة.
	تطوير مزايا وسياسات ومعايير برنامج المشغل الاقتصادي لرفع كفاءة البرنامج وزيادة جاذبيته وتحفيز الشركات للانضمام وتضمين مزايا الجهات الحكومية.
	ربط أنظمة الحركة مع دول الجوار (قطر، الكويت، عمان، الامارات) لتطوير الخدمات وتحسين تجربة العميل.

قطاع الإدارة العامة

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع في ميزانية العام 2024م	43 مليار ريال
أبرز مهام القطاع	دعم الأجهزة الإدارية والتشريعية، وزارة الخارجية، والمحاكم، وخدمات الشؤون الإسلامية، وفي مجال حقوق الإنسان والعناية بالحرمين الشريفين.
عدد الجهات الحكومية التابعة للقطاع	34 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
استضافة 4.9 ألف حاج ومعتمر لبيت الله الحرام من أسر الشهداء والمصابين والعائدين من الأسر، ومن المشاركين في عمليات عاصفة الحزم وإعادة الأمل، ومن خارج المملكة في حج عام 1444هـ.	
فوز الوزارة بجائزة ستيفي البرونزية في جوائز ستيفي الشرق الأوسط وشمال أفريقيا 2023 في فئة الابتكار في تطوير التكنولوجيا في القطاع الحكومي.	الشؤون الإسلامية
زيادة عدد لغات المحتوى العلمي من 32 إلى 52 لغة، عبر ترجمة عدد من الكتب والأوراق العلمية إلى عدد من اللغات العالمية لتوعية المسلمين غير الناطقين للغة العربية بمناسبة الحج والعمرة وآداب زيارة المسجد النبوي والتعرف بدين الإسلام.	
تدشين وتفعيل استخدام الذكاء الاصطناعي في إصدار الأحكام القضائية.	
إقامة (المؤتمر العدلي الدولي) في الرياض، بحضور عدد من المسؤولين ونخبة المختصين القانونيين من مختلف أنحاء العالم، بمشاركة أكثر من 4 آلاف مشارك، و50 متحدثاً وخبيراً دولياً، والذي يهدف إلى بناء الشراكات العدلية ونقل التجارب، وتبادل الخبرات؛ لتعزيز وتطوير إمكانات العدالة حول العالم.	العدل
إطلاق منصة البورصة العقارية التي تمكن من تداول الملكيات العقارية وتسجيلها بهدف تعزيز السوق العقاري في المملكة والسعي لتحقيق الريادة والابتكار والأمن العقاري.	

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
زيادة تاريخية في أعداد المعتمرين لعام 2023م حيث تمكّن أكثر من 11 مليون معتمر من أداء نسكهم.	
تمكين حجاج بيت الله الحرام من 67 دولة حول العالم من حجز باقات حجهم بشكل مباشر دون وسطاء، وخدمتهم من خلال 8 شركات وطنية تم تأهيلها لتقديم الخدمات لضيوف الرحمن وفق أعلى المعايير.	
تم إطلاق منصة نسك الأعمال لمقدمي الخدمات بجميع فئاتهم لسهولة تمكينهم من عرض خدماتهم وتوفير خيارات متعددة و متميزة لضيوف الرحمن.	الحج والعمرة
تحسين جودة الخدمات المقدمة لضيوف الرحمن بدخول شركات تقديم خدمة جديدة وعدم التقيّد بمقدم خدمة واحدة، بحيث يمكن للحجاج اختيار مقدم الخدمة المناسب لهم مما ساهم في زيادة التنافسية.	
إجلاء المواطنين ورعايا الدول الشقيقة والصديقة من السودان حيث شملت عمليات الإجلاء الإنسانية أكثر من 8 آلاف شخصاً، كما ساعدت المملكة في إجلاء أكثر من 11 ألف شخصاً من رعايا الدول الشقيقة والصديقة إلى المملكة ومن ثم إلى أوطانهم إنفاذاً لتوجيهات القيادة -حفظها الله-.	
إطلاق خدمة تأشيرة زيارة الأعمال (مستثمر زائر)، وإصدار أكثر من 206 ألف تأشيرة للمساهمة في تحفيز المستثمرين للقدوم للمملكة، والاطلاع على الفرص الاستثمارية، تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.	
تسهيل آلية إصدار تأشيريات الحج لحجاج بيت الله الحرام، وبلغت التأشيريات نحو مليون تأشيرة إلكترونية لحجاج الخارج، مما يحقق مستهدفات رؤية السعودية 2030 لزيادة أعداد الحجاج والمعتمرين.	الخارجية
إطلاق خدمة إصدار تأشيرة المرور للزيارة للقادمين جواً وبحراً إلكترونياً، ووصل عدد الزوار أكثر من 40 ألف زائر لرفع نسبة زائري المملكة وتحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.	
ربط نظام وزارة الخارجية مع وزارة الموارد البشرية لتفعيل الفحص المهني بالعمالة المهنية لأهمية اجتياز العامل للفحص المهني قبل إصدار التأشيرة	

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

النطاق	المستهدف
الشؤون الإسلامية	طباعة 15 مليون نسخة من المصاحف وترجمات معاني القرآن الكريم من إصدارات مجمع الملك فهد لطباعة المصحف الشريف لنشر كتاب الله الكريم وترجمة معانيه ليصل إلى جميع دول العالم بالترجمات الصحيحة.
	إطلاق نظام إلكتروني لإدارة شؤون المساجد لتوفير الجهد والوقت في إجراءات عمل وكالة شؤون المساجد ومواكبة التحول الرقمي للأجهزة الحكومية في المملكة العربية السعودية.
العدل	تطوير النظام التقني لتقديم الخدمات القضائية والعدلية للسجناء، بما يشمل تمكين السجناء من الاعتراض على الأحكام.
	رفع دقة التنبؤ بالأحكام القضائية عن طريق الذكاء الاصطناعي إلى 100%.
الحج والعمرة	تطوير طول رقمية تساهم في الحفاظ على ضمان حقوق الأسرة من خلال التقاضي الإلكتروني.
	التغلب على التحديات والصعوبات التي يواجهها المعتمرون والحجاج والزوار، وتعزيز التواصل وبناء العلاقات بين الدول من خلال تفعيل الزيارات الدولية.
الخارجية	الحصول على المركز الأول في الامتثال لمتطلبات مكتب البيانات الوطنية عبر تحسين الإجراءات وتطوير السياسات والممكنات اللازمة للاستفادة من البيانات.
	إنشاء وتأسيس وتشغيل مركز مرصد صوت ضيف الرحمن، بهدف حوكمة قياس الأداء ورضا المستفيد في منظومة الحج والعمرة.
الخارجية	تطوير وبناء مركز ابتكاري شامل يوفر مجموعة واسعة من الأدوات والتقنيات التي تمكن الوزارة من التوصل إلى مبادرات وحلول مبتكرة، لتسهم في تعزيز كفاءة الوزارة والارتقاء بالخدمات المقدمة للمستفيدين بكافة شرائحها.
	تصميم وبناء مركز القيادة والتحكم الأمني الموحد لوزارة الخارجية وفروعها وممثلياتها؛ لتمكين الوزارة من المراقبة والتحكم بالأنظمة الأمنية داخل وخارج المملكة من خلال مركز موحد، وردع التهديدات المحتملة، وتحديد الانتهاكات الأمنية والاستجابة لها.
	التباحث مع عدد من الدول لتقديم مزيد من التسهيلات في دخول المواطنين السعودي، والتفاوض حيال إبرام اتفاقيات إعفاء متبادل من التأشيرة لزيادة قوة جواز السفر السعودي.

قطاع الأمن والمناطق الإدارية

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع
في ميزانية العام 2024م

112 مليار ريال

إمارات المناطق الإدارية، والأمن الداخلي وحراسة الحدود ومكافحة الجريمة والمخدرات، وأمن الدولة ومكافحة الإرهاب والتطرف، والحماية المدنية، والسلامة المرورية، وإدارة الاصلاحات والسجون، وإدارة الجوازات، وحماية المنشآت الحيوية، والربط التقني لمعاملات المواطنين والمواطنات للأحوال المدنية، والأمن السيبراني.

أبرز مهام القطاع

عدد الجهات الحكومية
التابعة للقطاع

31 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز

النطاق

إنشاء مؤسسة المنتدى الدولي للأمن السيبراني، وتهدف إلى تعزيز الأمن السيبراني على المستوى الدولي، إضافة إلى مواءمة الجهود الدولية ذات الصلة بالأمن السيبراني ودعمها، كذلك الإسهام في تعزيز التعاون الدولي والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في مجال الأمن السيبراني.

تحقيق المملكة العربية السعودية المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر الأمن السيبراني وذلك ضمن تقرير الكتاب السنوي للتنافسية العالمية لعام 2023م.

تمكين المبتكرين في مجال الأمن السيبراني وتوطين تقنيات الأمن السيبراني من خلال برنامج "سايبيرك الابتكار" والذي يستهدف البرنامج المبدعين والمبتكرين ورواد الأعمال لتبني وتطوير أفكارهم في الأمن السيبراني والإسهام بحماية التقنيات المستقبلية، كما يركز على أربعة أولويات رئيسية تشمل (تأمين مدن المستقبل، وتسخير التقنيات الإدراكية، وصمود المستقبل الصناعي، وحماية العالم الافتراضي).

الأمن السيبراني

استضافت المملكة أعمال منتدى الاتحاد الدولي للاتصالات الأول للميتافيرس بالشراكة مع وكالة الأمم المتحدة المتخصصة بالاتصالات وتقنية المعلومات (الاتحاد الدولي للاتصالات).

إطلاق عدة برامج تدريبية في مجال الأمن السيبراني منها: قادة الأمن السيبراني، وبرنامج بناء القدرات لأصحاب الفضيلة القضاة.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
توظيف الذكاء الاصطناعي للمرة الاولى في موسم حج لعام 2023م لإدارة الحشود من خلال إطلاق منصة سواهر، ومنصة بصير لإدارة الحشود، ولوحات بيانات التحليلات المتقدمة لاستباقية حدوث تدافع في مناطق معينة وتمرير المعلومات لمتخذين القرار في مركز العمليات والسيطرة.	
إطلاق 48 خدمة جديدة ونوعية على منصات وزارة الداخلية الإلكترونية (أبشر أفراد- أبشر أعمال- أبشر حكومة)، ليصبح إجمالي الخدمات المقدمة أكثر من 460 خدمة لأكثر من 27 مليون مستفيد ما بين مواطنين ومقيمين وزوار، وبنحو 1.8 مليون منشأة مستفيدة و460 جهة حكومية وخاصة مستفيدة عبر النفاذ الوطني الموحد.	
زيادة انتشار القوات الخاصة للأمن البيئي لحماية البيئة والمحافظة على مقوماتها من خلال إنفاذ الأنظمة البيئية وتحقيق الالتزام البيئي للأفراد والمؤسسات مما سيؤدي إلى زيادة معدلات الغطاء النباتي والمساهمة في عودة التوازن البيئي في المملكة.	الداخلية
إطلاق مبادرة تحدي أبشر لعام 2023م، لمشاركة المبدعين والمبتكرين لتطوير خدمات وزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية.	
إطلاق 3 مبادرات جديدة تسهم في حفظ الأمن، وهي مبادرة التجهيزات الأمنية، ومبادرة مراكز الشرط الرائدة، ومبادرة الشرط المتحركة لتعزيز الأمن والأمان والسلامة العامة لأفراد المجتمع ومواكبة التوسع العمراني والاحتياجات المؤقتة في الفعاليات والمناسبات والاحداث الكبرى.	
تعزيز مشاركة وتمكين المرأة في وزارة الداخلية وقطاعاتها الأمنية من خلال تخريج 7 دورات فرد أساسية للنساء وتجاوز عدد القياديات 368 قيادية مسجلة في المنصة الوطنية.	

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

المستهدف	النطاق
المحافظة على ترتيب المملكة العربية السعودية في المؤشر العالمي للأمن السيبراني (GCI) الذي تصدره وكالة الأمم المتحدة المتخصصة في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات).	الأمن السيبراني
إضافة وتدشين 25 خدمة جديدة على منصة أبشر (أفراد - أعمال - حكومة).	
تقليص مدة الحصول على جواز السفر لتصبح خلال 24 ساعة (يوم عمل واحد).	
تدشين البوابات الإلكترونية في 4 مطارات بالمملكة لإنهاء إجراءات المسافرين.	الداخلية
المشاركة في اتفاقية البرنامج الدولي (Caspas-sarsat) للمساهمة الفعالة في تنظيم استقبال جميع إشارات الاستغاثة عبر دوائر الاتصال في مراكز البحث والإنقاذ البحرية.	

القطاع العسكري

أولاً: معلومات عن القطاع

مخصص القطاع
في ميزانية العام 2024م

269 مليار ريال

أبرز مهام القطاع

الدفاع الوطني، والحرس الملكي، ورفع وتطوير القدرات العسكرية، والمدن والقواعد العسكرية، والمستشفيات والخدمات الطبية العسكرية، والكليات والجامعات العسكرية، وتوطين الصناعات العسكرية، والبحوث العسكرية.

عدد الجهات الحكومية
التابعة للقطاع

17 جهة

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز

النطاق

حصول مدينة الملك عبدالعزيز الطبية بالرياض كأول منشأة على مستوى العالم تحصد 4 شهادات اعتماد -المستوى السابع- (HIMSS)، وكذلك أول منشأة على مستوى منطقة أوروبا والشرق الأوسط وأفريقيا تنجح في تجديد شهادة السجل الطبي الإلكتروني الموحد - المستوى السابع- بالمعايير الحديثة.

الحرس الوطني

نجاح عمليات فصل ستة توائم سيامية من خمس جنسيات مختلفة تعتبر من أعقد وأندر حالات فصل التوائم السيامية.

إطلاق وحدة الروبوت والجراحة الملاحية بقسم جراحة العظام، والتي تعد من أحدث التقنيات لتطوير الخدمات الطبية المقدمة للمرضى.

تحقيق وفورات مالية تقدر بنحو 21 مليار ريال في مسار تفادي تكاليف مراجعة التمويل للجهات الأمنية والعسكرية.

الصناعات العسكرية

إطلاق برنامج الإيفاد والابتعاث لمنشآت قطاع الصناعات العسكرية من خلال ابتعاث 1,000 طالب لهذا العام من الكوادر السعودية الشابة والموهوبة من فريقي الثانوية العامة وموظفي الشركات العاملة بقطاع الصناعات العسكرية بالمملكة.

إطلاق الاتفاقيات الإطارية لتمكين القطاعات العسكرية والأمنية من الحصول على السلع والخدمات بشكل سريع وذلك من خلال تمكين المصنعين المحليين، وتحقيق وفورات ما يقارب 100 مليون ريال للعام المالي 2023م.

ثانياً: أهم المشاريع المنجزة للعام 2023م

المنجز	النطاق
تحقيق وفورات مالية موثقة بأكثر من 27 مليار ريال من خلال الاستخدام الأمثل للموارد المالية في العقود والمشاريع، وإعادة هندسة الإجراءات في الأعمال.	الدفاع
إطلاق منصة وزارة الدفاع للفرص التصنيعية (إدامة) والتي تهدف إلى توطین صناعة قطع الغيار وتقديم الدعم للقطاع الخاص للعمل على توطین صناعتها وبحث فرص التطوير بها.	
إطلاق مركز الدراسات والأبحاث الاستراتيجية الدفاعية والذي يهدف إلى إحراز موقع ريادي على الصعيد الإقليمي والدولي في مجال الأبحاث الاستراتيجية الدفاعية وتحسين عملية تطوير السياسات والاستراتيجيات الدفاعية في المملكة، وتحقيق عدد من المنجزات في إدارة الفعاليات الدولية وإيصال عدد من الرسائل الاستراتيجية المراد إيصالها.	
تنفيذ المشروع التعاوني (إنسان 2) في مستشفيات وزارة الدفاع والذي يهدف إلى تحسين تجربة انتظار المرضى في العيادات الخارجية إلى نسبة 71%.	
إطلاق المركز الجيومكاني الوطني كمرجعية وطنية موحدة لحوكمة البيانات الجيومكانية، ووضع المعايير والضوابط لتحقيق الاستخدام التكاملي لمنظومة المعلومات الجيومكانية الوطنية.	

ثالثاً: أهم المشاريع المخططة للعام 2024م

المستهدف	النطاق
إقامة معرض الدفاع العالمي في فبراير 2024م على مدار خمسة أيام، حيث يجمع كبرى الشركات المتخصصة، ويجذب صنّاع القرار والمسؤولين الحكوميين وقادة الفكر في الصناعات الدفاعية والعسكرية. لتعزيز الشراكات وتبادل الخبرات، وعرض أحدث الابتكارات في الصناعات العسكرية.	الصناعات العسكرية
اعتماد برنامج أئمة الرقابة على الصادرات والواردات للسلع العسكرية للتحكم بالصادرات والواردات للسلع العسكرية وتقديم جميع خدمات الاستيراد والتصدير والشهادات اللازمة خلال العام 2024م.	

البنود العامة

بلغ ما خصص لقطاع البنود العامة في ميزانية العام المالي 2024م (قطاع الإنفاق المركزي) حوالي 216 مليار ريال، تتضمن النفقات الخاصة بحصة الحكومة في معاشات التقاعد والتأمينات الاجتماعية، وتكلفة الدين، ومخصص حساب الموازنة، والمساهمات في المنظمات الدولية، والبرامج والمرافق الحكومية، والإعانات، ومخصص الطوارئ.

الإنفاق على مستوى القطاعات

(مليار ريال مالم يذكر غير ذلك)

التغير السنوي* (ميزانية 2024 - وتوقعات 2023)	ميزانية 2024	توقعات 2023	فعلي 2022	القطاع
%4.8-	43	45	41	الإدارة العامة
%8.7	269	248	228	العسكري
%2.1	112	110	115	الأمن والمناطق الادارية
%6.9-	81	87	75	الخدمات البلدية
%3.3-	195	202	202	التعليم
%14.5-	214	250	227	الصحة والتنمية الاجتماعية
%4.1	84	80	77	الموارد الاقتصادية
%2.0	38	37	41	التجهيزات الاساسية والنقل
%0.4-	216	216	159	البنود العامة
%1.9-	1,251	1,275	1,164	المجموع

المصدر: وزارة المالية

تم تقريب الأرقام التي تظهر في الجدول لأقرب فاصلة عشرية
* نسب التغير السنوي تعتمد على كامل إجمالي القيم.

د- الإنفاق الاستراتيجي والممكنات الاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط

أولاً: الاستراتيجيات

استكمالاً للنهضة التنموية الواعدة؛ تأتي المواصلة على التقدم في تنفيذ الاستراتيجيات القطاعية والمناطقية والبرامج والمشاريع الدافعة لتعزيز ودعم النمو الاقتصادي المستدام، ورفع جودة الخدمات العامة؛ دعمًا لتوجهات رؤية السعودية 2030، واستمراريةً في تطبيق الإصلاحات الاقتصادية والمالية والهيكلية، انعكاسًا لتبني الحكومة سياسات الإنفاق التوسعي. وتنفيذ المزيد من الاستراتيجيات الجديدة والمبادرات التابعة لها خلال العام 2024م وعلى المدى المتوسط.

في هذا الجزء من بيان الميزانية نُسلط الضوء على أبرز الاستراتيجيات والمبادرات التي تُحقق المستهدفات الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية.

في مُستهل الاستراتيجيات تأتي **الاستراتيجية الوطنية للاستثمار** التي أطلقت في عام 2021م لما تملكه المملكة من ممكنات ومقومات استثمارية جاذبة ومحفزة للتنوع الاقتصادي المستدام؛ بسعي حثيث نحو زيادة حجم وكفاءة الاستثمارات في المملكة في مختلف القطاعات ذات الأولوية بما يتماشى مع رؤية السعودية 2030؛ مما يسهم في تعزيز تنافسية المملكة لتصبح وجهة استثمارية رائدة وجاذبة للاستثمارات على المستوى الإقليمي والعالمي، بما في ذلك زيادة مساهمة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي ليصل إلى 65%، وتخفيض معدل البطالة ليصل إلى 7%. وتعزيز تصنيف المملكة بين أفضل عشرة اقتصادات في مؤشر التنافسية العالمية، لتصبح المملكة وجهة عالمية للاستثمار، ومركزاً حيويًا يدعم سلاسل الإمداد العالمية.

وفي تكامل الرؤية السعودية 2030 لقطاع الترفيه استحدثت **الاستراتيجية الوطنية للألعاب والرياضات الإلكترونية** في عام 2022م، استثمارًا متكاملًا لتطوير قطاع الألعاب والرياضات الإلكترونية، التي تُعزز من نمو الفرص الوظيفية مما يساهم في تنويع الاقتصاد وتقديم خدمات ترفيهية ذات جودة عالية لأفراد المجتمع من المواطنين والمقيمين والزائرين على حد سواء. وترتكز الاستراتيجية على ثلاثة أهداف رئيسية ذات تأثير مباشر على كلٍ من جودة حياة المواطنين، والقطاعات الاقتصادية مثل القطاع الخاص، والتنافسية العالمية للمملكة عبر جذب المهتمين بالرياضات والألعاب الإلكترونية من مختلف أنحاء العالم، حيث

تهدف الاستراتيجية إلى توفير فرص ترفيهية جديدة، وتحقيق أثر اقتصادي عبر تطوير القطاع باستحداث فرص عمل جديدة، إلى جانب أن تصبح المملكة مركزًا عالميًا رائدًا للقطاع. وتعمل الاستراتيجية على تطوير سلسلة القيمة للقطاع، بالإضافة أن تكون المملكة من ضمن أفضل ثلاث دول في تعداد اللاعبين المحترفين في الرياضات الإلكترونية. واستضافة الفعالية الأكبر عالميًا من ناحية عدد المشاهدات، وابتكار ملكيات فكرية مميزة وتصديرها للعالم.

وحيث إن التنمية الاقتصادية لا بُد لها من ذراع صناعي يدفع بالمجال نحو التقدم، ومن هنا تشكلت **الاستراتيجية الوطنية للصناعة** التي أُطلقت في عام 2022م، التي تطمح إلى اقتصاد صناعي جاذب للاستثمار، يُحقق التنوع الاقتصادي، وينمي الناتج المحلي والصادرات غير النفطية، ويتسم بالمرونة ويحقق الاستدامة والتنافسية، ويُعطي لمستهدفات رؤية السعودية 2030 ملامحها في قيادة التكامل الإقليمي الصناعي، وتحقيق الريادة العالمية في صناعاتٍ مُختارة.

وعلى جانب تطوير القطاعات الواعدة تأتي **الاستراتيجية الوطنية للسياحة** التي أُطلقت في عام 2019م؛ لتنمية السياحة واستدامتها ضمن رؤية السعودية 2030، التي تهدف إلى توفير منظومة متكاملة من الخدمات والعروض للسياح، إضافة إلى توفير بيئة استثمارية جاذبة للمستثمرين، ينتج عنها استحداث المزيد من الوظائف في قطاع السياحة. كذلك يستهدف أن يساهم القطاع بـ 10% في الناتج المحلي الإجمالي. واستكمالًا لجهود المملكة في تنمية القطاع السياحي، تم إطلاق **استراتيجية تطوير منطقة عسير** في عام 2021م تحت شعار "قمم وشيم"، والتي تهدف إلى تحقيق نهضة تنموية شاملة وغير مسبوقة للمنطقة، معتمدة في ذلك على مكامن قوتها من ثقافة وطبيعة تجمع بين الأصالة والحداثة، وتساهم في دفع عجلة النمو الاجتماعي والاقتصادي في المنطقة. ومن أبرز ما أنجزته الاستراتيجية الوطنية للسياحة للعام الحالي 2023م، أن المملكة حققت المركز الثاني بين قائمة الدول الأكثر نموًا في عدد السياح الدوليين على مستوى العالم خلال الربع الأول من عام 2023م وفقا لمنظمة السياحة العالمية، بالإضافة إلى تقدّم المملكة في مؤشر إيرادات السياحة الدولية 16 مركزًا لتصل إلى المركز 11 في العام 2022م مقارنةً بالمركز 27 في عام 2019م على مستوى العالم حسب منظمة السياحة العالمية.

وانطلاقاً من القيمة والمسؤولية البيئية نحو الأرض، تسعى **الاستراتيجية الوطنية للبيئة** التي أُطلقت في عام 2018م، إلى حماية بيئة المملكة الطبيعية وتعزيزها واستدامتها، عبر تبني رؤية شمولية للنظم البيئية؛ بالتركيز على مجموعة أطر كمظلة تشمل الاستدامة البيئية، والتوازن ما بين النمو الاقتصادي والمحافظة على البيئة والمشاركة البيئية، عبر تعزيز مستوى الالتزام البيئي لكافة القطاعات التنموية، وخفض التلوث والتأثيرات السلبية على البيئة، مع سعيٍ حثيث لتنمية الغطاء النباتي الطبيعي ومكافحة التصحر، وحماية الحياة الفطرية والحفاظ على التنوع الأحيائي، وذلك عبر تعزيز مشاركة القطاع الخاص لرفع جودة الخدمات وتحفيز الابتكار، بالإضافة إلى رفع الوعي البيئي لدى العامة، وتعزيز دور القطاع غير الربحي.

تساعد **الاستراتيجية الوطنية للمياه** التي أُطلقت في عام 2018م على مواجهة وحل قضايا وتحديات قطاع المياه، عبر وضع أطر مؤسسية وهيكلية شاملة، وتوفير آليات تمكينية للقطاع، إلى جانب رسم خطط تنفيذية فعالة، واستحداث مؤشرات قابلة للقياس؛ لمعرفة جودة الأداء في تطبيق الاستراتيجية. وتهدف إلى ضمان الوصول المستمر إلى كميات كافية من المياه في الحالات الطارئة وغير الطارئة، وتحسين إدارة الطلب على المياه في جميع الاستخدامات، بالإضافة إلى تقديم خدمات عالية الجودة للمياه والصرف الصحي وموفرة للتكلفة لضمان أسعار مقبولة، والمحافظة على موارد المياه والبيئة المحلية، إلى جانب ضمان مساهمة قطاع المياه في الاقتصاد.

ويُعد القطاع الزراعي محورياً فعالاً لتحقيق رؤية السعودية 2030 حيث تم إطلاق **الاستراتيجية الوطنية للزراعة** في عام 2020م، لكونه ركيزة أساسية للأمن الغذائي واستقرار أسعار المنتجات الغذائية في المملكة، إلى جانب مساهمته في التنمية الاجتماعية والبيئية، وبالأخص الريفية؛ عبر توفير مصدر دخل مهم لأكثر من مليون مواطن، كما سجلت المملكة أرقاماً قياسية عالمية جديدة في القطاع الزراعي، من ضمنها تحقيق المرتبة الأولى عالمياً في تصدير التمور من حيث القيمة، والمرتبة الأولى لمجتمع المعلومات لعام 2022م لفئة الزراعة الرقمية والخدمات الإلكترونية الرقمية المقدمة عبر بوابة "نما"، كما أحرزت تقدماً في 109 مؤشر من مؤشرات أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة التي تشمل 116 مؤشر.

كما أُطلقت **استراتيجية التقنية المالية** في عام 2022م، لتكون منطلق الرحلة نحو تنمية الاقتصاد الرقمي، ودعم ثقافة الابتكار وريادة الأعمال؛ لتصبح المملكة مركزاً وموطناً

علميًا لهذه الثقافة ونافذة العالم للتقنية المالية والابتكارات في الخدمات المالية بما يُعزز التمكين الاقتصادي للفرد والمجتمع. تُساهم هذه الاستراتيجية في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 عبر تسهيل ممارسة الأعمال، ورفع نسبة مساهمة القطاع الخاص في الاقتصاد، وجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وزيادة مساهمة الشركات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد، وتطوير العمليات الإلكترونية.

وتستهدف المملكة في مجال الملكية الفكرية عبر **الاستراتيجية الوطنية للملكية الفكرية** التي أُطلقت عام 2022م لتكون من ممكّنات تحقيق مستهدفات رؤية السعودية 2030؛ عبر تعزيز الاقتصاد المعرفي وبناء منظومة للملكية الفكرية تدعم الاقتصاد القائم على الابتكار والإبداع، وإنشاء سلسلة قيمة تحفز التنافسية وتدعم النمو الاقتصادي؛ مما ينعكس بشكل إيجابي على الناتج المحلي الإجمالي، وجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة، والمساهمة في رفع قيمة الشركات وخلق الفرص الوظيفية. مع تعزيز قدرة المملكة على توليد أصول ملكية فكرية ذات قيمة اقتصادية واجتماعية؛ حيث تستهدف المملكة الوصول إلى الترتيب 20 في مؤشر المعهد الدولي للتنمية الإدارية لحماية الملكية الفكرية.

ثانيًا: برامج رؤية السعودية 2030

يواصل **برنامج الإسكان** خلال المرحلة القادمة جهوده لرفع نسبة تملك الأسر السعودية لمنازلهم إلى 70% بحلول عام 2030م، حيث ساهم البرنامج منذ بداية عام 2023م بتوقيع أكثر من 71 ألف عقد لبرامج ومنتجات الإسكان المتنوعة، كما ساهم القطاع الخاص في برنامج الإسكان التنموي بأكثر من 54 مليون ريال وذلك خلال الربع الأول من العام 2023م، كما أنه تم ترخيص أكثر من 30 ألف وحدة سكنية لمشاريع البيع على الخارطة (وافي) منذ بداية عام 2023م.

ويستمر برنامج الإسكان مسيرته لتحقيق مستهدف مؤشر عدد الوحدات السكنية الموفرة لبرنامج الإسكان التنموي والبالغ عددها 69 ألف وحدة سكنية بنهاية عام 2023م.

ويستهدف البرنامج خلال عام 2024م أن تكون نسبة الأسر السعودية التي تمتلك وحدات سكنية 64%، وأن تصبح عدد القروض العقارية المدعومة المقدمة للمستفيدين أصحاب الدخل المنخفض 683 ألف قرض عقاري، كما يستهدف البرنامج بأن يبلغ إجمالي القروض العقارية القائمة للأفراد (التمويل العقاري) 818 مليار ريال.

أطلق **برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية** خلال عام 2023م أربع مناطق اقتصادية خاصة تستهدف تطوير وتنويع الاقتصاد السعودي وتحسين البيئة الاستثمارية بما يعزز مكانة المملكة بوصفها وجهة استثمارية عالمية رائدة ستفتح آفاقاً جديدة للتنمية معتمدة على المزايا التنافسية لكل منطقة لدعم القطاعات الحيوية والواعدة، حيث استقطبت المناطق الاقتصادية الخاصة في المملكة العربية السعودية استثمارات تجاوزت قيمتها 47 مليار ريال، وتنوعت هذه الاستثمارات في قطاعات حيوية شملت القطاع البحري والتعدين والصناعة والخدمات اللوجستية والتقنيات الحديثة. ومنذ انطلاق البرنامج حققت الصادرات غير النفطية للمملكة ارتفاعاً في معدل النمو السنوي لمؤشر إجمالي الصادرات غير النفطية خلال الفترة من عام 2019م إلى عام 2022م ليصل إلى 11% مقارنة بـ 7% في الفترات السابقة، كما حقق مؤشر إجمالي الصادرات في عام 2022م نمواً تاريخياً بنسبة 38% ليتجاوز مستهدف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية لعام 2025م. بالإضافة إلى إطلاق المخطط العام للمراكز اللوجستية ويضم هذا المخطط 59 مركزاً عام 2030م.

كما تم تدشين مصنع لوسيد موتورز ضمن جهود المملكة لتصبح ضمن أكبر 5 دول منتجة ومصدرة للسيارات الكهربائية في العالم، وتم توقيع اتفاقية مشروع مشترك بين صندوق الاستثمارات العامة وشركة هيونداي؛ بهدف إنشاء مصنع عالي الأتمتة لتصنيع السيارات في المملكة.

ويستهدف البرنامج تحقيق نسبة توظيف 12.5% في الإنفاق العسكري والأمني على المعدات والمنظومات العسكرية وخدمات الصيانة والإصلاح في قطاع الصناعات العسكرية بنهاية عام 2023م، وذلك في سبيل الوصول إلى نسبة 50% بتوظيف الصناعات العسكرية بحلول عام 2030م، بالإضافة إلى تشغيل مشروع (مجمع الملك سلمان للصناعات البحرية) الذي يعد أكبر مجمع للصناعات البحرية في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا من حيث القدرة الإنتاجية والنطاق. وسيتم إطلاق وتفعيل المرحلة الثانية من المناطق اللوجستية المتكاملة بحلول عام 2030م والتي تسهم في تعزيز دور المملكة كمركز لوجستي إقليمي يربط بين ثلاث قارات، وسيتم استقطاب أبرز الشركات العالمية في ظل تحول قطاع الخدمات اللوجستية.

ساهم **برنامج تطوير القطاع المالي** بزيادة عدد الجهات الفاعلة في التقنية المالية، حيث وصل عدد الجهات الفاعلة في مجال التقنية المالية إلى 201 جهة متخطياً مستهدف

عام 2023م والمتضمن الوصول إلى 150 شركة. كما تم إلغاء حصة السوق المالية من تداول الصكوك والسندات؛ بهدف تخفيض التكاليف على المتعاملين في السوق وتشجيع المستثمرين على تداول هذه الأدوات، مما يساعد على تعزيز السيولة وزيادة تنافسية السوق المحلية، وتوسيع قاعدة المستثمرين المحليين في إصدارات الدين الحكومي.

إضافةً إلى ذلك، فقد صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء هيئة التأمين، ومن المتوقع أن يساهم وجود كيان مستقل موّدد معني بتنظيم قطاع التأمين بالمملكة في تعزيز كفاءة ومساهمة هذا القطاع في تمكين المؤسسات المالية من دعم نمو القطاع الخاص والذي يأتي ضمن الأهداف الاستراتيجية لبرنامج تطوير القطاع المالي، ويستهدف البرنامج في عام 2024م إلى الوصول في مؤشر حصة المعاملات غير النقدية كنسبة من إجمالي المعاملات إلى 66%، والوصول في الائتمان المقدم للقطاع الخاص إلى 1.96 ترليون ريال، بالإضافة إلى الوصول في عدد الإدراجات في السوق المالية إلى 24 إدراج.

ساهم **برنامج التخصيص** خلال عام 2023م في رفع مشاركة القطاع الخاص في الناتج المحلي الإجمالي وذلك بعد توقيع عقود تخصيص محطة رابغ4- لإنتاج المياه بسعة تفوق 600 ألف متر مكعب من المياه الصالحة للشرب. كما تم الانتهاء من تنفيذ عملية تخصيص مستشفى الأنصار والمتضمن التصميم والتمويل والتطوير والتجهيز والصيانة والتشغيل (باستثناء العمليات السريرية) لخدمة سكان المدينة المنورة وخدمة الحجاج والزوار، والذي سيساهم في تحسين جودة الخدمات الطبية المقدمة للحجاج والمعتمرين. كما تم توقيع وتنفيذ عقود امتياز لتقديم خدمات الأشعة لمجموعة من 7 مستشفيات في المملكة وتنفيذ تخصيص مشروع تمديد تأمين خدمات الغسيل الكلوي الدموي لمرضى الفشل الكلوي المزمّن عن طريق التعاقد مع شركات عالمية رائدة في هذا المجال. وعلى جانب القطاع الرياضي، تم الانتهاء من نقل ملكية 8 أندية رياضية إلى مؤسسات حكومية وتنموية وخاصة مما يساهم في تعزيز القطاع من ناحية فنية وتجارية وإعطاء الحرية للعمل كمؤسسات تجارية لتطوير العمل الرياضي إلى الأفضل. وفيما يخص قطاع النقل تم تنفيذ تخصيص مشروع لنقل الركاب بالحافلات بين المدن في المملكة وذلك عبر شبكة نقل تمتد لأكثر من 200 مدينة ومحافظة، حيث من المتوقع أن يخدم المشروع أكثر من 6 مليون راكب سنويًا وبأسطول جديد من الحافلات المجهزة بأحدث التقنيات والتي تصنف بأنها مركبات صديقة للبيئة. كما يستهدف البرنامج خلال عام 2024م أن يتم الانتهاء من تنفيذ تخصيص تطوير مطار

دولي جديد في مدينة الطائف كجزء مهم في استراتيجية الطيران في المملكة واستراتيجية مشاركة القطاع الخاص في قطاع النقل حيث تبلغ الطاقة الاستيعابية الحالية للمطار 600 ألف مسافر سنويًا والمستهدف بناءً على الاستراتيجية الوطنية للنقل والخدمات اللوجستية الوصول إلى 5 مليون مسافر سنويًا، بالإضافة إلى الانتهاء من تنفيذ تخصيص تطوير مطار أبها الدولي لرفع الناتج المحلي الإجمالي عبر زيادة الحركة الاقتصادية للمدينة وتقديم مطار يتناسب مع احتياجات المواطنين والمقيمين، وسيساهم في تسهيل الحركة الاقتصادية للمنطقة. كما يهدف المركز الوطني للتخصيص إلى عقد أول مؤتمر للتخصيص والشراكة بين القطاعين العام والخاص وترسيخ منظومة التخصيص في المملكة كوجهة أساسية لفرص الاستثمار الجذابة وبناء الخبرة المطلوبة لمنظومة التخصيص، ويسعى المشروع إلى جذب وحدات التخصيص الدولية والخبراء الدوليين والقطاع الخاص للمساهمة في تحقيق رؤية السعودية 2030م، والاستراتيجية الوطنية للتخصيص والمنظومة.

أطلق **برنامج تنمية القدرات البشرية** خلال عام 2023م مسار واعد للابتعاث المبتدئ بالتوظيف والذي تضمن 5 اتفاقيات لابتعاث ما يزيد عن 350 مبتعثًا/موظفًا. ويعد "مسار واعد" أحد المسارات التي حُصت لدعم القطاعات الواعدة في تنمية القدرات البشرية لتلبية احتياجات منشآت القطاع الخاص عبر برامج الابتعاث والتدريب على رأس العمل في المنشآت العالمية. كما أطلق البرنامج معجم الرياض الأغنى بالمفردات المعاصرة على موقع إلكتروني الذي يعد منجزًا نوعيًا من حيث التوقيت والدلالة حيث شهد خلال مراحل إعداده تناغمًا فريدًا بين التقنية الحاسوبية والعمل المعجمي بالاعتماد على التقنيات الحديثة وقواعد بياناتها ومدوناتها اللغوية. وساهم البرنامج في افتتاح معرض اللغة العربية للطفل بمقر مجمع الملك سلمان العالمي للغة العربية الذي يهدف إلى تعزيز المكانة الريادية للمملكة في خدمة اللغة العربية، ورفع مستوى التقدير والاحتراف الثقافي، وإبراز جمالياتها مما يسهم في نشر وتعزيز اللغة العربية والعناية بها.

ويستهدف البرنامج خلال عام 2024م بأن يحقق في مؤشر التنمية البشرية (HDI) المركز 31 عالميًا، كما يستهدف أيضًا بأن يصبح مؤشر نسبة الملتحقين بسوق العمل من خريجي التعليم العالي خلال 6 أشهر من التخرج 29%، وأن يصبح مؤشر نسبة التوطين في الوظائف عالية المهارات 38%.

أطلق **برنامج التحول الوطني** خلال عام 2023م منصة البورصة العقارية والتي تعتبر منصة رقمية متكاملة لإدارة الثروة العقارية لتقديم خدمات تداول العقارات من بيع وشراء

وخدمات الرهن والتمويل العقاري، كما تم زيادة 60.5% من التراخيص الاستثمارية المصدرة عن وزارة الاستثمار في النصف الأول من عام 2023م. وعليه، أصدرت وزارة الاستثمار نحو 3,458 ألف ترخيص استثماري في النصف الأول من عام 2023م، مقارنةً بـ 2,154 ألف ترخيص استثماري في الفترة نفسها من عام 2022م. كما تم اعتماد المركز الإقليمي للتحذير من العواصف الغبارية والرملية مركزاً إقليمياً لخدمة دول المنطقة. ويستهدف البرنامج خلال عام 2024م زيادة عدد المتطوعين في المملكة ليصبح 690 ألف متطوعاً، ورفع ترتيب المملكة في مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية لتصبح بالترتيب رقم 26 لتتقدم خمس مراتب مقارنة بالترتيب الحالي 31. وكما يعمل البرنامج على عدد من الإصلاحات الإجرائية والتنظيمية لتحسين بيئة ممارسة الأعمال (الجوانب التنظيمية بشكل رئيسي) باستهداف تحقيق 186 إصلاح بدلاً من الوضع الراهن لعدد 130 إصلاح.

ساهم **برنامج تحول القطاع الصحي** خلال عام 2023م بوضع المملكة العربية السعودية في المرتبة الثانية عالمياً في مؤشر (نيكاي) للتعافي من بين 120 دولة في التعامل مع الإصابات وإدارة العدوى وكبح انتشار الفيروس ومعدل تلقي السكان للقاحات. كما صدر قرار مجلس الوزراء بالموافقة على إنشاء المعهد الوطني لأبحاث الصحة، ويستهدف البرنامج خلال عام 2024م الوصول لجاهزية المناطق الصحية لمواجهة المخاطر الصحية بنسبة 90%.

حقق **برنامج خدمة ضيوف الرحمن** خلال عام 2023م منجزات عدّة ومن ضمنها تجاوز أعداد المعتمرين من الخارج أكثر من عشرة ملايين معتمراً، وشهد عام 2023م تطوراً لمبادرة "طريق مكة" بقيادة وزارة الداخلية حيث توسعت لتشمل عدد 7 دول خارجية، وبلغ إجمالي الحجاج المستفيدين من المبادرة منذ انطلاقتها أكثر من 618 ألف حاج أنهت إجراءاتهم من بلدانهم بسهولة ويسر بدءاً من إصدار التأشيرة إلكترونياً وفحص الخصائص الحيوية، مروراً بإنهاء إجراءات الحجوزات في مطار بلد المغادرة بعد التحقق من توافر الاشتراطات الصحية. كما أطلق مشروع "حافلات مكة" رسمياً في الربع الأخير من عام 2023م بعد انتهاء المرحلة التجريبية التي استفاد منها أكثر من 100 مليون مستفيد، إذ حرصت الجهة المالكة (الهيئة الملكية لمدينة مكة المكرمة والمشاعر المقدسة) على رصد التحديات ومشاركة المستفيدين تجاربهم قبل الانتقال إلى الخدمات المتكاملة المدفوعة وذلك بعد انتهاء الفترة التجريبية وربط مسارات الحافلات ومحطة قطار الحرمين. كما حظي ضيوف الرحمن وزوار الحرمين الشريفين في مكة المكرمة والمدينة المنورة بتجربة استثنائية متميزة خلال عام 2023م، حيث تمكنوا بعد أداء النسك من زيارة المواقع الأثرية المرتبطة بالسيرة النبوية العطرة ومتاحف

ومعارض جرى تأهيلها بتوجيه وإشراف من لجنة المواقع التاريخية والوجهات الإرثائية التابعة لبرنامج خدمة ضيوف الرحمن تحقيقاً لمستهدفات رؤية السعودية 2030.

ويستهدف البرنامج خلال عام 2024م تحقيق استدامة لقطاع خدمة ضيوف الرحمن وأن يصبح عدد المتطوعين في خدمة ضيوف الرحمن 150 ألف متطوع، وجاري العمل على رفع وتجهيز عدد المواقع التاريخية والثقافية المؤهلة، كما يستهدف البرنامج تيسير استضافة المزيد من المعتمرين وتسهيل الوصول إلى الحرمين الشريفين.

ثالثاً: الصناديق التابعة لصندوق التنمية الوطني

انطلاقاً من أهداف صندوق التنمية الوطني الإستراتيجية يعمل الصندوق نحو التحول بوصفه مؤسسة مالية تنمية (DFI) عبر المواءمة والتكامل والتسهيل بين الصناديق والبنوك التابعة له (منظومة التنمية) والشركاء لتمكين التحول الاقتصادي وبما يعظم من الأثر التنموي والإنتاجية للمملكة العربية السعودية. كما يهدف الصندوق بأن يكون ممكناً محورياً للأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية 2030، من خلال العمل على مواجهة التحديات القائمة بما يتماشى مع أفضل الممارسات، وتعزيز دوره في منظومة التمويل التنموي.

ويعمل الصندوق على أن يصبح علامة عالمية متميزة في التمويل التنموي، مستنداً على عدة ركائز استراتيجية تتمثل في تنسيق دعم التنمية وتفعيل مستهدفات المملكة التنموية من خلال تأمين الوفورات التمويلية التنموية لمستفيدي الصندوق عبر جهات منظومة التنمية، وضمان استدامة و تمكين الصناديق والبنوك التنموية التابعة له لتحقيق نماذج أعمال أفضل ومحفظة مستدامة، من أجل ضمان استمرار التمويل التنموي على المدى الطويل، بالإضافة لتيسير التمويل والمشاركة من القطاع الخاص و تعزيز دوره في التمويل التنموي، والاستفادة من المواءمة والتكامل التجاري والتشغيلي لخدمة المستفيدين بشكل أفضل، كما يركز صندوق التنمية الوطني على تعزيز تأثير المنظومة وكفاءتها من خلال تفعيل المبادرات المعنية بتحسين الأداء، والشفافية وزيادة الكفاءة والفعالية، وتطوير قدرات مؤسسية من الدرجة الأولى بما في ذلك تطوير القدرات الداخلية المطلوبة لتحقيق تطلعات ومستهدفات الصندوق ومنظومة التنمية، وحققت الصناديق والبنوك التنموية عددًا من المنجزات خلال العام الحالي وهي كالتالي:

1. صندوق التنمية الزراعية

يهدف صندوق التنمية الزراعية إلى تمويل مختلف مجالات النشاط الزراعي في جميع مناطق المملكة العربية السعودية؛ للإسهام في تنمية القطاع الزراعي، ورفع كفاءته الإنتاجية باستعمال أفضل الأساليب العلمية والتقنية الحديثة، وذلك عن طريق تقديم قروض ميسرة للمزارعين والمستثمرين والجمعيات التعاونية.

ويساهم الصندوق في تعزيز الأمن الغذائي مع الحفاظ على الموارد الطبيعية، والنمو الاقتصادي والتنمية الريفية الزراعية المستدامة، وتوفير أفضل وسائل التمويل والخدمات المميزة عبر الشراكات الاستراتيجية؛ لتعزيز الاستدامة المالية، وتطوير الكفاءات البشرية، وتحقيق التميز التشغيلي ضمن سياسة مخاطر سليمة.

وفي إطار منجزات صندوق التنمية الزراعي فقد تم تمويل عدد 7,044 مستفيد بقيمة أكثر من 5.4 مليار ريال حتى سبتمبر من العام 2023م، كما تم تعزيز المخزون الاستراتيجي بأكثر من 1.8 مليار ريال من المنتجات الزراعية لضمان استقرار سلاسل الإمداد والمساهمة في الأمن الغذائي.

كما أستهدف صندوق التنمية الزراعي خلال العام 2023م تمويل القطاع الزراعي بما يساهم في نمو إنتاج البيوت المحمية، وإنتاج الاستزراع السمكي بالإضافة إلى تحقيق مستهدفات البرنامج المساند لدعم التنمية وتعزيز المخزون الاستراتيجي من المنتجات الزراعية المستهدفة في مبادرة الأمن الغذائي، كما يهدف الصندوق إلى رفع الكفاءة الإنتاجية وترشيد استخدام المياه عبر تمويل وتحفيز استخدام التقنية الحديثة وبالأخص تقنيات الري للمساهمة في الحفاظ على الموارد الطبيعية وتحسين الإنتاجية الزراعية؛ إذ تساهم هذه المستهدفات في تحقيق الاستراتيجية الوطنية للزراعة وتحقيق الهدف الرئيسي للصندوق في تحقيق الأمن الغذائي وضمان استقرار سلاسل الإمداد الغذائية. واستكمالاً لما تم ذكره من مستهدفات، يعمل الصندوق على أن يصل حجم الإقراض السنوي لتمويل المحفظة الائتمانية إلى أكثر من 6.7 مليار ريال خلال عام 2024م.

2. بنك التنمية الاجتماعية

يقدم بنك التنمية الاجتماعية عددًا من الخدمات الهامة التي تساعد في تحقيق مستهدفاته عبر إجراء مشاريع ومبادرات منها منح تمويل اجتماعي يساهم في تلبية احتياجات الأفراد والأسر، ورفع مستوى جودة الحياة، وتعظيم الأثر التنموي الذي يعزز شبكة الحماية الاجتماعية. حيث تبلغ قيمة التمويل الاجتماعي 3.5 مليار ريال، وتم تحقيق كامل المستهدف لعام 2023م عبر تمويل 66 ألف مستفيد. ويسعى البنك خلال عام 2024م والمدى المتوسط إلى تقديم تمويل اجتماعي هادف وفعال لخدمة الشرائح المستهدفة بقيمة 3.7 مليار ريال.

كما تتضمن خدمات البنك التمويل المقدم للعمل الحر والأسر المنتجة لمساعدة المستقلين في تأسيس وتنويع مصادر الدخل، وتعزيز الاكتفاء والاستقلال المالي، وضمان دخل مجزئ لهم. فقد بلغت قيمة التمويل 3.7 مليار ريال، وتم تحقيق كامل المستهدف لعام 2023م حتى الآن. ويسعى البنك خلال عام 2024م والمدى المتوسط إلى تسهيل ممارسة الأعمال عبر خلق مزيد من فرص العمل الحر ودعم ثقافة ريادة الأعمال بقيمة تمويلية تقدر بمبلغ 4.4 مليار ريال.

بالإضافة إلى مساهمة البنك بتمويل المنشآت الصغيرة والناشئة التي تساعد في تنمية القطاع الخاص والاقتصاد الوطني وخلق المزيد من الوظائف للمواطنين. وقد حقق البنك كامل المستهدف لعام 2023م وهو تمويل 8 آلاف منشأة بقيمة 3.9 مليار ريال. ويستهدف البنك أيضًا خلال عام 2024م والمدى المتوسط تقديم حلول تمويلية إلى المستفيدين لتساعدهم على الاستثمار بمنشآتهم الجديدة والقائمة وفق أفضل النماذج الممكنة بقيمة تمويلية تبلغ 3.8 مليار ريال.

بالإضافة إلى ذلك، يستهدف البنك تعميق أثر القطاع غير الربحي عبر التوقيع مع وسطاء التمويل بهدف دعم 15 جمعية غير ربحية لتقديم خدمات التمويل في المناطق، وتم تحقيق كامل المستهدف لعام 2023م حتى الآن. ويسعى البنك إلى استقطاب الجمعيات غير الربحية وتأهيلها ودعم قدراتها ثم تحويلها إلى مؤسسات أهلية تنموية قادرة على تمويل المشاريع متناهية الصغر تحقيقًا لأهداف رؤية السعودية 2030 في تمكين المنظمات غير الربحية من تحقيق أثر أعمق.

كما يرغب البنك في تعزيز التطوير والإلتقان لرواد الأعمال والوصول إلى 62 ألف مستفيد من برامج التمكين والتنمية. إلا أنه حقق 171% من المستهدف لعام 2023م حتى الآن

ووصل إلى 106 ألف مستفيد من برامج التمكين والتنمية. ويستهدف البنك خلال عام 2024م والمدى المتوسط أن يقدم خدمات غير مالية نوعية لرواد الأعمال وأصحاب المشاريع للمنشآت الصغيرة والناشئة.

3. الصندوق السعودي للتنمية

يُعد الصندوق السعودي للتنمية الذراع التنموي للمملكة في التنمية الدولية، حيث يساهم في تمويل المشاريع الإنمائية في الدول النامية عن طريق منح القروض لتلك الدول، وتقديم منح للمعونة الفنية لتمويل الدراسات والدعم المؤسسي.

ساهم الصندوق السعودي للتنمية في تعزيز علاقات المملكة مع مختلف الدول النامية لدفع عجلة التنمية الاقتصادية المستدامة ودعم عمل المنظمات الدولية، ومن أبرز منجزات الصندوق خلال عام 2023م تقديم قروض تنموية تجاوزت 7.1 مليار ريال في 28 دولة نامية، وتقديم منح تجاوزت 2.6 مليار ريال لتنفيذ مشروعات وبرامج انمائية.

ويستهدف الصندوق التركيز على القطاعات الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية للدول النامية. والإسهام في التنمية الشاملة عبر تطوير البنية التحتية وتعزيز الحماية من الأمراض والأوبئة عبر دعم قطاع الصحة وتنمية الموارد البشرية وتطويرها، وكذلك الإسهام في تحقيق الأمن الغذائي والمائي والمحافظة على المناخ والبيئة والصحة العامة.

4. صندوق التنمية الصناعية

استمر الصندوق الصناعي بالقيام بدوره الداعم والممكن لقطاعات الصناعة، الطاقة، التعدين، والخدمات اللوجستية، فمنذ إطلاق رؤية السعودية 2030، تجاوزت القيمة الإجمالية للقروض المعتمدة والمصرفية من الصندوق الصناعي العمليات الإقراضية خلال أول 36 سنة من تأسيسه، حيث بلغ صافي اعتمادات قروض الصندوق لهذه القطاعات 79 مليار ريال، فيما بلغ إجمالي المصروفات 55 مليار ريال خلال الفترة نفسها، شملت مشاريع نوعية هي الأولى من نوعها في المنطقة، مثل مشاريع الهيدروجين الأخضر في نيوم والأزرق في الجبيل، وصناعة السيارات الكهربائية، والصناعات البحرية، والحديد والصلب، وغيرها من المشاريع الصناعية الاستراتيجية للمملكة.

وخلال عام 2023م، اعتمد الصندوق الصناعي 119 قرصاً بقيمة إجمالية بلغت 12.7 مليار ريال، تفوق قيمة استثماراتها 51 مليار ريال في 8 مناطق إدارية، وذلك لإنشاء مصانع جديدة

أو توسعة مصانع قائمة، تشكّل نسبة المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة منها ما يقارب 70% من إجمالي عدد القروض.

ويواصل صندوق التنمية الصناعية السعودي نشاطه الريادي عبر دعمه للقطاع الخاص الصناعي من خلال التمويل، الخدمات الاستشارية، وتمكين رأس المال البشري، من أجل تحقيق أهداف برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية "ندلب"، والاستراتيجية الوطنية للصناعة، لتصبح المملكة قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية.

5. صندوق التنمية العقارية

يسعى صندوق التنمية العقارية لتعزيز دوره الريادي كذراع رئيسي لسوق التمويل العقاري بالمملكة، وذلك من خلال توفير وابتكار البرامج وال حلول التمويلية المتنوعة، وتحقيق التكامل مع منظومة الإسكان والجهات التمويلية من المؤسسات والمصارف لتحقيق مستهدفات برنامج الإسكان - أحد برامج رؤية 2030.

وأسهم صندوق العقاري في توفير فرص تمويلية وسكنية تُلبّي رغبات مستفيدي "سكني" لتملك المنتج المناسب بما يتوافق مع قدراته التمويلية واحتياجه الفعلي لتملك السكن الملائم، حيث يقدم الصندوق الدعم لعددٍ من المنتجات منها منتج البناء الذاتي، منتج الوحدات السكنية تحت الإنشاء، منتج الوحدات السكنية الجاهزة، ويتنوع الدعم السكني بالشراكة مع منظومة الإسكان والجهات التمويلية وقطاع التطوير العقاري في تمكين المستفيد من التملك من خلال برنامج الدعم السكني المحدث الذي يتيح خيارات ومزايا تمويلية وسكنية متنوعة، بالإضافة إلى البرامج الداعمة كبرنامج ضمانات وبرنامج الرهن الميسر.

ومن أهم منجزات الصندوق خلال عام 2023م، تقديم الدعم السكني الشهري لمستفيدي "سكني" من وزارة الشؤون البلدية والقروية والإسكان والصندوق العقاري حيث بلغ إجمالي ما أُودِع في حسابات المستفيدين 9.5 مليار ريال حتى شهر أكتوبر 2023م، وأسهم في تمكين أكثر من 20 ألف حتى شهر سبتمبر 2023م مستفيد من توقيع عقودهم لمنتج البناء الذاتي، وأكثر من 57 ألف عقد حتى شهر سبتمبر 2023م لمنتج الوحدات السكنية تحت الإنشاء، ونحو 35 ألف عقد حتى شهر سبتمبر 2023م لمنتج الوحدات السكنية الجاهزة، كما كان للصندوق دور مجتمعي في تمكين نحو 16 ألف حتى شهر سبتمبر 2023م مستفيد من الإسكان التنموي.

6. صندوق تنمية الموارد البشرية (هدف)

يعمل صندوق تنمية الموارد البشرية على تركيز الجهود لرفع مهارات الكوادر البشرية الوطنية وتزويدها بالمعرفة والتأهيل وموائمتها مع احتياجات سوق العمل، والسعي للارتقاء بمنظومة الموارد البشرية في المملكة عبر تنمية الكوادر ومواءمتها مع التوجهات المستقبلية لسوق العمل، وتقديم الخدمات للمستفيدين ضمن حزمة برامج تراعي احتياجات المستفيد وتلبي متطلباته وفق ثلاث ركائز استراتيجية وهي: دعم تنمية رأس المال البشري في المملكة بما يتناسب مع احتياجات سوق العمل، وتحسين مواءمة العرض والطلب على القوى العاملة، وتمكين استدامة التوظيف في القطاع الخاص.

كما تقوم استراتيجية صندوق تنمية الموارد البشرية على أهداف استراتيجية من أهمها تطوير منظومة ذات كفاءة وفاعلية تساعد في تحقيق أهداف الصندوق، وتعزيز الشراكة مع كيانات المنظومة، بالإضافة إلى بناء صندوق ممكن رقميًا. وينبثق من هذه الاستراتيجية 22 مبادرة تتواءم مع توجهات رؤية السعودية 2030 والتطورات والتغيرات التي يشهدها سوق العمل.

ويملك الصندوق محفظة مكونة من 8 برامج تغطي كافة مهام الصندوق والتي تتمثل في الإرشاد المهني، والتدريب، والتمكين الوظيفي. وتشمل البرامج الثمانية: برنامج دعم الدخل، وبرنامج دعم التدريب، وبرنامج التدريب على رأس العمل، وبرنامج التدريب الإلكتروني، وبرنامج الإرشاد والتوجيه المهني، وبرنامج التمكين، وبرنامج المواءمة الوظيفية، وأخيرًا برنامج إعانة البحث عن عمل.

ومن أهم منجزات الصندوق حتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م، الدعم والتدريب والتمكين والإرشاد لأكثر من 1,683 مليون مستفيدًا ومستفيدة بحوالي 6.98 مليار ريال، كما بلغ عدد أصحاب العمل المستفيدين من برامج الصندوق 97 ألفاً من مختلف مناطق المملكة، منها نحو 89% من المنشآت المتوسطة والصغيرة والمتناهية الصغر تعمل في كافة القطاعات الحيوية في المملكة من برامج دعم الصندوق. كما ساهم الصندوق في دعم توظيف نحو 288 ألف مواطن ومواطنة للعمل في منشآت القطاع الخاص وحافظ على مستوى رضا عملاء فوق 90% من الشركات والأفراد.

ومن خلال استراتيجية الصندوق الجديدة، فقد تم إطلاق عدة منتجات منها؛ منتجات الإرشاد المهني والتي تتضمن الإرشاد المهني عن بعد، الإرشاد المهني في المدارس

والجامعات، ومقياس الميول المهنية، كما تم إطلاق منتج برامج الخبرة العملية (تطوير الخريجين) ضمن التدريب على رأس العمل، ومنتجات برنامج التمكين ومنها دعم رعاية الأطفال للأمهات ذوات الدخل المنخفض (قرة)، الدعم المخصص للنقل الإناث ذوات الدخل المنخفض والأشخاص ذوي الإعاقة (وصول)، وأطلق الصندوق فئة جديدة للاستفادة من منتج دعم النقل "وصول" لتشمل فئة ذوي الإعاقة من الذكور السعوديين العاملين في القطاع الخاص، والذي يساهم بتغطية 80% من تكلفة النقل من وإلى مقر العمل، بالإضافة إلى المساهمة في توظيف 7,452 شخصاً من ذوي الإعاقة للدخول في سوق العمل. أما على صعيد التدريب الإلكتروني فقد تم إطلاق منتج المحتوى العام (دروب)، بالإضافة إلى منتجات برنامج المواءمة الوظيفية ومنها القنوات الرقمية (منصة جدارات)، والقنوات الحضرية، كما تم إطلاق منتجات برنامج دعم الدخل وهي دعم التوظيف، ودعم العمل الحر، بالإضافة إلى منتجات برنامج دعم التدريب وهي؛ دعم تدريب الباحثين عن عمل، دعم تدريب الباحثين عن عمل المرتبط بالتوظيف، دعم التدريب الموظفين، دعم تدريب الموظفين بالشراكة مع أصحاب العمل، وأخيراً فإن الصندوق مستمر في منتج إعانة البحث عن عمل.

وقد أكمل الصندوق جهوده في تصميم الاستراتيجية القطاعية لبناء شراكات مع الجهات والقطاعات، كما وقع الصندوق في عام 2023م قرابة 24 اتفاقية بقيمة 1.5 مليار ريال لدعم التدريب في القطاعات ذات النمو المرتفع مثل السياحة والصناعة والاتصالات وتقنية المعلومات.

كما أطلق الصندوق الإصدار التجريبي الثاني من منصة جدارات والذي يحتوي على العديد من الخدمات الإلكترونية فيما يتعلق بخدمات التوظيف لمنشآت القطاع الخاص. وحقق صندوق تنمية الموارد البشرية قفزة نوعية في تقييم الموقع والخدمات الإلكترونية للصندوق بناءً على معايير مؤشر الأمم المتحدة لتطوير الحكومة الإلكترونية والتي تشرف عليها هيئة الحكومة الإلكترونية وذلك من 41% خلال العام الماضي إلى 100% في عام 2023م.

7. صندوق الفعاليات الاستثماري

يهدف صندوق الفعاليات الاستثماري إلى الارتقاء بصناعة الفعاليات في المملكة، وتطوير بنية تحتية مستدامة لدعم أربع قطاعات واعدة وهي: الثقافة والسياحة والترفيه والرياضة، كما يسعى الصندوق لبناء شراكات استراتيجية لتعزيز الأثر في القطاعات المستهدفة

وزيادة فرص جذب الاستثمارات الخارجية، والمساهمة في تحقيق أهداف رؤية السعودية 2030 ببناء اقتصاد مزدهر ومجتمع حيوي.

ومن أهم منجزات الصندوق في عام 2023م الاستثمار في شركة "تحالف" بمبلغ 90 مليون ريال. وهي عبارة عن شراكة بين الصندوق والاتحاد السعودي للأمن السيبراني والبرمجة والدرونز من الجانب السعودي وشركة انفورما العالمية في مجال تنظيم المعارض والمؤتمرات. ويهدف الاستثمار إلى خلق وتطوير صناعة سعودية في مجال تنظيم المعارض والمؤتمرات والفعاليات عن طريق استضافة فعاليات عالمية قائمة في السعودية وفعاليات تم إنشاؤها وتطوير فكرتها في السعودية. وستقوم تحالف بضمان إقامة عدد من الفعاليات في مشاريع الصندوق المختلفة.

كما يساهم الصندوق في تطوير وزيادة فرص الاستثمار المباشر للشركات والبنوك العالمية، بالإضافة إلى تأسيس بنية تحتية تهدف إلى زيادة المساهمة الاقتصادية لقطاع السياحة بنسبة 10% من الناتج المحلي الإجمالي، واستقطاب 100 مليون زائر بحلول عام 2030م، إضافة إلى تركيز الصندوق على تعزيز آفاق الشراكة والأعمال بين القطاعين العام والخاص، وتأمين البيئة الداعمة لصناعة الشراكات الاستراتيجية، وزيادة حجم الفرص الوظيفية للمواطنين.

8. بنك التصدير والاستيراد السعودي

يعد بنك التصدير والاستيراد السعودي مؤسسة مالية تنموية. ويعمل البنك تحت إشراف صندوق التنمية الوطني، ويقدم التمويل المباشر وغير المباشر وخدمات تأمين الائتمان للمصدرين المحليين، والمشتريين الدوليين، والمؤسسات المالية المحلية والدولية؛ مما يعزز تنمية الصادرات السعودية غير النفطية وتنويعها وزيادة قدرتها على التنافس في الأسواق العالمية في مختلف القطاعات، عبر سد الفجوات التمويلية وتقليص مخاطر التصدير. وتركز المستهدفات الرئيسية للبنك خلال العام المالي الحالي على أن تبلغ قيمة التمويل 6.7 مليار ريال وقيمة الصادرات 6.6 مليار ريال.

كما يعمل البنك خلال العام 2024م على تمكين أنشطة التصدير لدى المنشآت الصغيرة والمتوسطة عبر التعاون مع برنامج كفالة تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة والمؤسسات المالية التجارية؛ لتقوم بدورها بتقديم الائتمان الذي تتيحه للمنشآت الصغيرة والمتوسطة

عبر أصولها مستفيدةً من الضمانات التي يقدمها بنك التصدير والاستيراد لها. بالإضافة إلى استمرار البنك في تطوير منتجاته لمواكبة احتياجات وتحديات المصدرين المتغيرة. وانطلاقاً من حرص البنك على ربط المصدرين المحليين بشريحة متنوعة ومتعددة وواسعة الانتشار من المشترين الدوليين والسلع والمنتجات الوطنية غير النفطية، يعمل البنك على تمويل بيوت التجارة العالمية التي تتيح الاستفادة من قنوات التوزيع واسعة الانتشار لديها. وأخيراً تتضمن المشاريع والمبادرات التوسع في منح خطوط ائتمان للمؤسسات المالية الإقليمية والدولية بما يمكن البنك الاستفادة من قاعدة العملاء لدى هذه المؤسسات عبر التسهيلات الائتمانية التي تمنحها المؤسسات المالية الإقليمية والدولية عبر خط الائتمان المتاح لها لمستوردي السلع والمنتجات الوطنية غير النفطية بمزايا تحفيزية تجذب المستوردين نحو الصادرات الوطنية غير النفطية.

9. صندوق التنمية السياحي

يهدف صندوق التنمية السياحي إلى تشجيع الاستثمار السياحي في المملكة وتسهيله ودعمه. كما يحفز من مشاركة القطاع الخاص في فرص الاستثمار وتوفير كافة التسهيلات اللازمة عبر تمويل المشاريع التي تخدم الوجهات السياحية الواعدة، وتطوير الاقتصاد عبر تعزيز مكانة المملكة كوجهة مفضلة للسياح؛ لتهيئة الفرص الاستثمارية لها وذلك وفق استراتيجية واضحة ومحددة تتوافق مع الاستراتيجية الوطنية للسياحة.

كما يقدم الصندوق دعماً لمستثمري القطاع الخاص والمبتكرين ورواد الأعمال عبر توفير خيارات تمويل ملائمة، من حيث تقديم الاستشارات والخدمات الداعمة، تقليل المخاطر، وتعزيز مزايا الاستثمار السياحي. إضافةً إلى ذلك، قام الصندوق بتحقيق عدة منجزات خلال عام 2023م باعتماد الدعم لـ 53 مشروع بقيمة إجمالية للمشاريع تتجاوز 9 مليار ريال حيث كانت النسبة الأكبر من الدعم للمشاريع متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة بنسبة 80%، بالإضافة إلى تقديم دعم لأكثر من 450 مشروع عبر شركاء صندوق التنمية السياحي من القطاع المالي مثل برنامج "كفالة".

وفي إطار رفع الوعي وتمكين رواد الأعمال للوصول إلى آخر المستجدات بالقطاع السياحي استحدثت الصندوق برامج تدريبية متخصصة في قطاعات السياحة لتمكين وجذب رواد ورائدات الأعمال وأصحاب الشركات الناشئة في القطاع السياحي عبر توفير الوصول لباقة متنوعة من

فرص التعلم الإلكتروني والمباشر بالإضافة إلى خدمات أخرى مثل مساحات العمل المشتركة وإمكانية الوصول إلى المستشارين والمرشدين، حيث بلغ إجمالي المستفيدين من هذه الخدمات إلى أكثر من 2,400 مستفيد.

وفي مسار المستهدفات قام صندوق التنمية السياحي بتخريج 138 رائد ورائدة أعمال من برنامج ما قبل التمويل والذي يُسهم في تطوير الأفكار السياحية المبتكرة عبر البرنامج، وتحويلها إلى أعمال مستدامة تنمو بالقطاع السياحي.

10. صندوق التنمية الثقافي

يُعد صندوق التنمية الثقافي بدعم النشاطات والمشاريع الثقافية، من خلال تسهيل الاستثمار في الأنشطة الثقافية وتعزيز ربحية القطاع، وتمكين المهتمين من الانخراط في الأعمال الثقافية. وانطلاقاً من هذا الدور يركز الصندوق جهوده نحو دعم القطاع من خلال برامج تمويلية بآليات تمويل مختلفة صُممت لتمكين المنشآت في مجالات مختلفة في القطاع الثقافي، مثل: صناعة وتطوير المحتوى، والتعليم والتدريب، ودعم البنية التحتية، ونشر وتسويق المخرجات الثقافية، وتشغيل المرافق الثقافية، وتمكين التحول الرقمي في القطاع الثقافي. بالإضافة إلى البرامج الاستثمارية التي يعتزم الصندوق تفعيلها لزيادة مساهمة القطاع الثقافي في اقتصاد الدولة. كما يقدم الصندوق خدمات غير مالية لجميع الجهات والأفراد العاملين في المجالات الثقافية المختلفة.

يسعى الصندوق أيضاً إلى تفعيل دور المنشآت الصغيرة والمتوسطة في القطاع الثقافي، وتكوين شراكات استراتيجية فعّالة مع جهات عدة في القطاع الحكومي، والقطاع الخاص وغير الربحي، لتحقيق التنمية المستدامة وتعزيز الأثر الإيجابي على القطاع الثقافي والممارسين فيه بما يعود بالنفع على اقتصاد الدولة والمصلحة العامة. كما سيساهم الصندوق بتعزيز الإنتاج الثقافي السعودي وتحقيق فرص اقتصادية تنموية، مما يؤدي إلى تطوير المشهد الثقافي ورفع نسبة تقدير الثقافة الوطنية محلياً وعالمياً.

منذ تأسيس الصندوق وحتى نهاية الربع الثالث من عام 2023م، تم إطلاق عددًا من البرامج ودعم ما يقارب المئة منشأة والتي لعبت دور في إثراء الاقتصاد الوطني وتنويعه. حيث تم استحداث 1,947 وظيفة في القطاع الثقافي وبلغت قيمة المساهمة في إجمالي الناتج المحلي في المملكة 310 مليون ريال.

11. بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة

انطلاقًا من حرص قيادة المملكة العربية السعودية على تنظيم قطاع المنشآت الصغيرة والمتوسطة أسس بنك المنشآت الصغيرة والمتوسطة؛ بهدف تنظيم استراتيجيات وعمليات تمويل هذا القطاع ودعمه وتنميته ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي إلى 35% بحلول عام 2030م. حيث يقدم البنك عددًا من المنتجات التمويلية، وتتضمن التمويل متناهي الصغر، والتمويل لأجل، وتمويل المتاجر الإلكترونية، وتمويل رأس المال العامل، وتمويل بحد ائتماني متجدد، والبطاقة الائتمانية للمنشآت. وتتمثل أهداف البنك الثلاثة في رفع حصة التمويل المقدم إلى المنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتعزيز مساهمة الجهات التمويلية في القطاع الخاص والعام، وتحقيق الاستدامة المالية. وأطلق البنك عدة مبادرات تساعده في تحقيق مستهدفاته مثل برنامج التمويل بالوكالة مع شركات التقنية المالية، وبرنامج التمويل بالمشاركة مع البنوك التجارية، وبرنامج التمويل منخفض التكلفة مع شركات التمويل. وحقق الكثير من المنجزات حتى نهاية عام 2023م منها تخصيص 10.5 مليارات ريال للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، وتوقيع عدة اتفاقيات ومذكرات تفاهم مع القطاع العام والخاص لدعم القطاع بشكل مباشر وغير مباشر والعمل على برامج تدريب للعاملين في قطاع تمويل المنشآت الصغيرة والمتوسطة. كما تم بدء عمليات التمويل مع عدد من البنوك السعودية. بالإضافة إلى توقيع اتفاقيات مع العديد من الجهات بهدف تسهيل تقديم التمويل وتبادل الخبرات ونقل المعرفة مثل اتفاقية التعاون الموقعة مع بنك الهند للتنمية والصناعات الصغيرة. ولدى البنك عدد من المنجزات الأخرى المختلفة. على سبيل المثال: انضمام مجموعة شركات جديدة للتمويل المنخفض التكلفة باتفاقيات بمبالغ تتجاوز مليار ريال، كما بلغ نمو محفظة برنامج التمويل المنخفض التكلفة من 150 مليون ريال حتى مليار ريال، وكما بلغ إجمالي مبالغ التمويل للبرامج الثلاث 454 مليون ريال وإجمالي عدد المنشآت المستفيدة 433 منشأة وذلك حتى الربع الثالث من 2023م. كما بلغ إجمالي المبالغ الممولة من خلال بوابة التمويل 4.7 مليار ريال بإجمالي 684 منشأة مستفيدة، وتماشياً مع ما ذكر، يعمل البنك على تنفيذ مشاريع ومبادرات خال عام 2024م والمدى المتوسط منها تطوير بوابة التمويل وتطوير منتجات متخصصة لدعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة خلال جميع مراحل نموها وفي جميع القطاعات.

رابعًا: المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية

يُعنى المركز الوطني لنظم الموارد الحكومية بإرساء أسس الممارسات الرقمية الاحترافية في إدارة الموارد الحكومية والابتكار والتطوير وإدارة نظم الموارد المالية والبشرية والمشتريات الحكومية، حيث حقق خلال عام 2023م منجزات رقمية نوعيّة بتدشين أول معمل متخصص لتجربة المستخدم على مستوى القطاع الحكومي، ويتضمن المعمل مجموعة من التقنيات الذكية والحديثة لاختبار وتقييم ودراسة تفاعل المستخدم مع المنتج وتحليل ردود الأفعال والسلوكيات؛ لتحسين المنتجات وتقديم تجربة مستخدم مثالية ومميزة، حيث تم إجراء 1,500 اختبار خلال العام على 25 منتجًا رقميًا، وساهم بتعزيز رضا مستخدمي المنتجات المحسنة في المعمل بنسبة 90%.

كما دشّن المركز معمل البيانات الذي يدعم القطاع الحكومي عبر استكشاف البيانات وتحليلها وموائمتها مع احتياجات المستفيدين، وتعظيم الاستفادة منها باستخدام أحدث التقنيات؛ لتحسين التخطيط وتعزيز كفاءة اتخاذ القرار.

بالإضافة إلى إطلاق خدمة التعاقد الرقمي لـ 135 جهة حكومية، حيث جرى توقيع 365 عقد رقمي، نتج عنه آثار إيجابية منها تسريع إجراءات التعاقد بين الجهة الحكومية والقطاع الخاص، ورفع مستوى جودة المشاريع الحكومية عبر إشراك وتمكين القطاع الخاص. كما أطلق المركز خدمة مزاد اعتماد لتمكين القطاع الحكومي من طرح المزادات الحكومية، والذي سيكون له أثر فعّال في تمكين الاستخدام الأمثل للأصول والممتلكات العامة، وتعظيم الإيرادات غير النفطية للجهات الحكومية، بما يعزز النهضة الاقتصادية والتنموية في المملكة. إلى جانب ذلك أطلق المركز نظامي التأمين الطبي، والدوائر الرقمية في سوق اعتماد، والتي أسهمت في حوكمة إجراءات المشتريات الحكومية، وتمكين تفعيل الاتفاقيات الإطارية المستقبلية بمرونة ويسر، بما يعزز الشفافية والفاعلية في إجراءات الشراء الحكومي، إلى جانب تحقيق التكامل الإلكتروني بين سوق اعتماد والنظام المالي لتسهيل حجز الميزانية وأتمتة إصدار المطالبات المالية، وهذا بدوره ساهم في رفع مستوى سرعة السداد للمستحقات المالية لموردي سوق اعتماد.

وفي إطار تحسين تجربة المستفيد حقق المركز المرتبة الأولى بمستوى (متقدّم) في منظور التعامل مع الشكاوى على مستوى كافة المنصات الرقمية المشاركة في مؤشر نضج التجربة الرقمية لعام 2023م، وساهم في تمكين 1,169 جهة حكومية من استخدام الأنظمة الوطنية وخدمات وزارة المالية والمركز الوطني لنظم الموارد الحكومية، وتحسين كفاءة وتيسير إجراءات الخدمات الحكومية، ودعم التحول الرقمي، وتعزيز الريادة الرقمية للمملكة عالميًا.

03

أبرز المخاطر والتحديات المالية والاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط



أبرز المخاطر والتحديات المالية والاقتصادية لعام 2024م والمدى المتوسط

يشهد العالم تطوراتٍ سريعة انعكست على الأوضاع الاقتصادية والمالية كنتيجةٍ للتحديات التي يعيشها العالم اليوم، والتي لها تأثير مختلف على الموارد العامة. وتُسهم عملية رصد وتحليل المخاطر المالية والاقتصادية والإفصاح عنها في دعم مراقبة هذه المخاطر واتخاذ السياسات اللازمة لإدارتها بشكل استباقي والتخفيف من آثارها.

ويستعرض هذا القسم **أهم التحديات المالية والاقتصادية المحلية والعالمية المحيطة باقتصاد المملكة**، عبر تحليل وتقييم الوضع الراهن للتحديات التي قد تؤثر على تنفيذ ميزانية العام 2024م والمدى المتوسط، بهدف تبني السياسات الملائمة للتعامل مع هذه المخاطر والتخفيف من حدة تأثيرها على المؤشرات المالية والاقتصادية واستدامة المالية العامة وتعزيز قوة ومتانة الاقتصاد المحلي.

مخاطر الاقتصاد العالمي وقنوات التأثير على الاقتصاد المحلي

شهد الاقتصاد العالمي خلال السنوات القليلة الماضية عدداً من التحديات التي أثرت سلباً على المؤشرات الاقتصادية العالمية والمحلية. ومن أبرزها الضغوط التضخمية وما صاحبها من سياسات اقتصادية تشديدية لمكافحة التضخم الذي بلغ أعلى مستوياته منذ عقود، وكذلك التطورات الجيوسياسية وما صاحبها من اضطرابات في أسواق الطاقة والأغذية، وتشديد السياسات النقدية؛ وبالرغم من التقدم الملحوظ في خفض مستويات التضخم، إلا أنه لا يزال عند مستويات مرتفعة بأعلى من مستوى التضخم المستهدف. وبذلك، مازالت آفاق نمو الاقتصاد العالمي تتسم بالتباطؤ عند معدلات منخفضة تاريخياً. تشير توقعات صندوق النقد الدولي إلى تباطؤ النمو العالمي على المدى المتوسط حيث يتوقع نموًا بنسبة 3% خلال العام الحالي وبنسبة 2.9% خلال العام القادم؛ محققًا بذلك أقل من متوسط النمو خلال العقد الأخير لما قبل الجائحة في المدة من 2000-2019م والبالغ نحو 3.8%، وترتفع احتمالية حدوث المخاطر المحيطة بالاقتصادات المتقدمة والأسواق الصاعدة، إذ يُتوقع أن تشهد منطقة اليورو النمو الأضعف خلال العامين القادمة، في حين تواجه الصين أزمةً عقارية يتجاوز أثرها للاقتصاد الصيني، حيث تعد واحدة من أهم المخاطر المحيطة بالاقتصاد العالمي، خاصةً مع الشركاء التجاريين للصين والمصدرين للسلع الأساسية.

وفي حال تحقق هذه المخاطر فمن المتوقع أن يتأثر اقتصاد المملكة سلبيًا بتراجع النشاط الاقتصادي العالمي، مؤديًا إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، مما قد ينعكس سلبيًا على صادرات المملكة النفطية وكذلك على مؤشرات المالية العامة عبر تراجع الإيرادات النفطية عن المقدّر لها في الميزانية.

كما تتزايد حالة عدم اليقين في ظل استمرار التوترات الجيوسياسية وما يتوقع أن تخلّفه من تحديات تقيّد النشاط الاقتصادي تمثلت في عرقلة سلاسل الإمداد والتأثير السلبي على استقرار الأسعار في أسواق السلع الأساسية، كتحدّي في مواجهة معدلات التضخم والسيطرة عليها على المدى القريب. إلى جانب احتمالية حدوث صدمات قد تنشأ في أسواق السلع الأساسية؛ نتيجة فرض قيود تجارية على السلع الأساسية بهدف خفض الأسعار المحلية للدول المصدرة، أو نتيجة للتحديات المناخية التي تواجهها المحاصيل الزراعية؛ مما قد يؤدي إلى ارتفاع معدلات التضخم على المستوى العالمي والمحلي، واستمرار التشديد الإضافي للسياسة النقدية. إذ تشير التوقعات إلى احتمالية أن يرفع البنك الفيدرالي أسعار الفائدة قبل نهاية العام الجاري لتظل أسعار الفائدة أعلى من 5% حتى نهاية العام القادم؛ سعياً لخفض مستوى التضخم وإعادته إلى مستويات 2% حسب مستهدفاته على المدى الطويل.

ونظراً لطبيعة السياسة النقدية في المملكة، من المتوقع أن ينعكس ارتفاع أسعار الفائدة الأساسية على ارتفاع معدلات الإقراض بين البنوك المحلية (السايبور)، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف التمويل على كل من القطاع الخاص والحكومة، إلا أن إجراءات البنك المركزي السعودي ساهمت في الحد من الآثار السلبية المتوقعة. أما على جانب المالية العامة، فمن المتوقع أن ترتفع تكاليف الاقتراض على إصدارات الدين الجديدة.

تقلبات أسواق البترول

تعرضت أسواق البترول لتذبذبات متتابة خلال عام 2023م، وذلك في ظل التوقعات بتباطؤ نمو الاقتصاد العالمي إضافة إلى التوترات الجيوسياسية التي أثرت على الأسواق، والتي انعكست على انخفاض متوسط أسعار العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 20% حتى شهر سبتمبر من العام الجاري مقارنة بالفترة نفسها العام الماضي. إلى جانب استمرار المملكة في خفض الطوعي لحصص الإنتاج المتفق عليها التزاماً باتفاقية أوبك بلس. وذلك في سبيل تحقيق التوازن والاستقرار في أسواق البترول ومواجهة أي مخاطر محتملة لانخفاض الطلب على البترول بشكل استباقي.

كما خفضت منظمة الدول المصدرة للنفط (أوبك) توقعاتها لإجمالي الطلب العالمي خلال الربع الأخير من العام الحالي والربع الأول من عام 2024م، مع استمرار نمو الطلب العالمي على البترول ليزيد بحوالي 2.2 مليون برميل / يومياً في عام 2024م مقارنة بزيادة حوالي 2.5 مليون برميل/يومياً في عام 2023م. مدفوعاً بتوقعات زيادة الطلب من الصين. ولتخفيف الآثار السلبية المصاحبة لصدمات أسواق البترول، اتخذت المملكة سياسات مالية مستدامة عبر تنمية الإيرادات غير النفطية، مع استهداف التحول في عملية احتساب الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الهيكلية؛ مما يُسهم في بناء أسقف إنفاق أكثر استقراراً وغير مسايرة لتذبذبات أسعار البترول. كما تسعى المملكة إلى زيادة المساحة المالية عبر بناء الاحتياطات الحكومية والمحافظة على مستويات مستدامة للدين العام.

المخاطر على نمو الاقتصاد المحلي

يتأثر **الاقتصاد المحلي** بالآفاق الاقتصادية العالمية، في ظل المخاطر السلبية المحيطة بنمو الاقتصاد العالمي، والتعافي من اضطرابات سلاسل الإمداد وانعكاسات ذلك على مدى وفرة المعروض من الموارد المتاحة، وارتفاع تكاليف التمويل-وسط استمرار رفع أسعار الفائدة لدى عدة بنوك مركزية. كل هذه العوامل قد تؤثر سلباً على الاقتصاد المحلي عبر التباطؤ في تنفيذ بعض الخطط الاستثمارية والمشاريع الكبرى المخطط لها، أو انخفاض حجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة، إلى جانب استمرار ارتفاع مستويات الأسعار العالمية، الأمر الذي أدى إلى ارتفاع معدلات التضخم المحلية، مؤثراً سلباً على قرارات الادخار والإنفاق، وبالتالي احتمالية تراجع الطلب وانخفاض مؤشرات الاستهلاك المحلي، مما يؤثر على ثقة المستثمرين تجاه حركة النشاط الاقتصادي، وبالتالي تراجع نمو الأنشطة الاستثمارية المحلية، إذ أن محصلة هذه العوامل قد تنعكس سلباً على اتجاهات نمو الناتج المحلي الإجمالي.

ومن المتوقع محدودية تأثير هذه التطورات على الاقتصاد المحلي؛ نتيجةً للمبادرات والإصلاحات الهيكلية التي انتهجتها المملكة منذ انطلاق رؤية السعودية 2030، التي ساهمت في بناء قاعدة اقتصادية متنوعة، وعززت من نمو الإيرادات غير النفطية. كما اتخذت المملكة عدد من الإجراءات الاستباقية التي ساهمت في الحد من تداعيات هذه المخاطر على الاقتصاد المحلي، عبر وضع أسقف على أسعار بعض المشتقات البترولية (البنزين)، وتعزيز الأمن الغذائي بالإضافة إلى تعزيز منظومة الدعم والإعانات الاجتماعية المتمثلة في الدعم

الإضافي لمستفيدي الضمان الاجتماعي وبرنامج حساب المواطن، كذلك الدعم المستمر للسلع والخدمات الأساسية، إلى جانب السياسات المالية التوسعية، لاستهداف التقدم في تنفيذ المشاريع التنموية والتي تُسهم في تنويع القاعدة الاقتصادية وتعزيز نمو القطاع غير النفطي مما يحد من احتمالية وأثر المخاطر المرتبطة بتراجع الطلب المحلي.

مخاطر المالية العامة

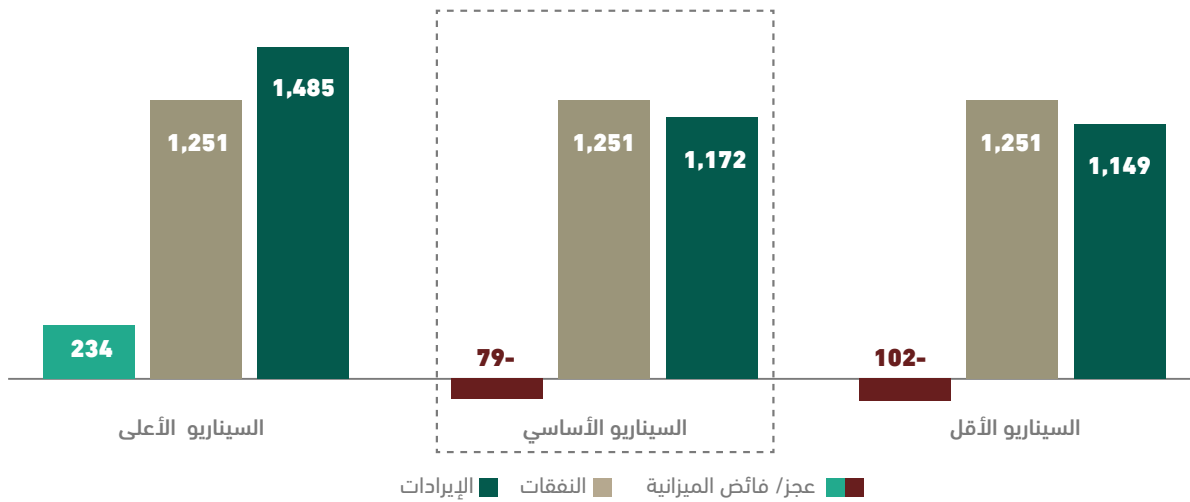
وعلى ضوء هذه التحديات التي تواجه الاقتصاد المحلي والعالمية؛ تعمل السياسة المالية على الموازنة بين الحفاظ على الاستدامة المالية وتسريع وتيرة النمو الاقتصادي؛ لتعجيل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية لرؤية السعودية 2030. إضافة إلى ما تتخذه الحكومة من سياسات مالية واقتصادية لتنويع قاعدتها الاقتصادية وتعزيز نمو الإيرادات غير النفطية المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية؛ مما أوجد مصادر مستقرة للإيرادات على المدى المتوسط والطويل لتمويل المشاريع التنموية والنفقات ذات البعد الاجتماعي والاقتصادي. كما أن التقدم في تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات التنموية في المملكة بوتيرة متسارعة وسط التقلبات التي تشهدها أسواق البترول قد يُشكّل تحديًا؛ إلا أن هناك قدرة للسيطرة على مستويات الإنفاق وذلك لطبيعة الإنفاق الإضافي الذي يتسم بالمرونة عبر القدرة على تمديد فترة تنفيذ المشاريع والاستراتيجيات، وتبعاً إلى توجه المملكة للإنفاق التوسعي؛ فمن المتوقع ارتفاع حجم الاحتياجات التمويلية، والقيام بعمليات اقتراض إضافية لتمويل العجز في الميزانية ولسداد أصل الدين المستحق في العام 2024م. إلى جانب استمرار مراقبة تكاليف خدمة الدين في ظل تشديد السياسة النقدية وارتفاع تكاليف الاقتراض. وتجدر الإشارة إلى أن المملكة مستمرة في المحافظة على مستويات آمنة ومستدامة من الدين العام تحت سقف دين محدد، كما أنها تتمتع بقدرة الحصول على التمويل عبر الاقتراض من الأسواق الدولية والمحلية بتكلفة عادلة نتيجة لتصنيفها الائتماني المرتفع، وهو ما يمنحها مساحة مالية كافية يمكن اللجوء إليها إذا ما دعت الحاجة، إلى جانب وجود احتياطات مالية حكومية كافية.

وتأتي ميزانية عام 2024م والمدى المتوسط وفق إطار محدد يمكن للمالية العامة التعامل معه سواءً بارتفاع أو انخفاض الإيرادات، فقد تم إعداد عدة سيناريوهات للإيرادات تأخذ في الاعتبار تحقيق مستويات أعلى وأقل للإيرادات وفقاً للتطورات في النشاط الاقتصادي

وأسواق البترول العالمية، وتساهم هذه السيناريوهات في استعداد الحكومة للتعامل مع أي منها في حالة تحققها خاصة مع وجود مساحة مالية مرنة.

سيناريوهات الإيرادات وفق تطورات الاقتصاد العالمي لعام 2024م

(مليار ريال)



العوامل الإيجابية

على الرغم من استمرار حالة عدم اليقين والتحديات التي مازالت تؤثر على اقتصادات الدول المتقدمة والناشئة، إلا أن هناك عوامل إيجابية قد تغير من اتجاه هذه التحديات لتحسن من أداء الاقتصاد العالمي، كتراجع معدلات التضخم العالمية بوتيرة أسرع من المتوقع والبدء بخفض أسعار الفائدة الأمريكية بدءاً من العام المقبل، مما يحفز أسواق الاستثمار ويحافظ على معدلات البطالة عند مستويات منخفضة وينعكس إيجاباً على نمو الاقتصاد العالمي وكذلك على اقتصاد المملكة.

كما تقوم ميزانية 2024م على الموازنة بين الحفاظ على استدامة المالية العامة وبين نمو الناتج المحلي الإجمالي، وذلك عبر الإنفاق الاستراتيجي الذي يستهدف استغلال الفرص المتاحة في تمكين القطاع الخاص وتعزيز دورة في تحقيق التنوع الاقتصادي ورفع مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ليصبح المحرك الرئيس للنمو الاقتصادي، وذلك بمواصلة الجهود المبذولة في تحسين بيئة الأعمال واعطاء دور أكبر للمنشآت الصغيرة والمتوسطة وتنمية

القطاعات الاقتصادية الواعدة، حيث أطلقت المملكة عدة برامج ومبادرات لتعزيز المحتوى المحلي منها برنامج تطوير الصناعة الوطنية والخدمات اللوجستية والذي يهدف إلى تحويل المملكة إلى قوة صناعية رائدة ومنصة لوجستية عالمية، كما أسهمت استراتيجية السياحة الوطنية في تطوير منظومة السياحة بشكل مطرد خلال السنوات الماضية وعملت على استقطاب الاستثمارات النوعية لتحقيق تنمية مستدامة في القطاع السياحي، حيث حققت المملكة أعلى فائض تاريخياً لبند السفر في ميزان المدفوعات في النصف الأول من العام 2023م مما يؤكد مكانة المملكة كوجهة سياحية عالمية. وعمل صندوق الاستثمارات العامة على الاستثمار في المشاريع المختلفة والتي كان لها دور في تطوير الفرص الاستثمارية بما يساهم في تنويع القاعدة الإنتاجية، قد يقود ذلك إلى تحسن إضافي في مؤشرات الاستهلاك والاستثمار بما ينعكس إيجاباً على دعم وتيرة نمو الناتج المحلي للأنشطة غير النفطية والذي سوف يقود النمو الاقتصادي لعام 2024م وعلى المدى المتوسط وكذلك أداء المالية العامة المتمثل في تعزيز الإيرادات غير النفطية على المدى المتوسط والطويل.